وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد ـ الدراسات الأولية

# محاضرات في مادة
# مبادئ الاقتصاد الكلي

لطلبة المرحلة الثالثة

قسم الاقتصاد

فرع المدرسين الاقتصاديين

للكورس

(الاول + الثاني)

اعداد

الاستاذ المساعد الدكتور

**انمار غالب كليب**

**للعام الدراسي**
**2024/2023**

# مبادئ الاقتصاد الكلي

## مفردات المنهج

الفصل الاول: قضايا وموضوعات الاقتصاد الكلي:

1. علم الاقتصاد والاقتصاد الكلي.
2. قضايا وموضوعات الاقتصاد الكلي.
3. الخلاصة

الفصل الثاني: الحسابات القومية للناتج (الدخل):

1. المفاهيم الأساسية للناتج (الدخل).
2. حسابات الناتج المحلي الإجمالي.
3. الخلاصة

الفصل الثالث: محددات عناصر الانفاق الكلي:

1. الإنفاق الاستهلاكي.
2. الاستثمار Investment
3. الإنفاق الحكومي (G)
4. صافي الإنفاق الخارجي (NX)
5. التحليل الرياضي لدالة الطلب الكلي
6. الخلاصة

الفصل الرابع: توازن الاقتصاد الكلي:

1. الدخل التوازني في (المفاهيم والطرق الأساسية)
2. توازن الدخل في اقتصاد مقلق
3. مضاعف الإنفاق الكلي

الفصل الخامس: السياسات المالية والتوازن المرغوب للدخل:

1. طبيعة مفهوم التوازن المرغوب للدخل القومي.
2. دور السياسات المالية في القضاء على اختلالات الاقتصاد الكلي.
3. الخلاصة.

الفصل السادس: النقود والمصارف ودور السياسات النقدية:

1. طبيعة النقود (المفهوم وأساليب القياس)
2. الطلب على النقود.
3. الجهاز المصرف.
4. السياسات النقدية.
5. دور السياسات النقدية ومعالجة الاختلالات الاقتصادية.
6. الخلاصة.

الفصل السابع: التضخم:

1. مفهوم التضخم.
2. نظريات تحليل أسباب التضخم.
3. آثار التضخم.
4. سياسات مكافحة التضخم
5. التوضيع البياني لدور السياسات المالية والنقدية في معالجة التضخم.
6. الخلاصة.

الفصل الثامن: النمو الاقتصادي والتنمية البشرية:

1. مفهوم النمو الاقتصادي.
2. قياس النمو الاقتصادي.
3. محددات النمو الاقتصادي.
4. التحفظات على المفهوم التقليدي للنمو الاقتصادي.
5. مفهوم التنمية الشاملة.
6. عوائق التنمية والنمو الاقتصادي.
7. الخلاصة.

# الفصل الاول

# قضايا وموضوعات الاقتصاد الكلي

## 1. علم الاقتصاد والاقتصاد الكلي

سبق وان تم تعريف علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية ودور كل من الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي في تناول الظواهر الاقتصادية وتحليل السلوك الاقتصادي للفرد والمجتمع. غير أننا هنا نؤكد طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والاقتصاد الكلي، فعلم الاقتصاد هو علم اجتماعي يهتم بدراسة السلوك والنشاط الاقتصادي للإنسان على مستوى الفرد وعلى المستوى الكلي (المجتمع).

وبعبارة أخرى، فإن علم الاقتصاد يتكون من فرعين رئيسيين هما:

### أ. الاقتصاد الجزئي: Microeconomic

يهتم هذا الفرع من علم الاقتصاد بدراسة السلوك الاقتصادي للفرد سواء كان مستهلكا أو منتجا. وتمثل النظرية الاقتصادية الجزئية الإطار العام للتحليل الاقتصادي على المستوى الجزئي، حيث تتناول هذه النظرية سلوك المستهلك وسلوك المنتج ودوافع واتجاهات السلوك الاقتصادي للأفراد، وتركز النظرية على مفاهيم المنفعة التقليدية والحديثة في تناول هذا السلوك، إضافة إلى تناول نظريات تحديد أسعار السلع والخدمات وأسعار عوائد عناصر الإنتاج وتكاليف الإنتاج في مختلف هياكل وتنظيمات سوق السلع وسوق عناصر الإنتاج.

### ب. الاقتصاد الكلي: Macroeconomic

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع، وتمثل النظرية الاقتصادية الكلية، الإطار العام لتحليل الاقتصاد الكلى، حيث يتم هذا التحليل من خلال تناول نظريات الطلب الكلي ونظريات العرض الكلي بهدف تحديد عناصر ومحددات توازن الدخل، إضافة إلى تحليل ومعالجة قضايا التضخم والبطالة والركود والانتعاش الاقتصادي. كذلك، فإن الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي والرؤى والمدارس المختلفة التي تناقش حجم ومستوى هذا التدخل. ولمزيد من التوضيح نستعرض جوانب رئيسية من اهتمامات الاقتصاد الكلي:

تتردد على مسامعنا كثيرا مصطلحات اقتصادية كلية مثل الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي أو الناتج القومي وكذلك الادخار القومي والاستثمار القومي وهكذا، فما هو المقصود وما هو مضمون تلك المصطلحات والعناوين الاقتصادية.

وكثيرا ما نسمع أو نقرأ في وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة عن قضايا ومشكلات اقتصادية تواجهها بعض المجتمعات والبلدان. فأحيانا نقرأ عن مجتمع ما يواجه مشكلة البطالة وعدم توفر فرص العمل ونسمع عن مجتمع آخر يعاني من مشاكل ضعف معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نصيب الفرد من الدخل. ونسمع عن مشاكل تدهور قيمة العملات الوطنية وتقلبات سعر الصرف وتدهور موازين المدفوعات وموازين التجارة الخارجية لهذا البلد أو تلك البلدان. نسمع ونقرأ عن مشاكل الركود والانكماش الاقتصادي أو عن قضايا الانتعاش الاقتصادي والازدهار الاقتصادي. نسمع كثيرا عن برامج الإصلاح الاقتصادي وبرامج الخصخصة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

تلكم أمثلة رئيسية لجوانب كثيرة من قضايا الاقتصاد الكلي التي تواجهها المجتمعات والدول على اختلاف حجمها ومستوى اقتصادها. حيث بتناول الاقتصاد الكلى تلك القضايا بالدراسة والتحليل بهدف تحديد وتفسير العوامل والأسباب أو المحددات التي تؤثر في مسار تلك الظواهر والمتغيرات الاقتصادية الكلية التي أشرنا إليها آنفا. ولكن، ماهي بالتفصيل اهتمامات وأولويات الاقتصاد الكلي ؟ هذا ما سنناقشه لاحقا.

## 2. النشاط الانتاجي للمجتمع

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أو الناتج القومي الإجمالي (GNP) أو الدخل القومي (NI) مقاييس ومؤشرات أساسية لتقييم وقياس النشاط الإنتاجي للمجتمع خلال فترة زمنية معينة (سنة عادة). ويركز الاقتصاد الكلي في تناوله لهذه المقاييس والمؤشرات على جملة من القضايا الرئيسية أبرزها ما يلي:

- محددات الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، وهنا تبرز أهمية التفريق بين الناتج الكامن والناتج الفعلي.

  الناتج الكامن: هو الناتج الذي يمكن إنجازه عند التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج في المجتمع.

  بينما الناتج الفعلي: هو ذلك المستوى من الناتج الذي يمكن تحقيقه عند مستوى تشغيل غير كامل لعناصر الإنتاج.
- مدى فاعلية السياسات المالية والنقدية في تحفيز الطلب الكلي وبالتالي تحفيز الناتج الفعلي للوصول إلى مستوى الناتج الكامن.
- مدى قدرة المجتمع على ضمان تحقيق نمو للناتج يكون قابلا للاستدامة، وما هي محددات تحقيق نمو اقتصادي مطرد؟

- وبمعنى آخر، ما الذي يحدد الدخل القومي والناتج القومي ؟ وكيف يمكن تفسير تذبذب معدلات النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى ؟ لماذا يكون الناتج المحلي مثلا مرتفعا في فترة ثم منخفضة في فترة أخرى ؟ وكيف يفسر هذا الصعود والهبوط في الدورة الاقتصادية ؟
- ما هي نتائج تذبذب النمو الاقتصادي على متوسط نصيب الفرد من الدخل؟ وبالتالي ما هي انعكاسات ذلك على حالة الفقر في المجتمع ؟ وكيف يتم الخروج من هذه المشكلات ؟
- ما هي محددات الاستهلاك القومي والادخار القومي والاستثمار ؟ وكيف يتم التأثير في هذه المستويات من الإنفاق الكلي من أجل تحقيق نمو للناتج المحلي الإجمالي يكون مرغوبا وكافيا لزيادة مستوى الرفاه للمجتمع ؟
- ما تأثير تقلبات المستوى العام للأسعار في الناتج الحقيقي والناتج المحلي النقدي للمجتمع؟

### 3. قضايا الاستقرار الاقتصادي

تعد قضايا الاستقرار الاقتصادي أبرز اهتمامات الاقتصاد الكلي. تشمل عناصر الاستقرار الاقتصادي المتغيرات الاقتصادية الكلية الآتية:

- معدل التضخم
- سعر صرف العملة الوطنية.
- أسعار وعوائد رأس المال
- عرض النقود والطلب على النقود.
- عجز الموازنة العامة للدولة.
- عجز ميزان المدفوعات أو العجز في الميزان التجاري

أ- يعرف معدل التضخم بأنه الارتفاع المستمر في الأسعار خلال فترة زمنية معينة، ويعتبر هذا المؤشر مقياسا أساسيا لمدى استقرار أسعار السلع والخدمات، ولذلك يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة وتفسير العوامل المؤثرة في تقلبات معدل التضخم صعودا وهبوطا.

**ب**- هناك نظريات وأسباب تفسر تقلبات معدل التضخم يتناولها الاقتصاد الكلي بالدراسة والتحليل ومن أبرزها:

- النظرية النقدية التي ترى أن معدل التضخم يعتبر ظاهرة نقدية أي أن النقود الزائدة في المجتمع التي تطارد السلع القليلة تسبب تصاعد معدل التضخم.

- وهنالك نظرية الطلب في تفسير التضخم، حيث ينشا التضخم بسبب زيادة الطلب الكلي للمجتمع على السلع والخدمات على العرض الكلي من هذه السلع.
- وهناك نظريات التضخم، المدفوع بارتفاع تكاليف الإنتاج.
- وهناك النظريات الهيكلية التي تفسر التضخم بوجود اختلالات هيكلية في اقتصاد مجتمع ما.
- إضافة إلى أسباب أخرى يختص بها كل مجتمع على حدة ولها تأثير في تقلبات معدل التضخم.

**ت**- وفيما يتعلق باستقرار سعر الصرف، يهتم الاقتصاد الكلي كذلك بالعوامل والمحددات المؤثرة في تقلبات سعر الصرف، وما إذا كانت عوامل نقدية بسبب اختلال العرض النقدي عن الطلب أو بسبب تقلبات حقيقية ترجع إلى وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات لأي بلد. أن سعر الصرف هو السعر الذي يربط بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية وبالتالي فإن سعر الصرف يعرف بأنه عدد وحدات النقد الأجنبي اللازم مبادلته بوحدة نقدية وطنية واحدة. فمثلا سعر صرف الدينار العراقي هو عدد وحدات الدولار المطلوبة لمبادلتها بدينار عراقي وهكذا.

**ث**- وبصورة عامة، فإن الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة وتحليل مدى كفاءة وفاعلية السياسات المالية والنقدية للحكومة في تحقيق وضمان الاستقرار الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص استقرار المتغيرات النقدية (معدل التضخم وسعر الصرف وأسعار الفائدة وعوائد رأس المال).

**ج**- إن ما يقصد بالسياسات المالية هي جملة الإجراءات التي تتخذها الحكومة للتأثير في الاستقرار الاقتصادي ومن أبرزها:

1. الإنفاق الحكومي.
2. سياسات الضرائب وهيكل النظام الضريبي.

ح- أما ما يقصد بالسياسات النقدية فهي مجموعة الإجراءات المتعلقة بالتحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة ونسب الاحتياطي القانوني والسقوف الائتمانية وغيرها من السياسات النقدية التي يكون البنك المركزي مسئولا عن إدارتها.

### 4. البطالة

تعتبر البطالة من أخطر المشاكل والتحديات التي يواجهها أي مجتمع وبالتالي فإنها من أبرز اهتمامات وقضايا الاقتصاد الكلي. وبصورة عامة فإن الفرد العاطل هو الذي يسعى للعمل ولكنه لا يجد عملا رغم البحث الذي يقوم به.

تعرف البطالة بانها نسبة العاطلين عن العمل إلى حجم القوى العاملة في المجتمع او:

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{حجم القوى العاملة}}$$

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{عدد الافراد العاملين + عدد الافراد العاطلين عن العمل}}$$

وهناك تقسيمات مختلفة للبطالة:

- فهناك البطالة الاختيارية، وهم الأفراد الذين اختاروا عدم العمل بإرادتهم الحرة .
- وهناك البطالة الاحتكاكية وهم الأفراد الذين يمرون بمرحلة انتقالية بين وظائف وأعمال مختلفة ويظلون بدون عمل مؤقتا حتي يتم استقرارهم.
- وهناك البطالة الهيكلية وهم الأفراد الذي تتوفر لهم مهارات وخبرات معينة ولا يستطيعون الحصول على أعمال مناسبة نظرا لعدم توفر مهارات العمل المطلوبة. كما أنه يشمل الأفراد الذين يكونون في مواقع عمل خاطئة.

إن دلالات وجود مشكلة البطالة في أي مجتمع يتضح من خلال إن ارتفاع نسبة البطالة تعني أن هدف التوظيف الكامل لقوة العمل لم يتحقق. وهذا يعكس عددا من المشاكل من أبرزها:

1. أن المجتمع لم ينجح في الوصـــول إلى تحقيق أدنى معدل البطالة، وهو المعدل المعروف بمعدل البطالة الطبيعي أو المقبول، وهو المعدل الذي يمكن أن يقبل به المجتمع باعتباره المعدل الأمن الذي يقترن بعدم تصاعد معدل التضخم.
2. وجود معدل بطالة مرتفع يعكس ضـــعف القدرات الإنتاجية للمجتمع. وبمعنى آخر، هنالك علاقة عكسية بين معدل البطالة وبين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أي الناتج بالأسعار الثابتة). وهي العلاقة التي قام بدراستها الاقتصادي آرثر أوكن وسميت بقانون أوكن.
3. أي عندما يرتفع معدل البطالة، فإن هذا يعني أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ضـــعيف أو أنه ينمو بمعدلات أقل مما هو مرغوب وكافي لفتح فرص عمل لكل القوى العاملة.

ومن ناحية أخرى، فإن وجود معدل بطالة مرتفع قد يعني وجود معدل تضـــخم منخفض، هذه العلاقة العكسية بين معدل البطالة وبين معدل التضخم تعتبر علاقة مشهورة في الاقتصاد

الكلي عرفت بمنحنى (فيلبس) نسبة للاقتصادي فيلبس الذي قام بدراسة هذه العلاقة وكشف عن وجود علاقة مقايضة بين معدل البطالة وبين معدل التضخم.

فإذا أراد المجتمع تخفيض معدل البطالة، فإن هذا يكون على حساب ارتفاع معدل التضخم والعكس صحيح. لأن تخفيض معدل البطالة يتطلب زيادة الطلب الكلي الذي قد يسبب ارتفاع الأسعار وبالتالي ارتفاع معدل التضخم.

غير أن الأحداث الاقتصادية التي تواجهها الكثير من بلدان العالم قد أظهرت وجود علاقة موجبة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وهي الظاهرة المعروفة بالركود التضخمي حيث يواجه الاقتصاد مشكلة وجود معدل بطالة مرتفع ومعدل تضخم مرتفع.

وتودي السياسات المالية والنقدية وسياسات تحفيز العرض الكلي دوراً في التحكم في معدل البطالة وتحقيق الاستقرار لمعدل التضخم. غير أن إنجاز هذا الأمر ليس سهلا وهناك الكثير من الجدل حول فاعلية تلك السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

## 5. الطلب الكلي والعرض الكلي ( AS / AD )

يمثل الطلب الكلي للمجتمع جانب الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وهو يتكون من الإنفاق الخاص (إنفاق القطاع العائلي) والإنفاق العام (إنفاق الحكومة)، وكذلك صافي الإنفاق الخارجي (الصادرات مطروحا منه الواردات).

بينما يمثل العرض الكلي جانب النشاط الإنتاجي للمجتمع أي كمية السلع والخدمات المنتجة والمعروضة خلال فترة زمنية معينة.

يعتبر نموذج الطلب الكلي / العرض الكلي أحد النماذج الأساسية والعامة في دراسة الاقتصاد الكلي للنشاط والسلوك الاقتصادي الكلي للمجتمع. أي أنه يعتبر أداة تحليلية أساسية في دراسة الناتج المحلي والمستوى العام للأسعار والنمو الاقتصادي وتأثير السياسات الحكومية.

إن الطلب الكلي يعكس علاقة عكسية بين جانب الإنفاق على السلع وبين المستوى العام للأسعار. بينما جانب العرض الكلي يعكس علاقة طردية بين العرض الكلي والمستوى العام للأسعار.

ويؤدي التساوي بين الطلاب الكلي والعرض الكلي إلى تحديد مستوى معين من الناتج الفعلي عند مستوى معين من المستوى العام للأسعار. أي أن الطلب الكلي والعرض الكلي يحددان المستوى التوازني للدخل عند مستوى معين للأسعار.

تنصب اهتمامات الاقتصاد الكلي في دراسته للطلب الكلي والعرض الكلي في التركيز على تحديد العوامل التي تؤثر في كل من الطلب والعرض الكلي وأثر ذلك في معدل الأسعار (التضخم) والناتج المحلي ومعدل البطالة وبالتالي على مستوى توازن الاقتصاد الكلي. (انظر شكل 1)

شكل يبين : المستوى التوازني للدخل عند مستوى معين للأسعار

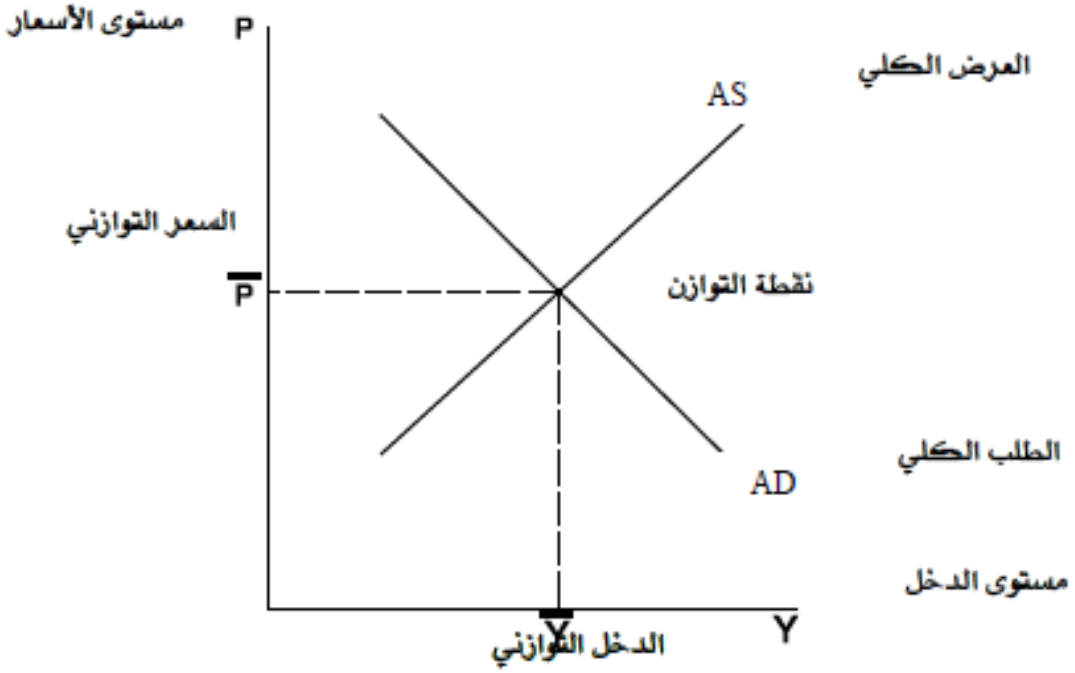


وبصورة عامة، فإن محددات التغير في منحنى الطلب الكلي ترجع إلى دور السياسات المالية والنقدية. أما محددات التغير في العرض الكلي فترجع إلى السياسات المالية وسياسات النمو وسياسات سوق العمل.

الجدير بالذكر أن منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي يختلف عن منحنى الطلب والعرض المعروفة في الاقتصاد الجزئي من حيث المضمون والجوهر وان تشابها من حيث الشكل.

### 6. دور الحكومة في الاقتصاد الكلي

تبدو أهمية الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي الكلي من أهمية الأهداف الأساسية التي تتوخاها السياسات الاقتصادية الكلية مثل:

- تحقيق نمو اقتصادي مرتفع وقابل للاستدامة.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- ضمان التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية.
- ضمان التوزيع المنصف والعادل للدخل.

تقوم الحكومة بدورها في تحقيق الأهداف السابقة من خلال أدوات السياسات المالية والنقدية والسياسات الداخلية التي تستهدف التحكم والتأثير في كل من الطلب الكلي والعرض الكلي وفي الاتجاه الذي يحقق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستويات مرتفعة من الدخل والنمو. ويطلق على السياسات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة بسياسات الاستقرار الاقتصادي.

فالموازنة العامة للدولة على سبيل المثال، تعكس دور السياسات المالية والنقدية والدخلية التي تقوم بها الحكومة، حيث تتضمن الموازنة العامة للدولة الإنفاق العام للدولة (إنفاق استهلاكي + إنفاق استثماري). بينما تمول الحكومة نفقاتها من خلال الإيرادات العامة (الدخل الحكومي) الذي يأتي من مصادر مختلفة أهمها الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة وايرادات النفط التي تشكل نسبا عاليا لدى بعض البلدان من إجمالي الإيرادات العامة، إضافة إلى مصادر أخرى.

وعندما تكون الموازنة العامة للدولة في حالة عجز (اي أن الإنفاق العام للحكومة أكبر من الإيرادات) فإن هذا يعني وجود إنفاق زائد وأن اتجاه السياسات المالية (الإنفاق العام) اتجاه توسعي باتجاه زيادة الطلب الكلي الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي (الناتج القومي).

أما إذا كان هناك فائض في الموازنة العامة للدولة، فإن هذا يعني أن إنفاق الحكومة أقل من دخلها، وهذا يشير إلى أن اتجاه السياسات المالية للحكومة هو اتجاه انكماشي، أي أن الحكومة تستهدف تخفيض الطلب الكلي والتحكم بالتالي في المستوى العام للأسعار.

إن حدود وحجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي للمجتمع لم يكن دائما محل اتفاق بين الاقتصاديين على مختلف توجهاتهم الفكرية. ففي إطار النظام الاقتصادي الرأسمالي، ظهرت مدارس اقتصادية لها رؤى متباينة ومختلفة حول طبيعة وحجم دور الدولة في النشاط الاقتصادي .. ومن أبرز هذه المدارس ما يلي:

أ. المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية:

ظلت هذه المدرسة مسيطرة على الفكر الاقتصادي في الغرب حتى الثلاثينيات من القرن العشرين، حيث اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك بحيادية دور الدولة ونادوا بعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي لأنه مضر بالنشاط الاقتصادي للأفراد. وكان الكلاسيك يعتقدون بقدرة قوى السوق التلقائية (قوى الطلب والعرض) وفي تصحيح أي اختلال أو عدم توازن في الاقتصاد.

وانصـــب اهتمام الكلاســـيك على دور العرض الكلي وفقا لقانون ســـاي (العرض يخلق الطلب المســاوي له) وبالتالي فإن هناك قوى تلقائية تقود الاقتصــاد دوما نحو التوازن. وأن أي تدخل حكومي لن يؤدي إلا إلى تعطيل دور آلية السوق في تصحيح الاختلالات الاقتصادية.

ب. المدرسة الكينزية:

يعتبر الاقتصـادي البريطاني اللورد كينز رائد الاقتصـاد الكلي في بداية القرن العشرين. وقد كانت إسـهاماته لها الدور الأكبر في وضـع الاقتصـاد الكلي في مكانته الصـحيحة. وكانت لأراءه المتميزة حول أهمية تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الاقتصادية صدى واسعا في الولايات المتحدة وأوربا، وخاصـة أن آراء الكلاسـيك قد فشـلت في معالجة أزمة الكسـاد الكبير التي عانت منها الاقتصـادات الأوربية والأمريكية خلال الفترة (1929-1934)، فلم تزد قوى السـوق وآلية السوق إلى إعادة الاقتصاد إلى وضعه الصحيح.

وهنا ظهر كينز بأفكاره الجريئة حول دور الدولة في تنشيط وتحفيز الطلب الكلي باعتباره الوسيلة الفاعلة في تنشيط الاستثمار والإنتاج وتجاوز الركود والانكماش الاقتصادي. أي أن الاقتصاد الكنزي لفت النظر إلى أهمية الطلب الكلي ودوره في تحريك عجلة الاقتصـاد الكلي نحو مزيد من الاسـتقرار والانتعاش. ومن المعروف أن تنشـــيط وتحفيز الطلب الكلي لا يتم إلا في ظل تدخل فاعل ونشـــط للدولة في النشاط الاقتصادي.

ت. المدرسة الكلاسيكية الحديثة:

ظل الفكر الاقتصـــادي للمدرســـة الكينزية هو المســـيطر على الفكر الاقتصـــادي حتى بداية السـبعينيات من القرن الماضـي عندما وقعت كثير من الاقتصـاديات في أوروبا وأمريكا تحت مشـكلة الركود التضـخمي، أي وجود ركود اقتصـادي متزامن مع معدلات مرتفعة للتضـخم. وظهرت بالتالي رؤى جديدة تدعو إلى ترشيد دور الدولة وإعادة الاعتبار لدور السوق ومن أبرز هذه الروي:

- رؤية المدرسة النقدية التي قادها الاقتصادي الأمريكي فريدمان.
- رؤية مدرسة التوقعات الرشيدة التي قادها الاقتصادي لوكاس وزملاؤه (مدرسة شيكاغو).

ث. المدرسة الكينزية الجديدة:

بالمقابل ظهرت آراء لاقتصاديين يعتبرون امتدادا للمدرسة الكينزية ويقدمون اجتهادات جديدة لدور الدولة ودور السوق ومن أبرز هذه الروي:

- رؤية الكنيزين الجدد
- رؤية ما بعد الكنيزين الجدد

ج. مدرسة اقتصاديات العرض:

في الثمانينيات تبلورت مدرسة اقتصادية جديدة اهتمت بجانب العرض الكلي من الاقتصاد ودعت إلى تحفيز الاستثمارات الخاصة من خلال تخفيض الضرائب ونحوها، ولكن فاعلية السياسات التي اقترحتها هذه المدرسة لم تحقق نجاحا كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء ولاية الرئيس الأمريكي السابق ريكن.

جامعة تكريت

# الفصل الثاني

## الحسابات القومية

يعتبر الناتج القومي أو الدخل القومي وكذلك الناتج المحلي الإجمالي من المؤشـرات الأسـاسـية لقياس النشـــاط الاقتصـــادي للمجتمع خلال فترة زمنية معينة. فالناتج (الدخل) المحلي الإجمالي يقيس القدرات الإنتاجية المحلية للمجتمع، بينما الناتج (الدخل) القومي يقيس القدرات الإنتاجية الوطنية المقيمة في الداخل والمقيمة في الخارج. إن كلا من الناتج القومي أو الدخل القومي يشكلان وجهين لعملة واحدة، فهما مقياسـان للنشـاط الاقتصـادي. فإذا كان الناتج (الدخل) يزيد من سـنة إلى أخرى، فإن هذا يعني أن القدرات الإنتاجية للبلد تزيد وأن النمو الاقتصـــادي بالتالي في تقدم مطرد. وينعكس هذا على انخفاض معدل بطالة الموارد الاقتصـادية. والعكس يحدث عندما يكون الناتج (الدخل) ثابتة أو متناقصـا حيث يعني هذا تزايد معدل البطالة ودخول الاقتصاد الكلى في حلقات الركود والانكماش الاقتصادي وتزايد حالة الفقر وتدهور مستوى الرفاهية للبلد ما.

### 1. المفاهيم الأساسية للناتج ( الدخل):

إن إنتاج المجتمع للسلع والخدمات خلال سنة واحدة يمكن النظر إليه (أي قياسه) من خلال ثلاث زوايا:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP): هو إجمالي قيمة السـلع والخدمات النهائية التي يقوم المجتمع بإنتاجها خلال سنة معينة.
- الدخل المحلي الإجمالي (GDI): هو إجمالي دخول عناصر الإنتاج التي شاركت في إنتاج الناتج المحلي خلال سنة معينة وتشمل دخول عناصر الإنتاج كلا من الأجور والمكافآت + عوائد رأس المال + أرباح المنظمين + ريع الأرض + أية دخول أخرى.
- الإنفاق الكلي (AE) او (Y): الإنفاق الكلي هو طلب المجتمع الكلي (الطلب الكلي) ويتكون من طلب القطاع الخاص على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وطلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وصافي الطلب الخارجي (الصادرات – الواردات) خلال سنة واحدة معينة.

ولكن ما هي العلاقة بين المؤشـــرات الثلاثة الســـابقة، وهل تودي إلى نفس النتيجة؟ بمعنى هل قيم الناتج المحلي وقيم الدخل المحلي وقيم الإنفاق الكلي تمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي؟

ولغرض الاجابة على هذا التساؤل نستخدم النموذج المشهور في الاقتصاد الكلي وهو نموذج التدفق الدائري للدخل.

**اولا: نموذج التدفق الدائري للدخل**

يبين هذا النموذج العلاقات المتشابكة بين قطاعات الاقتصاد الكلي الأربعة وهي:

**1**- القطاع العائلي: وهو قطاع الأفراد الذي يقوم بدورين رئيسيين:

**أ)** الإنفاق الاستهلاكي الخاص: أي طلب القطاع الخاص على السلع الاستهلاكية.

**ب)** دور المشاركة في العملية الإنتاجية.

**2**- القطاع الإنتاجي وهم رجال الأعمال والمنتجين للسلع والخدمات: والذي يقوم بدورين رئيسيين هما:

**أ)** القيام بعملية الإنتاج

**ب)** عرض هذا الإنتاج في السوق وبيعه بأسعار السوق

3- القطاع الحكومي ويمثل الجهاز الإداري للدولة من وزارات وهيئات ومؤسسات عامة ويقوم بدورين رئيسيين هما:

أ) الإنفاق العام على الســـلع الاســـتهلاكية والاســـتثمارية. أي الطلب الحكومي على الســـلع والخدمات.

ب) جباية وتحصيل الإيرادات العامة من مصادر الضرائب المباشرة وغير المباشرة وعوائد النشط وقيمة الأصـــول العامة المباعة وغيرها. حيث تســـتخدم هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق العام للحكومة.

4- القطاع الخارجي يمثل صافي الإنفاق على الطلب الخارجي، حيث يتكون من عنصرين رئيسيين هما:

أ) الصادرات التي تمثل طلب أو إنفاق العالم الخارجي على السلع المنتجة محلية ويتم تصديرها إلى الخارج .

ب) الواردات وتمثل الطلب المحلي أو الإنفاق المحلي على الســـلع المنتجة في الخارج التي يتم استيرادها من الخارج

ومن أجل تبسـيط فكرة التدفق الدائري للدخل وتوضـيح العلاقة بين الناتج المحلي والدخل المحلي والإنفاق الكلي دعنا نفترض الفروض التالية:

1) وجود اقتصاد كلي بسيط مكون من قطاعين فقط، هما القطاع الاستهلاكي العائلي (الأفراد والأسر في المجتمع) والقطاع الإنتاجي (رجال الأعمال والمنتجين عموما). أي لا يوجد قطاع حكومي ولا قطاع خارجي.
2) لا يوجد ادخار خاص، أي أن القطاع العائلي ينفق دخله كله ولا يبقى شيء للادخار.
3) أن القطاع العائلي هو مصــدر عناصــر الإنتاج المســاهمة في العملية الإنتاجية، حيث يقدم هذا القطاع العمل ورأس المال والأرض.
4) التأكيد على البديهية التالية: كل دينار ينفقه أي شخص = دينار دخل لشخص آخر = دينار قيمة السلعة أو الخدمة المنتجة.

**ثانيا: دورات التدفق في النموذج الدائري للدخل:**

هناك أربع دورات تدفق في النموذج البسيط للتدفق الدائري للدخل هي (انظر شكل 2-1)

1) الدورة الأولى تبدأ من القطاع العائلي الذي يقدم خدمات عناصـــر الإنتاج من عمل ورأس مال وأرض إلى القطاع الإنتاجي.
2) الدورة الثانية تقع عندما يقوم القطاع الإنتاجي بتوظيف عناصر الإنتاج في إنتاج السلع والخدمات التي يتم عرضها وبيعها في السوق.
3) أما الدورة الثالثة فتحدث عندما يحصل القطاع العائلي على دخول خدمات عناصر الإنتاج نظير المساهمة في عملية الإنتاج. وتتكون هذه الدخول من أجور ومكافآت عنصر العمل + عوائد رأس المال + إيجارات الأرض + دخول أصحاب المهن والحرف الأخرى.
4) يستكمل نموذج التدفق الدائري دورته الرابعة عندما يقوم القطاع العائلي بالإنفاق على شراء السلع والخدمات النهائية.

5) ويلاحظ هنا أن إجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية التي تم بيعها في السوق إنما تمثل إجمالي قيمة الناتج المحلي (قيمة الناتج المحلي الإجمالي) وهي نفس القيمة التي قام القطاع الاستهلاكي بإنفاقها على شراء هذه السلع والخدمات. وهي كذلك تساوي الدخل المحلي الذي حصل عليه القطاع الاستهلاكي دخول لعناصر الإنتاج.

6) وباختصار، فإن النموذج البسيط للتدفق الدائري للدخول يظهر بوضوح أن

الدخل المحلي = الإنفاق الكلي = الناتج المحلي الإجمالي.

وهذا يؤكد صحة البديهة التي أكدنا عليها والتي تظهر أن الناتج الكلي يمكن النظر إليه أو قياسه من خلال الثلاث الزوايا أو من خلال المؤشرات الثلاثة الأساسية ( الدخل المحلي والإنفاق الكلي والناتج المحلي الإجمالي). وبمعنى آخر، يمكن القول إن كلا من الدخل المحلي والإنفاق الكلي يشكلان وجهين لعملة واحدة هي الناتج المحلي الإجمالي.

شكل (2. 1) النموذج البسيط للتدفق الدائري للدخل (الناتج).

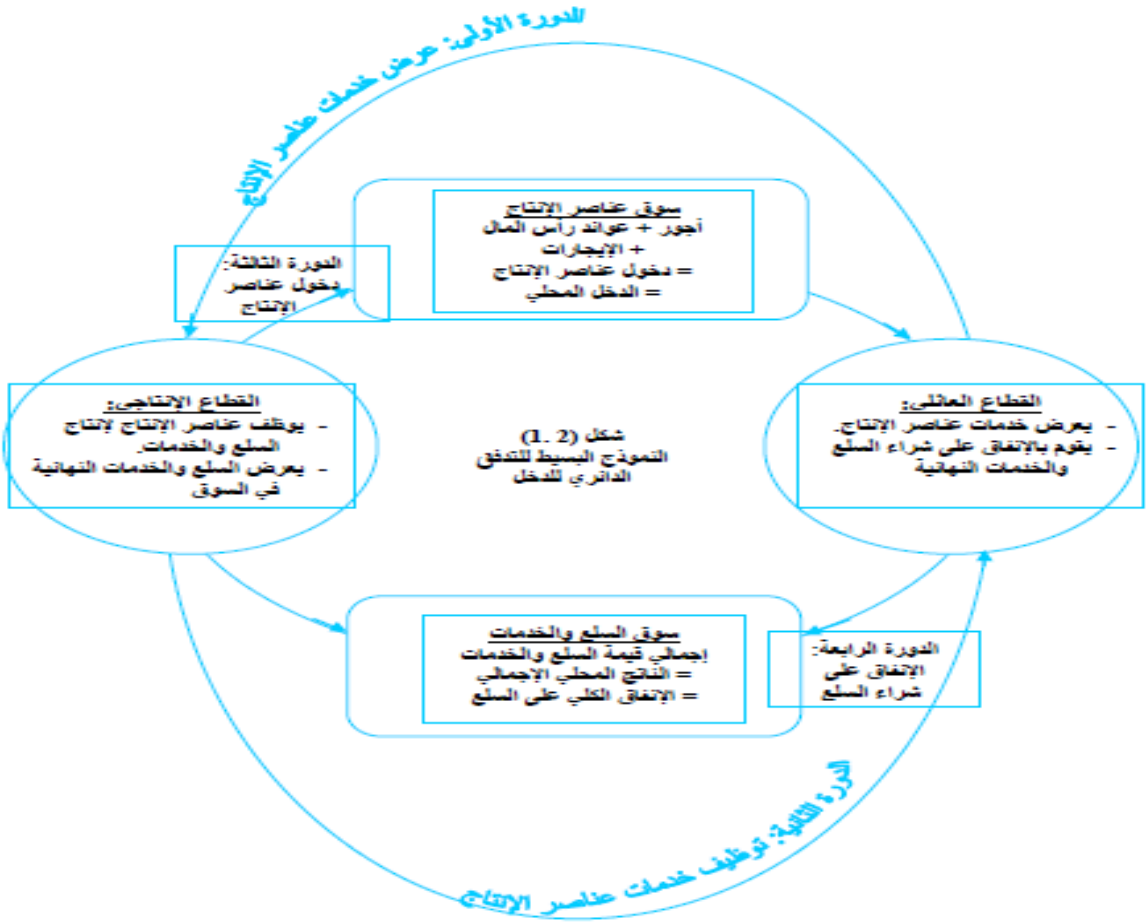


شكل (2. 1) النموذج البسيط للتدفق الدائري للدخل

**ثالثا: النموذج العام للتدفق الدائري للدخل**

لغرض توضع العلاقة المتشابكة بين قطاعات الاقتصاد الكلي بصورة أكثر واقعية:

- يتكون الاقتصاد الكلي من أربع قطاعات هي:

القطاع العائلي – القطاع الإنتاجي – القطاع الحكومي – القطاع الخارجي.

- ينفق القطاع العائلي جزءا من دخله على الاستهلاك، ويدخر الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك، أي يوجد في هذا النموذج ادخار خاص، حيث يقوم القطاع العائلي بتحويل هذا الادخار إلى استثمار من خلال الاسواق المالية والبنوك التي تتولى الوساطة بين المدخرين (القطاع العائلي) وبين المستثمرين (القطاع الإنتاجي).
- يخصص القطاع العائلي جزءا من دخله للضرائب التي يدفعها للحكومة وكذلك يدفع القطاع الإنتاجي جزءا من دخله كضرائب (ضرائب أرباح أو ضرائب إنتاج وغيرها) للحكومة.
- تقوم الحكومة باستخدام حصيلة الضرائب والإيرادات الأخرى بتمويل إنفاقها العام على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وكذلك الإنفاق الاستثماري.
- يخصص كل من القطاع العائلي والحكومة جزءا من الثمن لشراء السلع المستوردة من الخارج وفي المقابل يخصص القطاع الإنتاجي جزءا من إنتاجه للتصدير إلى الخارج.
- نلاحظ أنه في ظل هذا النموذج تم إضافة كل من الادخار والاستثمار والضرائب والإنفاق الحكومي، وكذلك الواردات والصادرات إلى النموذج البسيط من أجل الحصول على النموذج العام للتدفق الدائري للدخل (انظر شكل 2-2).

جامعة تكريت

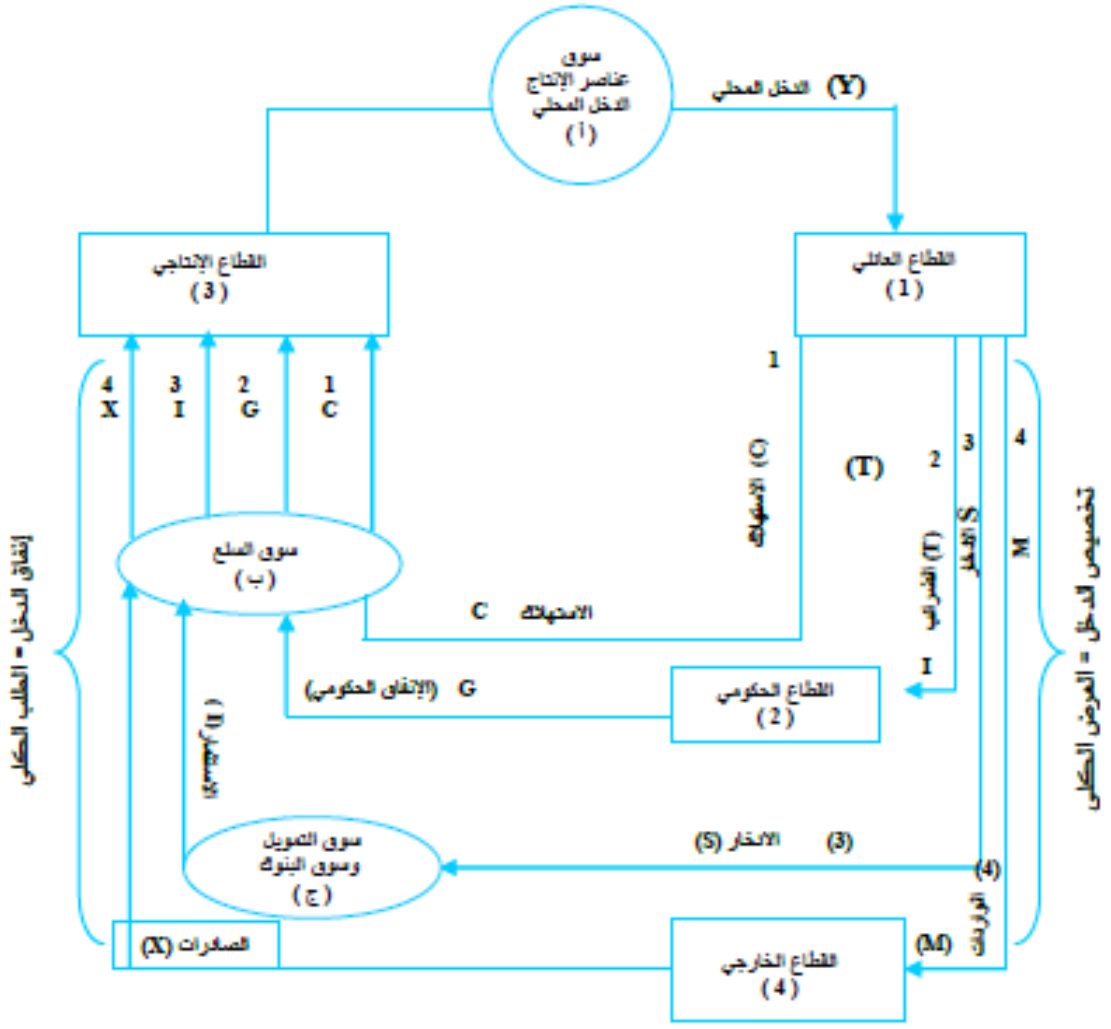


شكل (2. 2): النموذج العام للتدفق الدائري للدخل

يبين الشكل اعلاه النتائج التالية:

1) أن الدخل المدفوع لعناصر الإنتاج نظير مشاركتها في عملية الإنتاج يسمى الدخل المحلي وهو يساوي الأجور والمكافآت + عوائد رأس المال + أرباح المنظمين + إيجارات الأرض ويرمز له بالرمز (Y).

2) يخصص القطاع العائلي هذا الدخل لجوانب التخصيص الأتية:

- جزء ينفق على الاستهلاك العائلي (C).
- جزء يدفع للحكومة في صورة ضرائب (T).

- جزء يدخر (S).
- جزء للإنفاق على السلع المستوردة (M).

3) وبالمقابل فإن هذه التخصيصات للدخل يقابلها مكونات إنفاق الدخل الأتية:

الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الإنفاق الحكومي الذي تم تمويله من الضرائب (G) + الاستثمار الخاص (I) الذي تم تمويله من ادخار القطاع الخاص(S) + إنفاق العالم الخارجي على الصادرات المحلية(X).

وبشكل مختصر، فإن مكونات الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) يمكن صياغتها على النحو الآتي:

(Y), AE = C + I + G + NX

حيث ان AE = الإنفاق الكلي وهي نفسها يرمز لها (Y)

NX = صافي الصادرات = X – M

4) مما سبق نستطيع الآن الحصول على النتيجة التالية:

الدخل = الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) = قيمة الناتج المحلي

أو : **Y = C + I + G + NX**

ولكن هذا التطابق بين الدخل (الناتج) والإنفاق الكلي يذكرنا بالحسابات القومية للدخل أو الناتج القومي.

## 2. <u>حسابات الناتج المحلي الإجمالي</u>

يُظهر نظم الحسابات القومية أن هنالك ستة أساليب لقياس النشاط الاقتصادي للمجتمع وبالتالي حساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP). من هذه الأساليب ثلاثة أساليب تعتبر رئيسية وأساسية وهي الثلاثة الأولى، بينما تمثل الأساليب الأخرى، أساليب بديلة ومكملة في نفس الوقت وفقا لاهتمامات الباحثين والأهداف الرسمية للحكومات من قياس النشاط الاقتصادي للمجتمع، وهذه الأساليب هي:

1) حساب الدخل (الناتج) بطريقة تكلفة عناصر الإنتاج.
2) أسلوب الإنفاق الكلي.
3) أسلوب الناتج من السلع النهائية والخدمات.

4) أسلوب الناتج القومي الإجمالي (GDP).

5) أسلوب الدخل الشخصي.

6) أسلوب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

**اولا: حساب الناتج بطريقة تكلفة عنصر الإنتاج (صافي الدخل المحلي)**

يسمى هذا الأسلوب بأسلوب صافي الدخل المحلي (NDI) والقيمة التي نحصل عليها وفقا لهذا الحساب تساوي قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج التي أسهمت في إنتاج السلع والخدمات النهائية. كذلك تسمى هذه القيمة بقيمة الدخل بتكلفة عناصر الإنتاج، ولغرض توضيح البنود الرئيسية التي تحتسب في صافي الدخل المحلي، وهي على النحو الآتي:

أ- الأجور والمرتبات والمكافئات والحوافز الأخرى التي يتم دفعها لعنصر العمل نظير مساهمته بخدماته البدنية والذهنية في العملية الإنتاجية، ويسمى هذا البند بتعويضات العاملين.

**ب**-الأرباح التي يحصل عليها المنظمون ورجال الأعمال في المؤسسات والشركات الخاصة والتعاونية.

**ت**-عوائد رأس المال نظير مشاركته في العملية الإنتاجية وفقا لقاعدة المشاركة أو الفوائد التي يحصل عليها ملاك رأس المال الناجمة عن إقراض رؤوس أموالهم للمستثمرين.

**ث**-إيجارات وريع الأرض، حيث يحتسب فيها إيجارات المنازل والمراكز التجارية والأراضي الزراعية، وإذا كانت المنازل مسكونة لملاكها الأصليين، فإن إيجارها يحتسب وفقا لقاعدة (تكلفة الفرصة البديلة) من حيث وضع قيمة تقديرية للإيجارات لهذه المنازل.

**ج**- أية دخول أخرى لم تحتسب ضمن البنود السابقة وتشمل دخول أصحاب المهن والحرف والمطاعم والبقالات الصغيرة ونحوها.

إن حصيلة جمع البنود السابقة (أ + ب + ت + ث + ج) تعطينا قيمة صافي الدخل بتكلفة عناصر الإنتاج التي أسهمت بصورة مباشرة في عملية إنتاج أو توليد هذا الدخل (الناتج).

أي أن صافي الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج تساوي قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج، ولكن من الضروري التنويه إلى أن قيمة صافي الدخل المحلي لا تساوي قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق. والسبب في ذلك يبدو واضحا وليس صعبا، ذلك أن صافي الدخل المحلي يعطينا قيمة

الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج. أي يعطينا قيمة الناتج المحلي على أبواب المصانع ومواقع الإنتاج المختلفة.

وبالتالي، فإنه للحصول على قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وفقا لأسلوب صافي الدخل المحلى، فإنه أولا لابد من الحصول على الدخل المحلي الإجمالي. وهذا يتطلب إجراء بعض التعديلات على حصيلة بنود صافي الدخل المحلي السابق ذكرها (البنود أ، ب، ت، ث، ج) من أجل الحصول على الدخل المحلي الإجمالي وذلك على النحو الآتي:

- إضافة الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة الإنتاج والاستهلاك أو ضريبة المبيعات لأنها تعتبر جزءا من تكلفة الإنتاج، وبالتالي لابد أن تنعكس على أسعار السلع والخدمات في السوق، وتعتبر بالتالي بندا من بنود الدخل المحلي الإجمالي.
- إضافة مخصصات اندثار رأس المال الثابت لأنه لا يعتبر دخلا لأي من عناصر الإنتاج وإنما يعتبر جزءا من تكلفة الإنتاج تم تخصيصه وتجنيبه لإحلال معدات وأصول رأسمالية جديدة محل القديمة التي تم استهلاكها أثناء العملية الإنتاجية، ولذلك لا يحسب ضمن بنود صافي الدخل المحلي وإنما ضمن بنود الدخل المحلي الإجمالي.
- طرح الإعانات الإنتاجية التي تمنحها الحكومة لبعض مؤسسات وشركات إنتاج السلع والخدمات من أجل توفير هذه السلع للمستهلكين بأسعار مناسبة قد تقل عن الأسعار السائدة في السوق.

وبطرح قيمة الإعانات الإنتاجية تظهر التكلفة الكاملة للسلع والخدمات بأسعار السوق التي يتم احتسابها من أجل الحصول على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق. والجدول التالي يوضح طريقة صافي الدخل المحلي في حساب الناتج المحلي الإجمالي في الجدول(1-2)

جامعة تكريت

جدول (1. 2) حساب الناتج المحلي الإجمالي بأسلوب الدخل المحلي

| البنود | القيمة بالمليون |
|---|---|
| أجور ومرتبات وحوافز (تعويضات العاملين) | 5000 |
| + أرباح الأعمال | 2500 |
| + عوائد رأس المال | 1000 |
| + إيجارات وريوع الأرض | 0500 |
| + دخول أصحاب المهن والحرف الصغيرة | 0200 |
| صافي الدخل المحلي = قيمة الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج = قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج | 9200 |
| + الضرائب غير المباشرة | 1000 |
| + مخصصات اندثار رأس المال | 1200 |
| - إعانات الإنتاج | 1400 |
| الدخل المحلي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق | 10.000 |

**ثانيا: أسلوب الإنفاق الكلي**

يبين أسلوب الإنفاق الكلي مكونات انفاق الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج الذي تولد من الناتج الإجمالي المحلي بأسعار السوق. هناك أربع مكونات رئيسية للإنفاق الكلي هي:

- الإنفاق الاستهلاكي (C).
- الإنفاق الاستثماري (I).
- الإنفاق الحكومي (G).
- صافي الإنفاق الخارجي (NX).

أ) الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي (C):

يقوم القطاع العائلي (الأفراد والأسر) بإنفاق جزء من الدخل على السلع الاستهلاكية وأبرزها:

- الإنفاق على سلع الطعام والشراب.
- الإنفاق على سلع الملابس.
- الإنفاق على السلع المعمرة مثل الثلاجات والغسالات وغيرها.
- الإنفاق على التلفزة والحاسوب والسيارات والأثاث ونحو ذلك.

- الإنفاق على الخدمات مثل خدمات التعليم والصحة والكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل وغيرها.

ب) الإنفاق الاستثماري:

كل إنفاق يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصـــاد الكلي يعد إنفاقا اســـتثماريا ويتكون الإنفاق الاستثماري من الاستثمار الثابت والاستثمار في المخزون (التغير في المخزون).

- الاستثمار الثابت هو الإنفاق على الأصول والمعدات والآلات والمصانع والمباني التي تستخدم في العملية الإنتاجية لإنتاج سلع وخدمات نهائية. ويسمى هذا النوع من الإنفاق الاستثماري بالإنفاق على السلع الرأسمالية الذي يؤدي إلى زيادة رصيد رأس المال ومن أمثلة ذلك:
  1) الإنفاق على اقتناء المعدات والآلات.
  2) الإنفاق على إنشاء المباني والعقارات.
- الاستثمار في المخزون ويشمل كل السلع الوسيطة والسلع النهائية والمواد الأولية التي لم يتمكن المنتجون من استخدامها في العملية الإنتاجية خلال فترة القياس، أو أن المنتجين يقومون بتخزينها استعدادا لفترة الإنتاج القادمة.
- ومن ناحية أخرى، يستثنى من عناصر الإنفاق الاستثماري بعض التصرفات التي لا تعد او لا تحسب كانفاق استثماري ومن ذلك:

شراء الأسهم والسندات للشركات القائمة لا تعد استثمارا لأنها لا تودي إلى إنشاء شركات جديدة وإنما تعتبر تداولا للأسهم والسندات.

- ولكن، من أين تأتي موارد الاســتثمار (مصــادر الاســتثمار)؟ هناك مصــدران رئيســان الموارد الاســتثمار، الأول يأتي من مدخرات القطاع العائلي. أما المصــدر الأخر، فهو مدخرات القطاع الحكومي التي تمثل فائض الموازنة العامة للدولة.

ت) الإنفاق الحكومي (G):

- يشمل الإنفاق الحكومي مشتريات الحكومة لسلع الأثاث والمباني وخدمات النقل والكهرباء والمياه ومدفوعات الأجور والمرتبات المدفوعة للعاملين في الجهاز الإداري للدولة، وكذلك نفقات الصـــيانة وغيرها.

- الإنفاق الحكومي الاستثماري ويشمل الإنفاق على إنشاء الطرق العامة والسدود والمستشفيات والمدارس والجامعات وغيرها.

ث) صافي الإنفاق الخارجي (NX):

إن صافي الإنفاق الخارجي هو حصيلة مكونين هما:

- الصادرات التي تمثل طلب العالم الخارجي على السلع المنتجة محليا.
- الواردات التي تمثل جزءا من الطلب المحلي على السلع المستوردة من الخارج.

إن حصيلة الفرق بين الصادرات والواردات تمثل صافي الإنفاق الخارجي.

وخلاصة القول ان:

الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الإنفاق الخارجي

او بصيغة اخرى: $Y = C + I + G + NX$ (AE)

حيث $NX = X - M$

إن حصيلة جمع مكونات الإنفاق الكلي تعطينا قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق. وبمعنى أخر، فإن الإنفاق الكلي = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق أو الطلب الكلي = العرض الكلي.

حيث العرض الكلي هو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بينما يمثل الطلب الكلي الإنفاق الكلي، وهكذا حصلنا على الناتج المحلي الإجمالي بطريقة حساب الإنفاق الكلي.

**ثانيا: اسلوب الناتج**

تعرف هذه الطريقة بأسلوب القيمة المضافة لحساب الناتج المحلي الإجمالي.

حيث القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج.

إن قيمة مستلزمات الإنتاج تشمل قيمة المواد الخام وقيمة السلع الوسيطة التي تسهم في عملية إنتاج السلع النهائي والخدمات. وفقا لهذه الطريقة، فإن هناك أسلوبين لحساب قيمة الإنتاج هما:

1. أسلوب حساب القيمة النهائية للسلعة أو الخدمة في السوق.

**2.** أسلوب القيمة المضافة ( أي طرح قيمة مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج في كل مرحلة يمر بها إنتاج السلعة أو الخدمة تلافيا لازدواج الحساب).

وبصورة عامة، فإن استخدام أسلوب الناتج (أو طريقة القيمة المضافة) في حساب الناتج المحلي الإجمالي يتطلب عمل الآتي:

1) تحديد مكونات الناتج المحلي في صورة أنشطة وقطاعات اقتصادية مثل: قطاع الإنتاج الزراعي – قطاع الإنتاج الصناعي – قطاعات التجارة والنقل والمواصلات والتشييد والبناء – وقطاعات الإنتاج الخدمي كالكهرباء والمياه والصرف الصحي وخدمات ربات البيوت ونحو ذلك.
2) تحديد قيمة مستلزمات الإنتاج في كل قطاع وخصم تلك القيمة من قيمة الإنتاج في كل قطاع أو نشاط من أجل الحصول على القيمة المضافة لهذا القطاع.
3) تحسب القيمة السوقية للسلع النهائية والخدمات خلال السنة التي تم فيها القياس فقط.

وبمعنى آخر، لا تحسب ضمن قيمة الناتج المحلي أي إنتاج لم يتم أو يستكمل في سنة القيام نفسها.

لنفترض أن شخصا أنشأ مزرعة لتربية الدواجن في عام 2004 ولكنه قام ببيع المزرعة في عام 2005. إن القيام بعملية البيع لا تحسب ضمن الناتج المحلي لعام 2005 لأن هذه القيمة قد احتسبت في عام 2004، وما حدث في عام 2005 ليس سوى نقل الملكية.

- من ناحية أخرى، هناك أنشطة اقتصادية لا تدخل السوق مثل عمل ربات البيوت في بيوتهن.
- الإنتاج الزراعي الذي يستهلكه المزارع في مزرعته.

هذه الأنشطة التي لا تدخل السوق لابد من احتساب قيمة سوقية لها من أجل أن تحتسب ضمن قيمة الناتج. ولكن يلاحظ أن هناك صعوبة في تقدير قيمة هذه الأنشطة التي لا تصل إلى السوق إلا أن تطور أساليب الإحصاء قد قلل من تلك الصعوبات.

- الأنشطة غير القانونية أو الأنشطة الممنوعة لاعتبارات معينة لا تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي.

**مثال على أسلوب القيمة المضافة:**

لنفترض أن إنتاج الكراسي الخشبية يمر بثلاث مراحل هي:

- مرحلة زراعة الأخشاب، حيث يقوم بذلك المزارعون.
- مرحلة تقطيع الأخشاب وفي ورش النجارة.
- مرحلة تشكيل الأخشاب الجاهزة وتحويلها إلى كراسي خشبية في مصانع الأثاث. الجدول (2-2) يوضح طريقة القيمة المضافة.

جدول (2. 2) أسلوب حساب القيمة المضافة.

| مراحل الإنتاج | قيمة الإنتاج | القيمة المضافة |
|---|---|---|
| (1) مرحلة زراعة الأخشاب | 1000 | 1000 |
| (2) مرحلة تقطيع الأخشاب | 1500 | 500 |
| (3) مرحلة صناعة الكراسي الخشبية | 2000 | 500 |
| **الإجمالي** | **4500** | 2000 |

تمثل المرحلة الأولى إنتاج الأخشاب بقيمة = 1000 دينار وهي نفس القيمة المضافة حيث لا يوجد مرحلة إنتاجية قبلها. بينما تمثل قيمة الإنتاج للمرحلة الثانية 1500 دينار تطرح منها القيمة المضافة للمرحلة السابقة (1500 – 1000) وبالتالي تكون القيمة المضافة للمرحلة الثانية = 500 دينار، وفي المرحلة الأخيرة مرحلة صناعة الكراسي بقيمة بيعيه = 2000 دينار غير أن هذه القيمة تشتمل على القيمة المضافة لإنتاج المرحلتين السابقتين، حيث تشمل 1000 للمرحلة الأولى، 500 للمرحلة الثانية، أي أن القيمة المضافة للمرحلة الأخيرة هي 500 دينار فقط.

إذن القيمة النهائية للسلعة بسعر السوق = إجمالي القيمة المضافة لكل مرحلة = 2000 بينما لو حسبنا قيمة الناتج للسلعة لكل مراحل الإنتاج تصبح 4500 نظراً لتكرار الحساب في كل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة، ويلاحظ من الجدول السابق، أننا نستطيع الحصول على القيمة النهائية السوقية للسلعة بإحدى الطرق التالية:

- قيمة الإنتاج من أخر مرحلة الإنتاج السلعة.
- أو بتجميع القيم المضافة لإنتاج السلعة في كل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة.

# الحسابات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي

## (تلخيص)

يعرض جدول (2. 3) تلخيصاً لحسابات الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للأساليب الأساسية الثلاثة.

| أسلوب الناتج (القيمة المضافة) | أسلوب الدخل المدفوع لعناصر الإنتاج | أسلوب الإنفاق |
|---|---|---|
| أ – قطاعات الإنتاج السلعي<br>• قطاع الزراعة والثروة السمكية والحيوية.<br>• قطاع الصناعة التحويلية والاستخراجية.<br>• قطاع النقل والتخزين والمواصلات.<br>• قطاع تجارة الجملة والتجزئة<br>• البناء والتشييد<br>• الكهرباء والمياه والغاز<br>ب – قطاعات الإنتاج الخدمي:<br>• منتجو الخدمات الحكومية<br>• خدمات المنازل<br>• منتجو الهيئات اللاربحية. | • الأجور والمرتبات والحوافز<br>• أرباح المنظمين ورجال الأعمال<br>• عوائد رأس المال أو الفوائد<br>• الإيجارات والريوع<br>• دخول أصحاب المهن والحرف والأعمال الصغيرة<br><br>xxx = الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج<br>= قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج<br>+ الضرائب غير المباشرة<br>+ مخصصات إهلاك رأس المال<br>– إعانات الإنتاج | • الإنفاق الاستهلاكي (C)<br>• السلع غير المعمرة<br>• السلع المعمرة<br>• الخدمات<br>• (+) الإنفاق الاستثماري (I)<br>• الاستثمارات الثابتة<br>• (تكوين رأس المال الثابت)<br>• التغير في المخزون.<br>• (+) الإنفاق الحكومي (G)<br>• مشتريات الحكومة من السلع الاستهلاكية.<br>• (+) صافي الإنفاق الخارجي (+) الصادرات السلعية والخدمية (–) الواردات السلعية والخدمية. |
| *** = الناتج المحلي الإجمالي<br>= العرض الكلي | *** = الناتج المحلي الإجمالي<br>= العرض الكلي | *** = الإنفاق الكلي<br>= (الطلب الكلي)<br>= الناتج المحلي الإجمالي |

**رابعا: أسلوب الناتج القومي الإجمالي**

عرفنا أن الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس للنشاط الاقتصادي للمجتمع، فهو يعبر عن إجمالي السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة بمشاركة عناصر الإنتاج، ولكن هذا المقياس (الناتج المحلي الإجمالي) تظهر عليه بعض الملاحظات هي:

**1)** لم يحتسب في الناتج المحلي الإجمالي مساهمة عناصر الإنتاج الوطنية المقيمة في الخارج، مثل العمال الذين يعملوا في الخارج ويقومون بتحويل أجورهم إلى بلدانهم الحقيقية، ومثل رجال الأعمال الذين يقومون بأنشطة إنتاجية في الخارج مثل المشاركة في إنشاء شركات ومؤسسات وبنوك ومصانع ويقومون بتحويل جزء من أرباحهم إلى بلدانهم الحقيقية، أي أن الناتج المحلي الإجمالي لا يشمل عوائد عناصر الإنتاج الوطنية المقيمة في الخارج.

**2)** من ناحية أخرى، فإن الناتج المحلي الإجمالي يشمل أو يحتسب عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المقيمة في البلد المعني، وبمعنى آخر، فإن هناك عناصر إنتاج أجنبية مقيمة في بلد ما كان لها إسهامها في إنتاج السلع والخدمات.

- هناك من العمال الوافدون من الخارج الذين يعملون في بلد ما ويحولون أجورهم إلى بلدانهم الحقيقية.
- وهناك رجال أعمال أجانب مشاركين لرجال الأعمال لبلد ما في بعض المصانع والبنوك ويحولون أرباحهم إلى الخارج.

**3)** أي أن الناتج المحلي الإجمالي يحتسب إسهام عناصر الإنتاج الأجنبية المقيمة في بلد ما ولا يحتسب إسهام عناصر الإنتاج المقيمة في خارج بلدانهم.

**4)** ولتلافي هذا القصور، لابد من إضافة إسهام عوائد عناصر الإنتاج بلد ما المقيمة في الخارج وطرح إسهام عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المقيمة في البلد المعني من أجل الحصول على الناتج القومي الإجمالي الذي تحقق نتيجة إسهام ومشاركة عناصر الإنتاج الوطنية المقيمة في الداخل والخارج. فإذا عملنا ذلك، فإننا نحصل على ما يسمى بالناتج القومي الإجمالي.

أي أن الناتج القومي الإجمالي GNP = الناتج المحلي الإجمالي مطروحا منه – (–) عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المقيمة في البلد ومضافا إليه + عوائد عناصر الإنتاج البلد المقيمة في الخارج.

أو الناتج القومي الإجمالي (GNP) = الناتج المحلي الإجمالي + صـــافي عوائد عناصـــر الإنتاج الخارجية.

حيث ان: صـافي عوائد عناصـر الإنتاج الخارجية = عوائد عناصـر الإنتاج البلد المقيمة في الخارج (العوائد المقبوضة) – عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المقيمة في البلد المعني (العوائد المدفوعة).

- فإذا كان صـافي العوائد بالموجب: لأن عوائد عناصـر الإنتاج البلد المقيمة في الخارج يكون أكبر، وبالتالي فإن الناتج القومي يكون أكبر من الناتج المحلي الإجمالي.
- أما إذا كانت صـــافي العوائد بالســـالب فيكون الناتج القومي الإجمالي أقل من الناتج المحلي الإجمالي.

**الناتج القومي والدخل القومي:**

- من ناحية أخرى، فإن الناتج القومي هو الوجه المقابل للدخل القومي حيث ان:

  الدخل القومي = الدخل المحلى + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية.

  أو الدخل القومي = الدخل المحلي + (العوائد المقبوضة – العوائد المدفوعة).

  ولكننا نعلم أن الدخل المحلي يعطينا مقياسا للناتج بتكلفة عناصر الإنتاج
- وبنفس القياس فإن الدخل القومي هو الناتج القومي بتكلفة عناصـــر الإنتاج، أما إذا أردنا أن نحصـــل على الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق فلابد أن نضيف إلى الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج كلا من الضـرائب غير المباشـرة واندثار رأس المال ونطرح من القيمة إعانات الإنتاج، وبنفس الطريقة التي عالجنا فيها الناتج المحلي الإجمالي والدخل المحلي الإجمالي سابقا.
- أي أن الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق = الدخل القومي بتكلفة عناصر الإنتاج + الضرائب غير المباشرة + اندثار رأس المال – إعانات الإنتاج.

**خامسا: أسلوب الدخل الشخصي**

عرفنا سابقا أننا نستطيع حساب الناتج المحلي بأسلوب الدخل، حيث تم حساب الدخل المحلي على أساس الدخول المدفوعة العناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية للمجتمع، وتوصلنا إلى مفهوم الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج.

الآن نستطيع أن نعرف الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج بالدخل المحلي المكتسب أو الدخل المحلي المدفوع. إن مفهوم الدخل المحلي المكتسب يختلف عن مفهوم الدخل المحلي المقبوض أو المستلم. حيث تمثل الدخول المقبوضة (المستلمة) كل أنواع الدخول المستلمة (سواء كانت نقدية أو عينية) لعناصر الإنتاج نظير مشاركة هذه العناصر في الإنتاج بالإضافة إلى ما تحصل عليه هذه العناصر من دخول أخرى في شكل تحويلات أو إعانات خارج النشاط الاقتصادي وسواء كانت من الداخل أو من الخارج. ولذلك فإن مفهوم الدخل المقبوض أو المستلم يسمى بالدخل الشخصي (PI).

أي أن هناك فرقا جوهريا بين مفهوم الدخل المكتسب (الدخل المدفوع) وبين الدخل المقبوض أو المستلم (الدخل الشخصي). من حيث الأوجه التالية:

- الدخل المكتسب (الدخل المدفوع) يمثل الدخل الذي تم اكتسابه وفقا لمشاركة عناصر الإنتاج فقط في العملية الإنتاجية. أما الدخل المقبوض (الدخل الشخصي) فهو يشمل كل الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج سواء بسبب مشاركتها في العملية الإنتاجية أو لأسباب أخرى، سياسية ، اجتماعية، وغير ذلك.
- الدخول المقبوضة تشمل كل الدخول الخاضعة للضريبة إضافة إلى الدخول غير الخاضعة للضريبة وأي دخول أخرى في شكل تحويلات للأفراد.

**بعض الامثلة:**

يدفع الأفراد ضرائب دخل على المرتبات والأجور وبالتالي، فإن الدخل المقبوض هو الدخل المكتسب مطروحا منه الضرائب. كذلك، فإن أقساط معاشات التقاعد لا يتم استلامها وبالتالي تطرح من الدخل المكتسب، كذلك، فإن الأرباح التي يحصل عليها رجال الأعمال لا تستلم كاملة، وإنما فقط جزء منها، هو الجزء الموزع من الأرباح، بينما الجزء الأخر، يذهب في شكل ضرائب أو أرباح محتجزة. وبالتالي، فإنه لا يحسب ضمن الدخل الشخصي إلا الأرباح الموزعة.

من جهة أخرى، يحصـــل بعض أفراد المجتمع العجزة والمتقاعدين والمســـنين على مســـاعدات في شـــكل إعانات حكومية أو غير ذلك، وهذه تعتبر جزءا من الدخل المقبوض ولكنها لا تعتبر جزءا من الدخل المكتسب.

**مثال:**

لغرض توضـــيح الفرق بين الدخل المحلي بتكلفة عناصـــر الإنتاج الذي يعتبر مقياســـا للدخل المكتســـب (المدفوع) وبين الدخل الشخصي الذي يعتبر مقياسا للدخل المقبوض من خلال المثال الاتي:

لنفترض أنه توفرت لدينا المعلومات الآتية:

| البنود | المبالغ / مليون دينار |
|---|---|
| **الأجور والمرتبات** | **2000** |
| **الأرباح وعوائد رأس المال** | **1000** |
| **الإيجارات والريع** | **500** |
| **دخول أصحاب الأعمال الصغيرة** | **100** |
| **أقساط معاشات التقاعد** | **50** |
| **تحويلات جارية للأفراد من الخارج** | **200** |
| **الضرائب على الأرباح** | **20** |
| **الأرباح غير الموزعة** | **30** |
| **التحويلات والإعانات للأفراد من هيئات الضمان الاجتماعي** | **200** |

المطلوب: هو حساب الدخل الشخصي.

جدول (2. 5) حساب الدخل الشخصي

| البنود | بملايين الريالات |
|---|---|
| الأجور والمرتبات | 2000 |
| + الأرباح والعوائد | 1000 |
| + الإيجارات والريوع | 500 |
| + دخول أصحاب الأعمال الصغيرة | 100 |
| صافي الدخل المحلي (الدخل المحلي المكتسب) = الدخل المحلي المدفوع | 3600 |
| (+) التحويلات والإعانات (مدفوعات الضمان الاجتماعي والمساعدات للأفراد) | 200 |
| (-) أقساط معاشات التقاعد | 50 |
| (-) الضرائب على أرباح الشركات | 20 |
| (-) الأرباح غير الموزعة | 30 |
| (+) تحويلات للأفراد من الخارج | 100 |
| الدخل الشخصي (الدخل المقبوض أو المستلم للأفراد الناجم عن مشاركة عناصر الإنتاج بالإضافة إلى التحويلات والإعانات الأخرى مطروحاً منه الدخول غير المستلمة. | 3800 |

**سادسا: الدخل الشخصي المتاح**

الدخل الشخصي المتاح هو الدخل الشخصي مطروحا منه الضرائب المباشرة على دخول الأفراد.

أي أن الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة.

يعتبر الدخل الشخصي المتاح مؤشرا هاما لدراسة محددات سلوك الإنفاق الاستهلاكي والسلوك الادخاري للأفراد. وبمعنى آخر، فإن الدخل الشخصي المتاح هو الذي يكون متاحة للأفراد للتصرف فيه في الاستهلاك والادخار.

من بيانات الجدول السابق، نفترض بان الافراد يقومون بدفع 100 مليون ضرائب على دخول الأفراد ويقومون باستهلاك ما مقداره 2700 مليون ، بينما يدخرون نحو 1000 مليون.

نجد أن:

| البنود | المبالغ |
|---|---|
| الدخل الشخصي | 3800 |
| (-) الضرائب على دخول الافراد | 100 |
| الدخل الشخصي المتاح | 3700 |
| الانفاق الاستهلاكي | 2700 |
| ادخار | 1000 |

وهكذا نجد أن الدخل الشخصي المتاح = الإنفاق الاستهلاكي + الادخار.

أو الدخل الشخصي المتاح = 2700 + 1000 = 3700 مليون دينار

**سابعا: الدخل الشخصي (الدخل القومي المتاح)**

لغرض توضيح الدخل الشخصي (الدخل القومي المتاح)، نقدم بعض الحسابات القومية للدخل الشخصي (الدخل القومي المتاح) لجمهورية العراق لعام 2003 وكما في الجدول التالي:

| | |
|---|---|
| الدخل المحلي الصافي (دخول عناصر الإنتاج المحلية) = الناتج المحلي الصافي بتكلفة عنصر الإنتاج. | 1925.9 |
| (+) صافي الضرائب غير المباشرة (الإعانات – الضرائب) | 11.4 |
| (+) صافي دخل عوامل الإنتاج الخارجية. | 154.3 |
| (+) صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي | 238.3 |
| الدخل الشخصي (المقبوض) = الدخل القومي المتاح | 2021.3 |
| الاستهلاك الكلي (خاص وحكومي) | (1777) |
| الادخار القومي | 244.2 |

يلاحظ من الجدول اعلاه أن الدخل الشخصي (المقبوض) أو الدخل القومي المتاح قد بلغ (2021.3) مليار دينار، منه (1925.9) مليار دينار دخل عناصر الإنتاج المحلية (أجور ومرتبات + أرباح وعوائد رأس المال + الإيجارات والريع).

- تم إضافة الإعانات وطرح الضرائب غير المباشرة منه(11.4) مليار دينار. كما تم إضافة دخول عناصر الإنتاج الخارجية (صافي) نحو (-154.3 مليار) وكذلك تم إضافة التحويلات الجارية من العالم الخارجي (دخل مقبوض صافي). وبلغت نحو (238.3) مليار دينار.
- كما يبين الجدول السابق أن تخصيصات الدخل القومي كانت على النحو الاتي:

الادخار القومي 244.2 مليار دينار

الاستهلاك الكلي (العائلي والحكومي) 1777 دينار

أي أن إجمالي الادخار القومي والاستهلاك الكلي = الدخل الشخصي أو الدخل القومي المتاح.

**ثامنا: أسلوب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**

تناولنا سابقا أن الناتج المحلي الإجمالي هو إجمالي الكميات المنتجة من السلع والخدمات في سنة معينة ولتكن 2003 مثلا مضروبة في أسعار هذه السلع لعام 2003 (على سبيل المثال). لذلك، يطلق عادة على الناتج المحلي الإجمالي التسميات التالية التي تحمل نفس المعنى:

- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتلك السنة (الناتج المحلي الإجمالي لسعر السوق).
- أو الناتج المحلي الإجمالي النقدي.
- أو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

ان المقصود من هذه التسميات هو توضيح أن السلع والخدمات المنتجة في عام 2003 قد تم تسعيرها وفقا للأسعار الجارية أو السائدة في عام 2003، حتى الآن لا توجد مشكلة، ولكن المشكلة تظهر عندما تقارن بين الناتج المحلي النقدي لعام 2002 والناتج المحلي النقدي العام 2003.

تأمل مثلا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (النقدي) في العراق لعام 2003 وقارن ذلك العام 2002:

- بلغ الناتج المحلي الإجمالي لعام 2003 نحو (2.000.000) مليون دينار
- بينما بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام 2002 نحو (1.000.000) مليون دينار

نلاحظ أن هنالك زيادة في قيمة الناتج المحلي لعام 2003 مقارنة بقيمة الناتج المحلي لعام 2002 لكن السؤال المهم هنا هو: هل الزيادة في قيمة الناتج المحلي لعام 2003 زيادة حقيقية، أي زيادة سببها زيادة الكميات المنتجة من السلع والخدمات، أم أنها مجرد زيادة نقدية أو اسمية – أي زيادة سببها ارتفاع مستوى الأسعار لعام 2003 مقارنة بمستوى الأسعار العام 2002. وبالتالي فإنها لا تعتبر زيادة حقيقية. أم أن الزيادة هي بسبب زيادة الأسعار وزيادة الكميات المنتجة خلال السنة؟

ولتوضيح هذه النقطة، دعونا نفترض أن كميات السلع والخدمات كانت ثابتة وفي السنتين 2003، 2002، ولكن الأسعار هي التي تضاعفت السنة.

| السنة | الكميات المنتجة | الاسعار ( المستوى العام للأسعار) |
|---|---|---|
| 2003 | 1000 وحدة | 100= 100.000 قيمة الناتج المحلي |
| 2004 | 1000 وحدة | 200= 200.000 قيمة الناتج المحلي |

من المثال السابق يتبين أن الناتج المحلي قد تضاعف في عام 2004 مقارنة بعام 2003. ومن الواقع أن هذه الزيادة ليست زيادة حقيقية وإنما زيادة اسمية سببها ارتفاع الأسعار، لأن كميات السلع والخدمات ظلت ثابتة في هذا المثال الافتراضي. ولتحديد ما إذا كانت هنالك زيادة حقيقية في الناتج – أي زيادة سببها زيادة الكميات فلابد من تثبيت الأسعار وفقا لسنة أساس معينة من أجل الحصول على قيمة الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (أو الناتج المحلي الحقيقي).

- نستطيع الآن أن نستبعد أثر التغير في الأسعار على الناتج المحلي من خلال استخدام الأرقام القياسية للأسعار.
- هناك العديد من الارقام القياسية للأسعار، ومن اشهر هذه الارقام وشائع استخدامه في حساب الناتج المحلي الحقيقي. هو مخفض الناتج المحلي الضمني (GDP deflator)

ويمكننا الحصول على هذا الرقم من خلال الصيغة التالية:

$$\text{مخفض الناتج المحلي الضمني} = \frac{\text{الناتج المحلي بالاسعار الجارية}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}} * 100$$

او

$$\text{مخفض الناتج المحلي الضمني} = \frac{\text{كميات الناتج المحلي لعام 2003} * \text{اسعار 2003}}{\text{كميات الناتج المحلي لعام 2003} * \text{اسعار 1990 (سنة الاساس)}} * 100$$

وفي مناسبات أخرى، يطلق على هذا المخفض بمعدل تضخم قيمة الناتج المحلي الإجمالي. ولتوضيح طريقة حساب مخفض الناتج المحلي الضمني (GDPD)، دعنا نفترض أن كميات الناتج المحلي لعام 2003 = 1000 مليون وحدة، وأن المستوى العام للأسعار لعام 2003 = 400 وأن مستوى الأسعار في سنة الأساس (1990) = 100، إذن:

$$\text{مخفض الناتج المحلي الضمني لعام 2003} = \frac{400 * 1000}{100 * 1000} * 100 = 400$$

$$\text{او} \quad \text{مخفض الناتج المحلي الضمني} = \frac{\text{الناتج المحلي بالأسعار الجارية}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}} * 100$$

حيث يعطينا هذا الرقم مقياسا شاملا لمعدل التضخم.

أي أن مخفض الناتج المحلي يعطينا مؤشرا لتغير أسعار جميع السلع النهائية والخدمات التي تدخل في الناتج المحلي. وهذا على خلاف الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، الذي يقتصر على قياس التغيرات في أسعار بعض السلع الاستهلاكية والخدمات فقط. إن السؤال الآن هو كيف يتم استخدام مخفض الناتج المحلي في الحصول على الناتج المحلي الحقيقي؟

**استخدام مخفض الناتج المحلي للحصول على الناتج المحلي الحقيقي:**

مثال، للحصول على الناتج المحلي الحقيقي (أو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة) يتم عمل الآتي:

- اختيار سنة أساس واعتبارها كسنة مرجعية للأسعار. لنفترض أن سنة الأساس بالنسبة هي 1990.
- تحديد الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس = 100.
- استخدام الصيغة التالية لحساب الناتج المحلي الحقيقي لكل سنة من السنوات:

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي بالاسعار الجارية (الناتج النقدي)}}{\text{مخفض الناتج المحلي}}$$

أي أننا قمنا بقسمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية على مخفض الناتج المحلي لكل سنة من السنوات. وقد عرفنا سابقا كيف نحصل على قيمة مخفض الناتج المحلي. ولتوضيح ذلك رقمياً، نأخذ البيانات في

الجدول ادناه الخاصة بحسابات الناتج المحلي بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة في الجمهورية العراقية للفترة 2000-2003

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية | الناتج المحلي الحقيقي | مخفض الناتج المحلي سنة الأساس 100 - 1990 | معدل تضخم الناتج المحلي |
|---|---|---|---|---|
| 2000 | 1.538.636 | 232966 | 660.45 | z20.98 |
| 2001 | 1628138 | 244481 | 665.96 | 0.83 |
| 2002 | 1811448 | 255872 | 707.95 | 6.31 |
| 2003 | 2067232 | 264340 | 782.04 | 10.45 |

يبين الجدول ما يلي:

1- سنة الأساس هي 1990، والرقم الأساس للأسعار = 100.

2- الناتج المحلي الحقيقي أقل من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

حيث الناتج المحلي الحقيقي لسنة 2003 مثلا

$$\frac{\text{الناتج المحلي بالاسعار الجارية (لعام 2003)}}{\text{مخفض الناتج المحلي لعام 2003}} =$$

$$= \frac{2067232}{782.04} = 264340 \text{ مليون دينار}$$

نلاحظ أنه بالرغم أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2003 قد بلغ نحو (2.067.232) تريليونين وسبعة وستين مليارا ومئتين واثنين وثلاثين مليون دينار، إلا أن الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة (حيث 1990 هي سنة الأساس) لم يبلغ إلا نحو مائتين وأربعه وستين مليار وثلاثمائة وأربعين مليون دينار (264.340).

أي أن الناتج المحلي الحقيقي لا يمثل إلا نحو 13% من الناتج المحلي بالأسعار الجارية لعام 2003. ويرجع السبب إلى ارتفاع الأسعار (ارتفاع الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي) بنحو 10.45% لعام 2003. نلاحظ كذلك، أن معدل التضخم الشامل (معدل تضخم الناتج المحلي) يمكن حسابه من الرقم القياسي لمخفض الناتج المحلي.

ووفقا لهذا المخفض، فإن معدل التضخم قد ارتفع من 6.31% لعام 2002 إلى 10.45% لعام 2003.

## الفصل الثالث

## محددات عناصر الانفاق الكلي

يمثل الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) حجر الزاوية في نظرية تحديد توازن الدخل القومي، وكما عرفنا سابقا، بأن الإنفاق الكلي يتكون من الإنفاق الاستهلاكي العائلي والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي الإنفاق الخارجي (الصادرات – الواردات).

لذلك، سيتم في هذا الفصل دراسة محددات عناصر الإنفاق الكلي، وبصورة محددة، تحليل العوامل المؤثرة في عناصر الإنفاق الكلي وتحديد خصائص كل مكون (أو عنصر) من عناصر الانفاق الكلي، وسيتم هذا التحليل رقميا ورياضيا وبيانيا، والموضوعات الرئيسية التي يتناولها هذا الفصل هي ما يلي:

أولا : دالة الاستهلاك.

ثانيا : دالة الاستثمار

ثالثا : الإنفاق الحكومي

رابعا : صافي الانفاق الخارجي.

خامسا : استنتاج دالة الإنفاق الكلي

سادسا : التحليل الرياضي الدالة الطلب الكلي

### اولا: الإنفاق الاستهلاكي

يمثل الإنفاق الاستهلاكي الخاص (الأفراد والأسر) أكبر مكونات الإنفاق الكلي، حيث يمثل نصية مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي، يشمل الإنفاق الاستهلاكي العناصر والبنود الأتية:

– استهلاك السلع المعمرة كالثلاجات والغسالات والسيارات والأثاث.

– استهلاك السلع غير المعمرة مثل سلع الطعام والشراب والملابس.

– الإنفاق على سلع الخدمات مثل خدمات التعليم والرعاية الصحية وإيجار السكن والمياه والكهرباء والنقل ونحوها.

كذلك يشمل القطاع الاستهلاكي الخاص الأفراد الطبيعيين بصفتهم مستهلكين، ويشمل كذلك الهيئات الخاصة التي لا تستهدف الربح مثل الهيئات والجمعيات الدينية والخيرية، ويتم الحصول على إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الخاص بعدة أساليب منها:

– أسلوب دراسات ميزانية إنفاق الأسرة

– أسلوب قيمة مبيعات التجزئة

– أسلوب تدفق السلع التي تقوم على تحديد مجالات تصريف السلع المنتجة وبالتالي تحديد السلع المخصصة للاستهلاك النهائي.

**1. دالة الاستهلاك:**

تعبر دالة الاستهلاك عن وجود علاقة طردية بين الدخل المتاح والاستهلاك، فكلما ارتفع الدخل، ارتفع الاستهلاك، ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الدخل.

**2. خصائص دالة الاستهلاك:**

يوضح التعريف اعلاه إلى وجود علاقة طردية بين الدخل المتاح والاستهلال. الدخل المتاح كما عرفنا سابقا هو الدخل الشخصي مطروحا منه الضرائب على دخول الأفراد، وهو الدخل المقبوض أو المستلم فعلا ويكون قابلا للتصرف به في الاستهلاك والادخار.

او: $Y_d = Y - T$

حيث

$Y_d$ = الدخل المتاح

Y = الدخل

T = الضرائب

يعتبر الدخل المتاح المتغير (العنصر) الحاسم والمؤثر الأكبر في الانفاق الاستهلاكي، وهذا لا يعني عدم وجود متغيرات أخرى مؤثرة في الاستهلاك ولكننا نفترض ثباتها، إلا أن الدخل يظل هو العنصر المهم في دالة الاستهلاك.

يعتبر الاقتصادي كينز أول من بلور صيغة العلاقة الدالية بين الدخل المتاح والاستهلاك في ثلاثينيات القرن العشرين، وأرجع هذه العلاقة إلى الشعور النفسي الطبيعي لتصرفات المستهلكين، حيث يميل المستهلكون إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي كلما زاد الدخل المتاح. وبصورة عامة فإن دالة الاستهلاك يمكن كتابتها بالصيغة التالية:

$$C = f(Y_d)$$

حيث

C = حجم الإنفاق الاستهلاكي

أو : الاستهلاك – دالة (الدخل المتاح)

### 3. دالة الادخار

إذا كان الاستهلاك يزيد مع زيادة الدخل إلا أن نسبة زيادة الاستهلاك هي أقل من نسبة زيادة الدخل، أي أن الزيادة في الدخل لا تنفق كلها على الاستهلاك، وإنما يتم تخصيص جزء من هذه الزيادة للادخار، وبمعنى آخر، فإن الأفراد يخصصون الدخل المتاح بين الاستهلاك والادخار، ولذلك، فإن هنالك علاقة دالية بين الدخل المتاح والادخار، حيث يزيد الادخار مع زيادة الدخل المتاح (علاقة طردية)، ولكن نسبة الزيادة في الادخار تكون أقل من نسبة الزيادة في الدخل.

أو الادخار = دالة (الدخل المتاح)

أو : $S = f(Y_d)$

حيث: S = حجم الادخار

ولذلك فإن ، دالة الادخار تعتبر الوجه المقابل الدالة الاستهلاك

### 4. الميل الحدي للاستهلاك (MPC) والميل الحدي للادخار (MPS)

إن التغير في حجم الاســـتهلاك الناجم عن تغير الدخل بوحدة واحدة يســـمى المبل الحدي للاســـتهلاك (Marginal Propensity to Consume).

وكذلك، فإن التغير في الادخار الناجم عن تغير الدخل يســـمى الميل الحدي للادخار ( Marginal Propensity to Save) .

وبمعنى آخر، فإن الميل الحدي للاستهلاك = التغير في الاستهلاك / التغير في حجم الدخل

أو: $MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$

وبنفس المنطق فإن الميل الحدي للادخار = التغير في الادخار / التغير في الدخل

أو: $MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$

وحيث إن نسبة تغير الاستهلاك أقل من نسبة تغير الدخل، فهذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك موجب وأقل من الواحد.

أو: $0 < MPC < 1$

وكذلك، فإن الميل الحدي للادخار أكبر من الصفر وأقل من الواحد.

أو: $0 < MPS < 1$

ولكن مجموع كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي واحداً صحيحاً.

أو: MPC + MPS =1

وهذه النتيجة واضـــحة لأن التغير في الدخل بوحدة واحدة يذهب جزء منه إلى الاســـتهلاك والجزء المتبقي نحو الادخار. وبناء على ذلك فإن الميل الحدي للادخار:

MPS = 1 – MPC

### 5. أهمية الميل الحدي للاستهلاك والادخار

السؤال هنا ما أهمية الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار؟

لنفترض أن الميل الحدي للاســـتهلاك للفقراء أو ذوي الدخل المحدود هو 0.80، بينما الميل الحدي للاستهلاك للأغنياء هو 0.50

هذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء أكبر من ميل الأغنياء، وهذا يعني أن الفقراء لا يدخرون كثيرا، وإنما يوجهون جزءا كبيرا من الزيادة في الدخل نحو الاســـتهلاك، أي ان كل دينار زيادة في دخل الفقراء يستهلك منه 80% ولا يدخر إلا 20%. بينما الأغنياء يدخرون نسبة أكبر (50%) من كل دينار زيادة في دخولهم وهذا معناه أن الميل الحدي للاســـتهلاك والادخار يبين ســـلوك الشـــرائح المختلفة في المجتمع وتفضيلاتهم نحو الاستهلاك والادخار.

### 6. الميل المتوسط للاستهلاك (Average propensity to consume)

إن الميل المتوسط للاستهلاك هو عبارة عن نسبة الاستهلاك إلى الدخل المتاح

$$APC = \frac{C}{Y}$$ أو :

حيث APC = الميل المتوسط للاستهلاك.

وبنفس المنطق، فإن الميل المتوسط للادخار (average propensity to save) (أو (APS) على سبيل الاختصار) هو عبارة عن نسبة الادخار إلى الدخل المتاح.

$$APS = \frac{S}{Y}$$ أو:

ولكل من الميل المتوسط للاستهلاك والادخار أهميتها في تفسير الاتجاه الاستهلاكي لشرائح المستهلكين المختلفة في المجتمع، حيث نلاحظ أن المســتهلكين أو العائلات ذوي الدخل المحدود (الفقراء غالبا) يكون لهم ميل اســتهلاكي في المتوســط يكون مرتفعا مقارنة بالميل المتوســط الاســتهلاك ذوي الدخل المرتفع (الأغنياء).

وبمعنى آخر، فإن الميل المتوســـط للادخار عند الفقراء يكون أقل من الميل المتوســـط للادخار عند الأغنياء، هذه النتيجة يمكن اســتنتاجها ببســاطة من مفهوم الميل المتوســط للاســتهلاك والادخار. فنحن نلاحظ أن الدخل المتاح يكون في مقام النســبة ( $\frac{C}{Y}$ )، وبالتالي فكلما كان مقام النســبة منخفضــة (أي مستوى الدخل منخفض) كانت قيمة النسبة مرتفعة (ميل الفقراء في المتوسط نحو الاستهلاك)، وكلما كان مقام النسبة أكبر (أي يكون الدخل المتاح أكبر) تكون النسبة أقل (ميل الأغنياء)، ومن ناحية أخرى، فإن مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار يساوي واحد صحيحا.

او $APC + APS = 1$

### 7. الاستهلاك التبعي والاستهلاك التلقائي

يشير تعريف دالة الاستهلاك إلى نوعين من الاستهلاك:

- استهلاك تبعي: وهو الاستهلاك الذي يتغير مع تغير الدخل.
- استهلاك تلقائي: وهو الاستهلاك الذي لا يعتمد على الدخل ولا يتأثر به

والاستهلاك التلقائي: هو حجم الاستهلاك الضروري للإنسان حتى لو لم يكن له دخل، أي أنه حجم الاستهلاك عندما يكون الدخل صفرا.

أما مصدر تمويل هذا النوع من الاستهلاك، فقد يكون:

- مدخرات سابقة
- أو مساعدات أو قروض أو هبات ونحو ذلك.

### 8. العوامل الأخرى المؤثرة في الاستهلاك

ذكرنا سابقا أن الدخل المتاح هو العنصر الأهم والمؤثر الأكبر في الإنفاق الاستهلاكي، ولكن هناك عوامل أخرى مؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي وهي:

أ. حجم الثروة:

إن الثروة هي إجمالي رصيد ما يمتلكه الفرد من نقود وعقارات واراضي وأصول مالية كالأسهم والسندات خلال لحظة من الزمن. مثال ثروة الشخص في عام 2005 هي (10) مليون دينار، فإذا زادت ثروة الشخص بسبب إرث حصل عليه أو هبة، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي لهذا الشخص، والعكس يحدث إذا انخفض حجم ثروة الشخص. ويلاحظ أن الادخار سينخفض مؤقتا عند زيادة الثروة، ولكن سيعاود الارتفاع فيما بعد.

ب. معدل التضخم المتوقع:

إذا توقعت العائلات أو الأفراد ارتفاع الأسعار مستقبلا (أي ارتفاع معدل التضخم) فإن هذا التوقع يحفزهم على مزيد من الاستهلاك في الوقت الحاضر وانخفاض الادخار الحالي. أما إذا توقع الأفراد انخفاض الأسعار مستقبلا، فإن هذا يحفزهم على تخفيض الاستهلاك في الوقت الحاضر وزيادته في المستقبل للاستفادة من انخفاض الأسعار وزيادة قدرتهم الشرائية تبعا لذلك.

ت. نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع:

يتأثر الاســـتهلاك بدرجة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع ونمطه فكلما كان توزيع الدخل يميل لصالح الفقراء ، كان نصيب الفقراء من الدخل أكبر، (توقعنا زيادة الاستهلاك وانخفاض الادخار، ولكن لماذا؟) إن الســـبب هو أن الميل الحدي للاســـتهلاك لدى الفقراء أكبر منه لدى الأغنياء، والعكس يحدث إذا كان توزيع الدخل يميل لصـالح الأغنياء، حيث ينخفض الاسـتهلاك لأن ميلهم للاستهلاك أقل.

ث. تكلفة الاقتراض أو الائتمان:

لقد انتشـرت طريقة البيع بالائتمان من خلال بطاقات الائتمان بمختلف صـورها وأشـكالها، وعندما تنخفض تكلفة الائتمان، فإن هذا يشـجع الأفراد على مزيد من الاسـتهلاك. وتشـمل تكلفة الائتمان سعر الفائدة على الاقتراض لأولئك الذين يتعاملون بهذا الأسلوب.

ج. عنصر المحاكاة والعادات والتقاليد:

لعنصـــر المحاكاة أثر في زيادة الاســـتهلاك. فالأســـر التي تعيش في بيئة أو جوار أســـر ميلها الاسـتهلاكي مرتفع، تميل هذه الأسر إلى محاكاتها في هذا الاتجاه وتنحو نحو زيادة الاسـتهلاك. كذلك، فإن للعادات والتقاليد دورا في زيادة الاســتهلاك، فعلى ســبيل المثال، في شــهر رمضــان المبارك، نلاحظ ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي للأسر والأفراد بالنسبة (للمجتمعات الإسلامية).

**العوامل المؤثرة في الادخار**

إن العوامل الأخرى المؤثرة في الاسـتهلاك هي نفسـها العوامل المؤثرة في الادخار، فكلما زاد الاسـتهلاك بسـبب تغير العوامل الأخرى باتجاه الزيادة، أدى هذا إلى انخفاض الادخار، لأن الادخار كما عرفنا يمثل الوجه المقابل للاســتهلاك. وكلما انخفض الاســتهلاك بســبب تغير العوامل الأخرى باتجاه النقصــان زاد الادخار.

**9. دالة الاستهلاك رقميا**

نسـتطيع الآن توضـيح خصـائص دالة الاسـتهلاك المذكورة أنفا في جدول (1-3) الذي يعرض بيانات افتراضية عن حجم الدخل المتاح والاستهلاك.

دعنا نفترض الاتي

$a_0 = 100$ = الاستهلاك التلقائي

$a_1 = 0.8$ = الميل الحدي للاستهلاك (MPC)

أي أن دالة الاستهلاك الرقمية هي

$C = 100 + 0.8\ Y_d$

حيث:

$Y_d = Y - T$

**خصائص دالة الاستهلاك**

نأخذ المثال الافتراضي في الجدول ادناه:

جدول (1. 3) خصائص دالة الاستهلاك.

| الدخل الناتج | الاستهلاك التلقائي | الاستهلاك التبعي | إجمالي الاستهلاك | الادخار | الميل الحدي للاستهلاك | الميل الحدي للادخار | الميل المتوسط للاستهلاك | الميل المتوسط للادخار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| $Y_d$ (1) | $a_0$ (2) | $a_1 Y_d$ (3) | C (4) | S (5) | $a_1 = \frac{\Delta c}{\Delta Y}$ (6) | $S_1 = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$ (7) | $\frac{C}{Y}$ (8) | $\frac{S}{Y(a)}$ (9) |
| سلبي | 100 | سلبي | 100 | 100- | - | - | - | - |
| 400 | 100 | 320 | 420 | 20- | 0.8 | 0.2 | 1.05 | 0.05- |
| 500 | 100 | 400 | 500 | سلبي | 0.8 | 0.2 | 1 | سلبي |
| 600 | 100 | 480 | 580 | 20+ | 0.8 | 0.2 | 0.97 | 0.03 |
| 700 | 100 | 560 | 660 | 40+ | 0.8 | 0.2 | 0.94 | 0.06 |
| 800 | 100 | 640 | 740 | 60+ | 0.8 | 0.2 | 0.93 | 0.07 |
| 900 | 100 | 720 | 820 | 80+ | 0.8 | 0.2 | 0.91 | 0.09 |
| 1000 | 100 | 800 | 900 | 100+ | 0.8 | 0.2 | 0.90 | 0.10 |
| 1100 | 100 | 880 | 980 | 120+ | 0.8 | 0.2 | 0.89 | 0.11 |
| 1200 | 100 | 960 | 1060 | 140+ | 0.8 | 0.2 | 0.88 | 0.12 |

**ملاحظات على جدول:**

**(1)**إن الاســتهلاك التلقائي ($a_0$) =100 دينار ويظل ثابتة رغم تغير الدخل – أي أنه لا يعتمد على تغير الدخل.

**(2)**الاستهلاك التبعي الذي يعتمد على تغير الدخل = ($a_1 Y$). (انظر عمود(3) لحساب الاستهلاك التبعي).

**(3)**يبين عمود (4) إجمالي الاستهلاك (C) الذي يتكون من (قيمة الاستهلاك التلقائي + الاستهلاك التبعي). أي أن دالة الاستهلاك في صورتها المحددة يمكن كتابتها على النحو التالي:

$C = a_0 + a_1 Y_d$

حيث

$Y_d$ = الدخل المتاح

$a_0$ = الاستهلاك التلقائي

$a_1 Y$ = الاستهلاك التبعي

ومن الجدول السابق يتبين أن دالة الاستهلاك هي $C = 100 + 0.8 Y_d$ . وبنفس المنطق فإن دالة الادخار هي $S = - 100 + .2 Y_d$ .

(4) لاحظ أن كل زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك مقدارها (.8). أي أن الاستهلاك يزيد بنسبة 80٪ من كل ريال زيادة في الدخل.

وقد عرفنا أن الميل الحدي للاستهلاك - $a_1$ - 0.8

يبين عمود (6) طريقة حساب الميل الحدي للاستهلاك. فمثلاً عند زيادة الدخل من 400 إلى 500 زاد الاستهلاك التبعي من 320 إلى 400.

$$a_1 = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$
$$= \frac{400-320}{500-400} = \frac{80}{100} = 0.8$$

وهكذا عند حساب كل زيادة في الدخل والاستهلاك التبعي وبنفس المنطق، فإن الميل الحدي للادخار $S_1$ .

$$S_1 = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{0-(-)20}{500-400} = \frac{+20}{100} = .2$$

(انظر عمود (7) لحساب الميل الحدي للادخار).

(5) ويلاحظ من العمودين 7 ، 6 أن مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار - 1

أو : $1 = 0.8 + 0.2$

وأن الميل الحدي للادخار = $0.2 = 0.8 - 1$

(6) ويلاحظ من العمودين 8، 9 أن مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار = 1. كذلك، يلاحظ أن الميل المتوسط للاستهلاك متناقص كلما زاد الدخل (الميل المتوسط للادخار يزيد كلما زاد الدخل). ويلاحظ أنه عند مستويات الدخول المرتفعة 1000 ، 1100، 1200 نجد أن الميل المتوسط للاستهلاك، أقل من الميل المتوسط للاستهلاك عند الدخول المنخفضة (أقل من 1000)، وهذا يؤكد أن ذوي الدخول المرتفعة (الأغنياء) لهم ميل متوسط للاستهلاك أقل من ذوي الدخول المنخفضة (الفقراء). مما يعني أن الأغنياء أكثر قدرة على الادخار من الفقراء.

**10. اشتقاق دالة الاستهلاك ودالة الإدخار بيانيا**

إن البيانات المعطاة في جدول (3. 1) تمكننا من اشتقاق دالة الاستهلاك ودالة الادخار بيانيا. حيث يقاس الدخل على المحور الأفقي، بينما يقام الاستهلاك أو الادخار على المحور الراسي، وقد عرفنا كذلك أن دالة الاستهلاك لهذا المثال هي $C = 100 + 0.8\ Y_d$

حيث المقدار (100) يمثل الجزء المقطوع من المحور الراسي وهو الاستهلاك التلقائي الذي لا يعتمد على الدخل، إن كل مستوى معين من الدخل يقابله مستوى معين من الاستهلاك (C) وهذه تمثل بنقطة على الرسم، وبرسم كل النقاط الممثلة للدخل والاستهلاك نحصل على دالة الاستهلاك في شكل (3. 1)

شكل (3. 1)

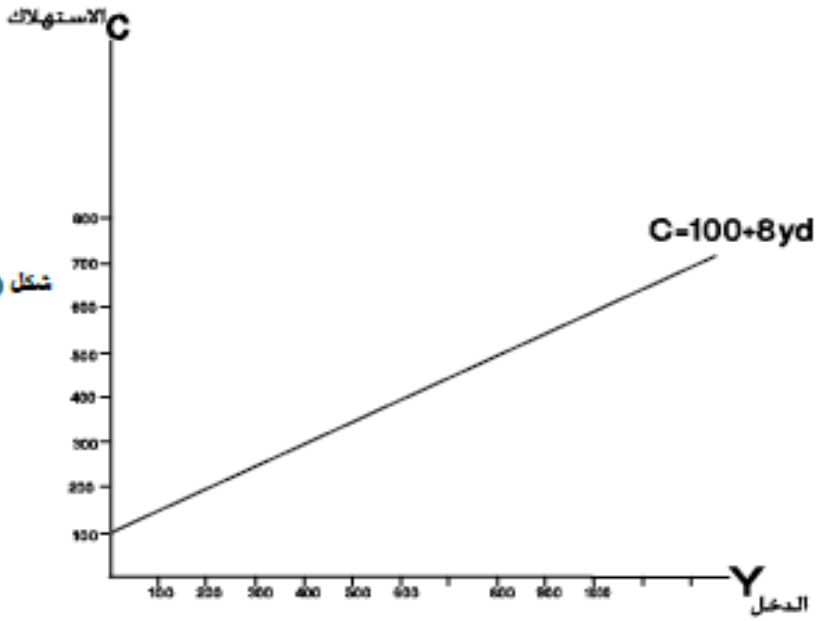

يلاحظ من شـــكل (1.3) أن كل نقطة على منحنى الاســـتهلاك تمثل حجما معينا من الاســـتهلاك عند مســـتوى معين من الدخل، أي أن تغير الاســـتهلاك الناجم عن تغير الدخل يعبر عنه بيانيا بالانتقال من نقطة إلى نقطة على منحنى الاستهلاك.

اما انتقال دالة الاســـتهلاك فإنها تنتقل إلى أعلى أو إلى أســـفل اليمين إذا تغيرت العوامل الأخرى (غير الدخل) المؤثرة في الاستهلاك.

لو افترضـــــنا أن حجم الثروة قد ارتفع، هذا يؤدي إلى انتقال دالة الاســـــتهلاك إلى أعلى ($C_1$)، والعكس يحـدث إذا انخفض حجم الثروة، افترض أن تكلفـة الاقتراض ارتفعـت أو أن الأفراد يتوقعون انخفـاض الأسـعار مستقبلا. إن هذا سيؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى أسفل ($C_2$). يبين شكل (2.3) انتقال دالة الاستهلاك عند تغير العوامل الأخرى

شكل (2. 3)

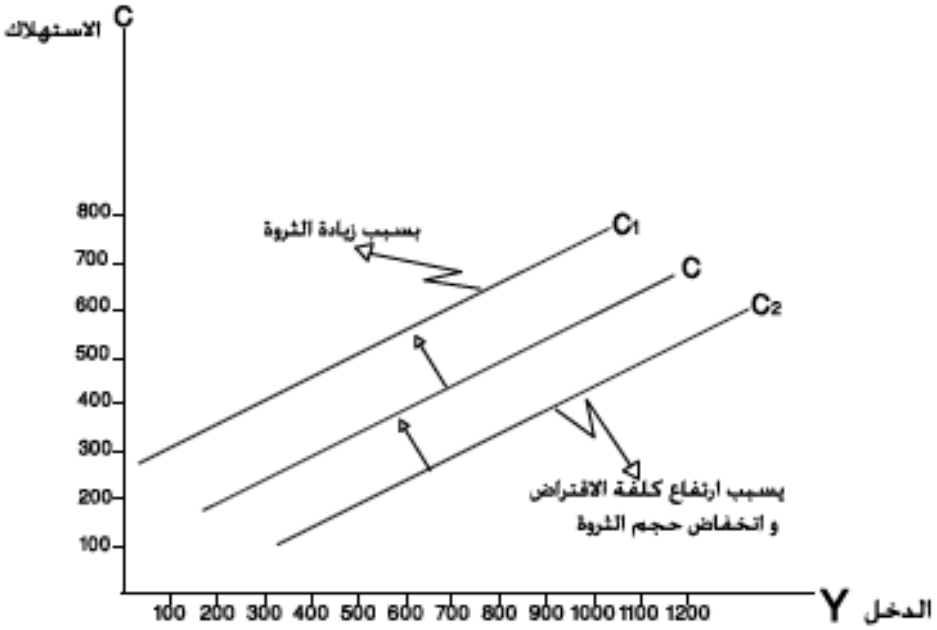


**اشتقاق دالة الادخار بيانياً:**

وبنفس المنطق فإن استخدام جدول (3. 2) العمود الأول والخامس يمكننا من رسم دالة الادخار كما يوضحها شكل (3. 3).

شكل (3. 3)

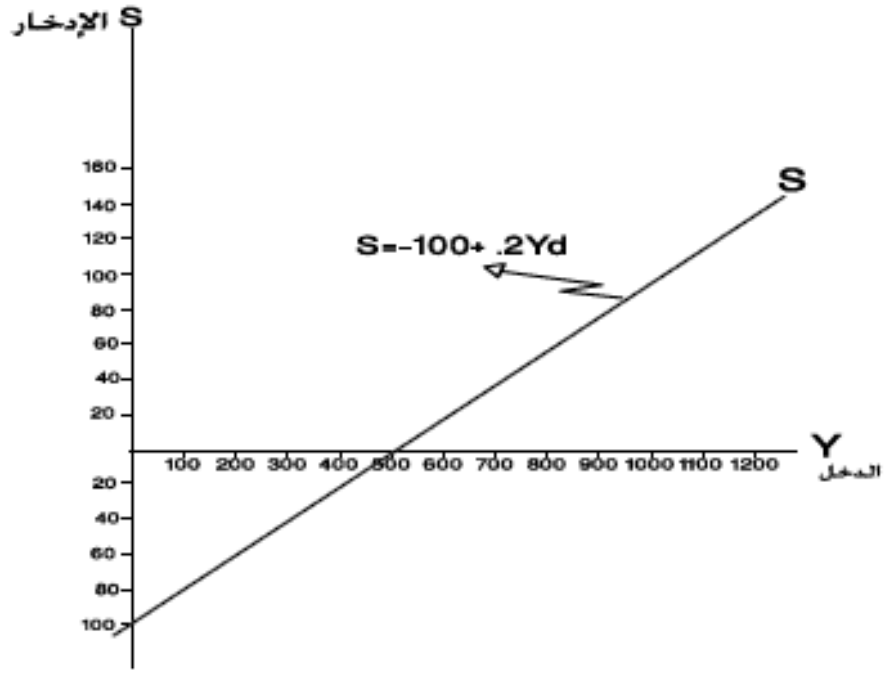

## 11. التحليل الرياضي لدالة الاستهلاك ودالة الادخار

عرفنا سابقاً أن دالة الاستهلاك يمكن صياغتها بصورة عامة كما يلي:

$$C = f(y_d, \bar{Z})$$

حيث $\bar{Z}$ - يمثل كل العوامل الأخرى المؤثرة في الاستهلاك، والتي افترضنا ثباتها.

وبالتالي فإن دالة الاستهلاك يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$C = f(Y_d)$$

أو بصورة محددة هي:

$$C = a_0 + a_1 y_d \longrightarrow (1)$$

حيث $a_0$ - الاستهلاك التلقائي كما عرفنا سابقاً

، الميل الحدي للاستهلاك - $a_1 = \frac{\Delta C}{\Delta y_d}$

كذلك فإن $0 < a_1 < 1$

وبيانياً، فإن الميل الحدي للاستهلاك - التغير في المسافة الرأسية على التغير في المسافة الأفقية.

أو: $a_1 = \frac{\Delta C}{\Delta y_d}$ (انظر شكل 3. 4)

أو : $a_1$ - التغير في الاستهلاك / التغير في الدخل

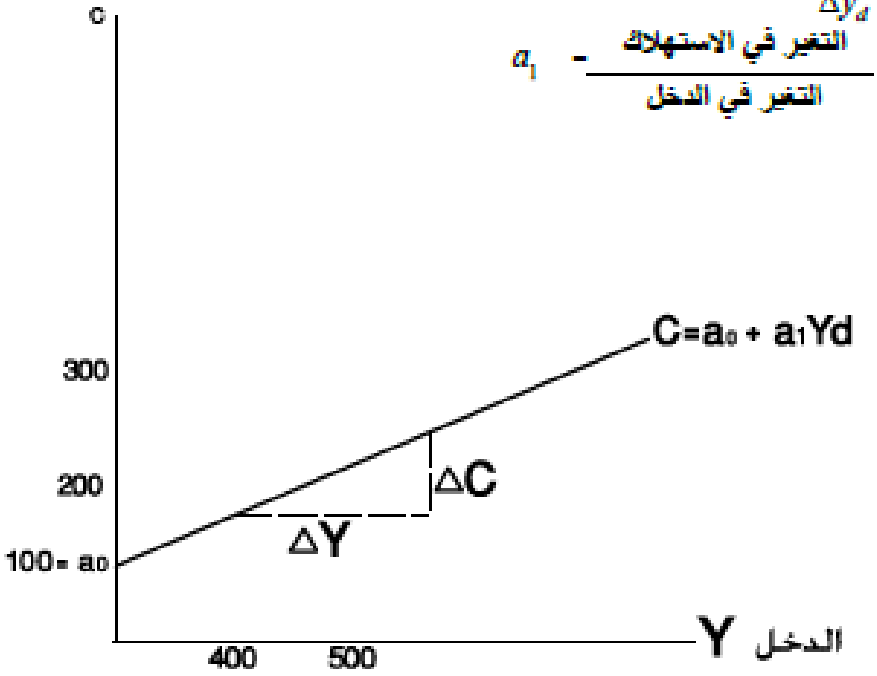


شكل (3. 4)

ومن دالة الاستهلاك نستطيع الحصول على الميل المتوسط للاستهلاك وذلك بقسمة طرفي المعادلة (1) على الدخل.

$$\frac{C}{y_d} = \frac{a_o}{y_d} + a_1$$

دالة الادخار رياضياً:

- الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل المتاح بعد الاستهلاك

$S = Y_d - C$ : أو

$$S = Y_d - (a_o + a_1 y_d)$$

$$S = -a_o + (1 - a_1) y_d \longrightarrow (2)$$

حيث $-a_1$ = حجم المدخرات التي تمول الاستهلاك عندما يكون الدخل صفراً وهي بالسالب.

$(1 - a_1)$ = الميل الحدي للادخار وتساوي الواحد الصحيح مطروحاً منه الميل الحدي للاستهلاك.

$\frac{\Delta S}{\Delta y_d} = 1 - a_1$ أي أن

ويمكننا صياغة دالة الادخار في الشكل الآتي:

$$S = -a_o + s_1 y_d$$

حيث $S_1 \equiv 1 - a_1$

- نستطيع الحصول على الميل المتوسط للادخار بقسمة طرفي المعادلة (2) السابقة على حجم الدخل المتاح.

$$\frac{S}{Y} = \frac{-a_o}{y_d} + (1 - a_1)$$

- نستطيع إثبات أن مجموع الميل الحدي للاستهلاك والادخار يساوي 1.

أو : $MPC + MPS = 1$ وذلك على النحو التالي:

نحن نعرف أن الدخل المتاح يخصص بين الاستهلاك والادخار.

أو : $y_d = C + S \longrightarrow (1)$

لنفترض الآن حدوث تغير في الدخل المتاح: $\Delta y_d$

هذا التغير يتوزع على الاستهلاك ( C ) والادخار (S) أي أن كلا من الاستهلاك والادخار يتغير تبعاً لتغير الدخل.

أو : $\Delta y_d = \Delta C + \Delta S \longrightarrow (2)$

وعندما تقسم تغير الدخل المتاح على جانبي المعادلة (2) نحصل على:

$$\frac{\Delta y_d}{\Delta y_d} = \frac{\Delta C}{\Delta y_d} + \frac{\Delta S}{\Delta y_d}$$

أو : 1 = الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار.

أي أن $1 = MPC + MPS$

- وكذلك يمكننا إثبات أن مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والادخار = واحد صحيح.

بقسمة طرفي المعادلة (1) على حجم الدخل المتاح $y_d$ نجد أن:

$$\frac{y_d}{y_d} = \frac{C}{y_d} + \frac{S}{y_d}$$

أو : $= a_1 + \frac{a_o}{y_d}(+)\frac{-a_o}{y_d} + (1 - a_1)$

$$= a_1 + 1 - a_1 = 1$$

## ثانيا: الاستثمار Investment

يمثل الإنفاق الاستثماري مكونا مهما في الإنفاق الكلي من أجل إنتاج السلع والمعدات الرأسمالية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية مستقبلا، وبالتالي، فإن الاستثمار يمثل إضافة إلى رصيد المجتمع من السلع الرأسمالية تؤدي إلى زيادة قدرات المجتمع الإنتاجية، ولكن لابد من التفرقة بين مفهوم الاستثمار الإجمالي الذي يمثل إجمالي قيمة المعدات والسلع الرأسمالية في المجتمع خلال سنة، ويبين الاستثمار الصافي الذي يساوي الاستثمار الإجمالي مطروحا منه قيمة اندثار رأس المال الثابت الذي يستهلك أثناء العملية الإنتاجية خلال سنة، من ناحية أخرى، عرفنا سابقا أن الإنفاق الاستثماري يشمل العناصر الأساسية التالية:

- تكوين رأسمال المال الثابت مثل المعدات والآلات والمكائن والمباني الجديدة اللازمة لعملية الإنتاج.
- التغير في المخزون الذي يشمل السلع الوسيطة المنتجة تامة الصنع وغير تامة الصنع، وكذلك المنتجات النهائية التي لم يتم تصريفها خلال السنة إضافة إلى أنه يشمل المواد الخام والمواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج الموجودة في مخازن المنشآت والمؤسسات الإنتاجية.
- الاستثمار في المباني: يعتبر الاستثمار في إنشاء المساكن والمباني عنصرا مهما من عناصر الإنفاق الاستثماري اللازمة لزيادة الإنتاج من السلع والخدمات النهائية.

### 1. دالة الاستثمار

يعتمد الاستثمار على عدد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في الاستثمار سلبا أو إيجابا، ولذلك فإن تقلبات الاستثمار لها دور مؤثر وكبير في تقلبات الناتج والدخل القومي، وللتحكم في العناصر المسببة لتقلبات الاستثمار يتطلب تحديد هذه العوامل والعمل على استقرارها، هناك عدد من العوامل أهمها:

**1)** الأرباح المتوقعة

تتأثر القرارات الاستثمارية لرجال الأعمال والمنتجين بمستوى الأرباح المتوقعة التي تعتمد بدورها على مستوى التفاؤل والتشاؤم لدى رجال الأعمال، فعندما يشعر رجال الأعمال بالثقة في المستقبل ويتوقعون ارتفاع الأرباح، فإنهم يرغبون في زيادة الإنفاق الاستثماري، والعكس يحدث إذا اتسمت

توقعات رجال الأعمال بالتشـاؤم وانخفاض مسـتوى الأرباح المتوقعة، حيث يسـبب هذا انخفاض الإنفاق الاستثماري.

**2)** المحاكاة والتقليد

هناك اتجاه أو ميل لدى المستثمرين إلى محاكاة وتقليد بعضهم بعضا. وهي النزعة التي عبر عنها الاقتصـادي كينز (بنزعة القطيع Animal sprit). أي عندما يميل بعض المسـتثمرين إلى زيادة الاسـتثمار، يقوم المسـتثمرون الأخرون بمحاكاتهم وتقاليدهم ، وبالتالي زيادة الاسـتثمار. وبصـورة عامة، فإن المسـتثمرين يقلد بعضـهم بعضـا في القيام بالأعمال الاسـتثمارية سـواء باتجاه زيادة الاستثمار أو باتجاه انخفاض الاستثمار.

**3)** الدخل

يعتبر الدخل من العوامل المؤثرة المهمة في الإنفاق الاسـتثماري، ذلك أن ارتفاع الدخل القومي، يعكس ارتفاع معدل نمو الناتج الذي يعكس بدوره حالة الانتعاش الاقتصـادي مما يزيد من تناول المستثمرين، وبالتالي زيادة الاستثمار.

**4)** سعر الفائدة

اهتم الاقتصاديون الكلاسيكيون بالدور المهم لسعر الفائدة في التأثير في قرارات الإنفاق الاستثماري ذلك أن سـعر الفائدة يمثل تكلفة اقتراض الأموال اللازمة للاسـتثمار. وكلما انخفض سـعر الفائدة، انخفضت تكلفة الاقتراض، وهذا يشجع على مزيد من الإنفاق الاستثماري.

**5)** السياسات الحكومية

للسـياسـات الحكومية أثر كبير في الاسـتثمار، ومن أمثلة هذه السـياسـات الضـرائب وحوافز الاسـتثمار، عندما تتخذ السـياسـات الحكومية اتجاها تحفيزيا من خلال تخفيض ضـرائب الدخل والأرباح أو منح المشروعات إعفاءات وتسهيلات مختلفة لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو إعفائها من الضـرائب، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الاسـتثمار. وتلجأ جميع الدول إلى إصـدار قوانين تشـجع الاستثمار بهدف زيادة الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل.

### 2. صياغة دالة الاستثمار

نستطيع الان صياغة دالة استثمار بصورة محددة تعتمد على الدخل، وذلك على النحو التالي:

$I = I_0 + bY$

حيث $I_0$ = حجم الاســـتثمار التلقائي الذي لا يعتمد على الدخل، وإنما على العوامل الأخرى مثل توقعات رجال الأعمال بالأرباح وعامل المحاكاة والتقليد وســـعر الفائدة الذي يؤثر في مســـتوى الأرباح المتوقعة، وكذلك السياسات الحكومية المحفزة.

bY = الاستثمار التبعي، اي الاستثمار الذي يعتمد على الدخل. حيث تمثل (b) الميل الحدي للاستثمار. وهي تبين التغير في الاستثمار الناجم عن تغير الدخل.

او ( $b = \frac{\Delta I}{\Delta Y}$ ) = ميل منحنى الاستثمار.

وبيانيا ، فإن دالة الاستثمار السابقة يمكن عرضها في شكل (5.3)

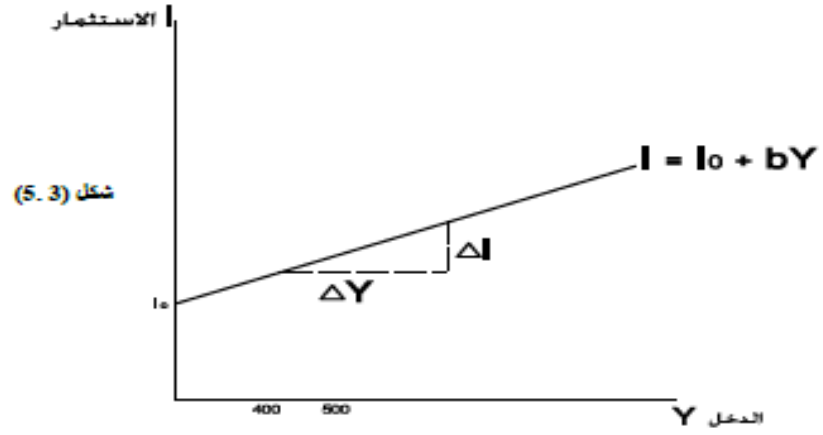

شكل (5. 3)

ولكن منحنى الاستثمار ينتقل إلى أعلى اليســار عندما يرتفع تفاؤل المســتثمرين، حيث ترتفع قيمة القاطع ($I_0$) بينما ينتقل منحنى الاستثمار إلى أسفل عندما تسود حالة التشاؤم وتنخفض توقعات رجال الأعمال بمســتوى الأرباح المتوقعة، وكذلك عندما تتخذ الســياســات الحكومية اتجاها مثبطا للاســتثمار مثل زيادة الضــرائب أو الغاء الاعفاءات، وعموما فان دالة الاســتثمار تنتقل الى اعلى او الى اســفل عندما تتغير العوامل الاخرى المؤثرة في الاستثمار ( ما عدا الدخل ) انظر شكل (6.3).

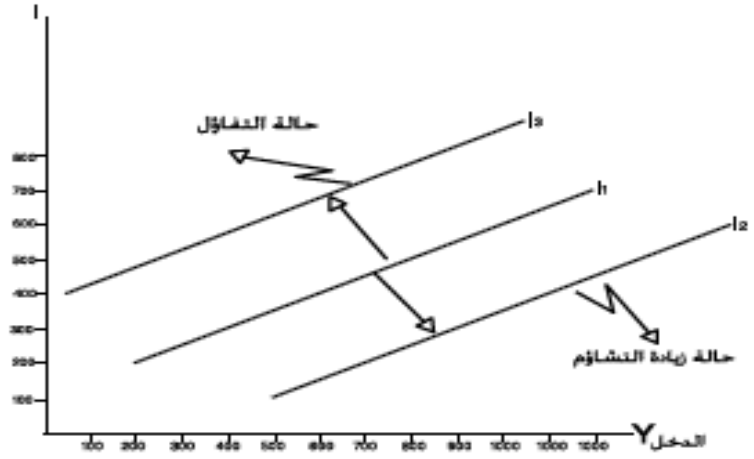


شكل (6. 3)

ومن ناحية أخرى، عندما يكون الاستثمار تلقائياً فقط- أي لا يعتمد على الدخل، فإن منحنى الاستثمار يأخذ وضعاً أفقياً. (انظر شكل (7.3) )

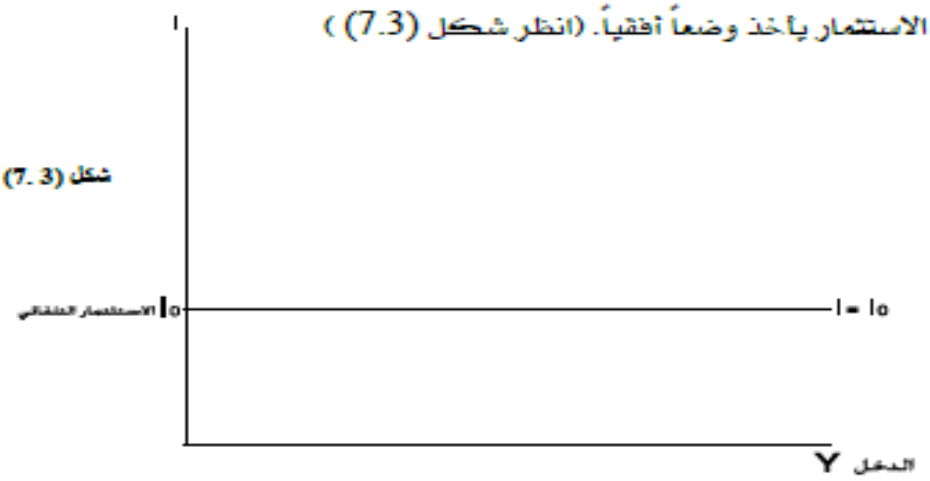


شكل (7. 3)

### 3. صياغة أخرى لدالة الاستثمار

تناولنا دالة الاستثمار التي تعتمد على الدخل (كمتغير مستقل والاستثمار متغير تابع). وتلك الصيغة تنسجم مع ما سبق الحديث عن دالة الاستهلاك ودالة الادخار اللتين تعتمدان على الدخل كذلك، فإن صياغة دالة الاستثمار السابقة تنسجم مع تحليل المدرسة الكينزية التي تركز على دور الدخل كمتغير حاسم وموثر كبير في الاستثمار.

ولكن هنالك دالة استثمار أخرى تنسجم مع رؤية المدرسة الكلاسيكية التي تركز على دور سعر الفائدة في التأثير في الإنفاق الاستثماري. ووفقا لهذه الدالة فإن هناك علاقة عكسية بين تقلبات سعر الفائدة وحجم الاستثمار المطلوب. فكلما انخفض سعر الفائدة، فإن هذا يعني انخفاض تكلفة اقتراض الأموال اللازمة للاستثمار ، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار. والعكس يحدث عندما يرتفع سعر الفائدة (i).

وبيانيا فإن منحنى الطلب على الاستثمار يمكن توضيحه في شكل (3 .8).

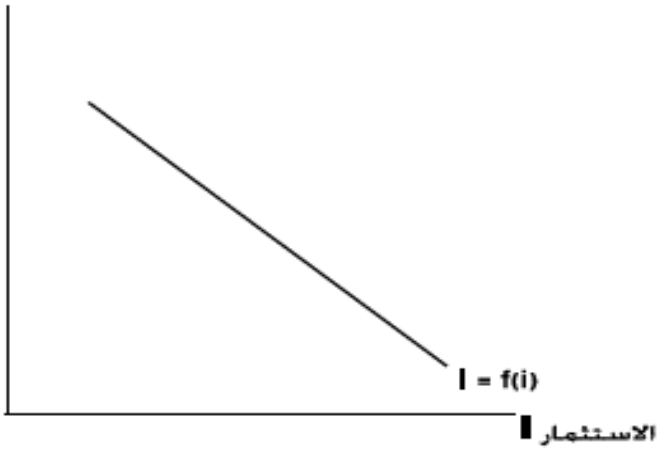


شكل (3 .8)
منحنى الطلب على الاستثمار ذي ميل سالب يوضح العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والطلب على الاستثمار.

**ثالثا: الإنفاق الحكومي (G)**

يشكل الإنفاق الحكومي (G) عنصرا رئيسيا في الإنفاق الكلي للمجتمع، وفي الواقع فإن الإنفاق الحكومي يعكس حجم الدور الكبير للحكومة في النشاط الاقتصادي للمجتمع، حيث يختلف حجم النشاط باختلاف درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي لكل بلد، ويمكن معرفة هذا الحجم من خلال نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي. أما أبرز عناصر وبنود الانفاق الحكومي فهي:

- مشتريات الحكومة للسلع والخدمات المختلفة.
- الإنفاق على الدفاع والأمن.
- الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم والكهرباء والمياه.
- الإنفاق على تشييد الطرقات والسدود والأنهار وشبكات النقل والمواصلات بصورة عامة.
- الإنفاق على مرتبات وأجور ومكافئات الجهاز الإداري للدولة.
- المدفوعات التحويلية من الحكومة إلى أفراد المجتمع في صورة دعم نقدي أو عيني أو دعم سعري للسلع الأساسية كالقمح والدقيق والمشتقات النفطية والحليب والأدوية.

تقوم الحكومة بتمويل الانفاق من خلال الضـــرائب والإيرادات الأخرى كالنفط ونحوه. إن قرارات الإنفاق الحكومي تخضع في المقام الأول للاعتبارات السياسية للحكومة والأولويات الاقتصادية والاجتماعية للدولة خلال فترة زمنية معينة. ولذا فإنها لا تتأثر بمستويات الدخل أو المتغيرات الأخرى.

وتمارس الحكومة قراراتها الانفاقية والتأثير في الإنفاق العام من خلال ما يسمى بالسياسات المالية للحكومة، حيث تقوم الحكومة باستخدام السياسات المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية بالنسبة للحكومة من ذلك:

- عندما ترغب الحكومة في زيادة معدل النمو للناتج وتشغيل العاطلين عن العمل، فإنها تعمل على زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وتسمى هذه السياسات بالسياسات المالية التوسعية حيث يكون الهدف منها هو تقليص البطالة، والتخلص من الركود والانكماش الاقتصادي.
- وعندما ترغب الحكومة في محاربة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار، فإنها تعمل على تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب. وهذه السياسات تسمى بالسياسات المالية الانكماشية التي تؤدي إلى محاربة التضخم ولكنها تسبب زيادة نسبة البطالة، إذ يسبب زيادة الضرائب تقليص حجم الدخل المتاح للأفراد ثم سحب القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد. وهذا يودي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص.
- خلاصة الأمر، أن السياسات المالية للحكومة هي المحدد الأساسي لحجم الإنفاق الحكومي وعن طريق الإنفاق الحكومي والضرائب تستطيع الحكومة التأثير على الناتج المحلي والدخل القومي وكذلك التأثير على مسار الاستقرار الاقتصادي.

### 1. دالة الإنفاق الحكومية

مما سبق يتبين لنا أن العنصر الأساسي المؤثر على الإنفاق الحكومي هو الاعتبارات السياسية للحكومة، ذلك أن قرارات الإنفاق الحكومي هي قرارات سياسية في المقام الأول. ومن هذا المنطلق، فإن الإنفاق الحكومي يمثل متغيرا خارجيا ومستقلا عن الدخل أو الناتج، بمعنى أن الإنفاق الحكومي لا يتأثر بمستوى الدخل (Y) . ولكن الإنفاق الحكومي يتغير بتغير السياسة المالية الحكومة التي تخضع كما عرفنا للاعتبارات السياسية للحكومة، أي أن دالة الإنفاق الحكومي يمكن صياغتها على النحو الآتي: $G = G_0$

حيث ($G_0$) توضح أن الإنفاق الحكومي هو متغير خارجي ومستقل عن تأثير الدخل وبالتالي فإنه يمثل مقداراً ثابتاً (أو معطى).

وبيانياً فإن دالة الإنفاق الحكومي تأخذ الوضع الأفقي (شكل 3 .9 )

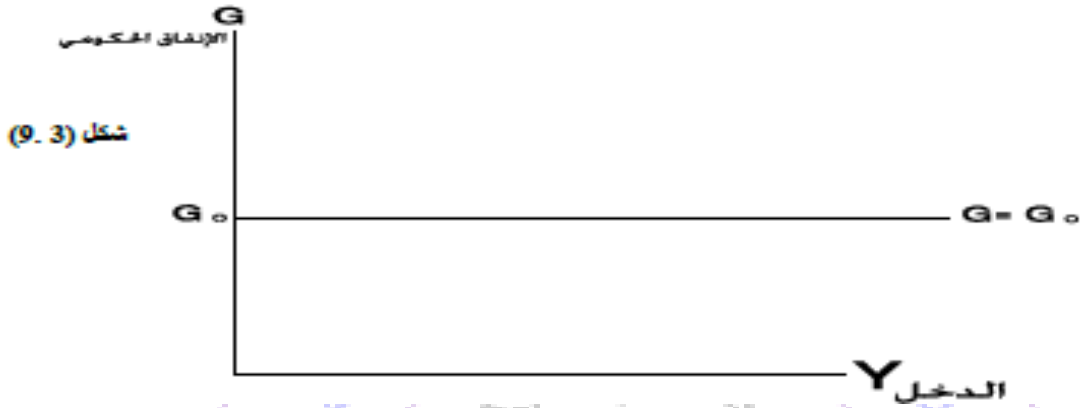


شكل (3 .9)

**رابعا: صافي الإنفاق الخارجي ( NX )**

ذكرنا سابقا أن صافي الإنفاق الخارجي يتكون من الصادرات ناقصا الواردات، حيث إن صافي الإنفاق الخارجي يعكس دور القطاع الخارجي في الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) وبالتالي يعكس صافي تعاملات ومبادلات الاقتصاد المحلي بالاقتصاديات الخارجية.

**الصادرات (Exports)**

تشكل الصادرات الجزء المخصص من الإنتاج المحلي للتصدير من قبل المنتجين المحليين المقيمين في الاقتصاد المحلي، وتشمل الصادرات السلع المنظورة والخدمات غير المنظورة. وبعبارة أخرى، فإن الصادرات تمثل طلب العالم الخارجي على السلع المنتجة محليا وهي بذلك تشكل عنصرا من عناصر الإنفاق الكلي للمجتمع، ولذلك يتم إضافة الصادرات إلى الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي، وكلما زاد حجم الصادرات زاد حجم الطلب الكلي، بسببه يزيد حجم الدخل أو الناتج الإجمالي للمجتمع.

**الواردات (Imports)**

تعكس الواردات جزءا من الطلب المحلي للمقيمين في الاقتصـــاد المحلي على الســـلع المنتجة في الخارج ويتم استيرادها وشراؤها بواسطة المقيمين في الاقتصاد المحلي، أي أن الواردات تمثل تسربا من الدخل إلى الخارج لشراء السلع والخدمات التي لا تنتج محليا ولذلك، فإنها (أي الواردات) تطرح من الطلب الكلي.

**1. دالة الصادرات والواردات**

أ- دالة الصادرات: تعتمد دالة الصادرات على متغيرات خارجية ومتغيرات اقتصادية محلية منها:

- مستوى الدخل في العالم الخارجي.
- مستوى الدخل في الاقتصاد المحلي
- سعر صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية
- معدل التضـخم في الاقتصـاد المحلي والاقتصـادات الخارجية وغيرها من العوامل التي تؤثر في حجم الصادرات.

بافتراض أن مستوى الصـادرات يعتبر عنصـرا مسـتقلا ومحددة، بمعنى أنه لا يعتمد على أي من العوامل التي ذكرناها سابقا، أي أن دالة الصادرات هي $X = X_0$

حيث ($X_0$) يعبر عن حجم الصـــادرات، هو مقدار ثابت ومعطى ولا يعتمد على الدخل أو العناصـــر الأخرى، بيانيا تمثل دالة الصادرات البسيطة بخط أفقي مواز للمحور الأفقي (أنظر شكل 10.3 )

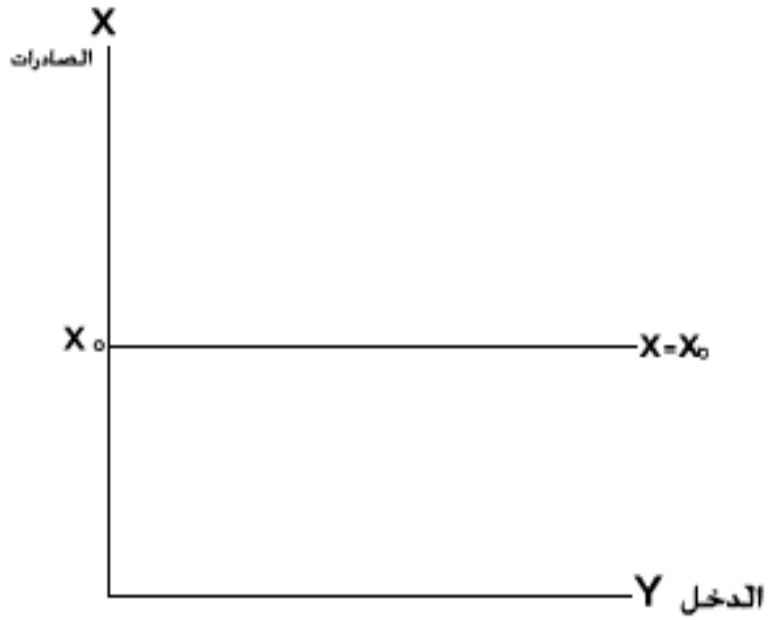


شكل (10. 3)

**ب-دالة الواردات**

على خلاف دالة الصـــادرات، نفترض وجود دالة الواردات تعتمد على الدخل ويمكن صـــياغتها على النحو التالي: $M = m_0 + m_1Y$

حيث M = حجم الواردات

$m_0$ = حجم الواردات التلقائية، اي حجم الواردات المستقل عن الدخل.

$m_1Y$ = الواردات التبعية، أي حجم الواردات الذي يعتمد على الدخل، فكلما زاد الدخل زاد حجم الواردات.

$m_1$ = تمثل الميل الحادي للواردات.

إن الميل الحدي للواردات = التغير في الواردات الناجم عن التغير في الدخل، او:

$$m1 = \frac{\Delta M}{\Delta Y}$$

بيانيا تمثل دالة الواردات بخط مستقيم. انظر شكل (11.3 ).

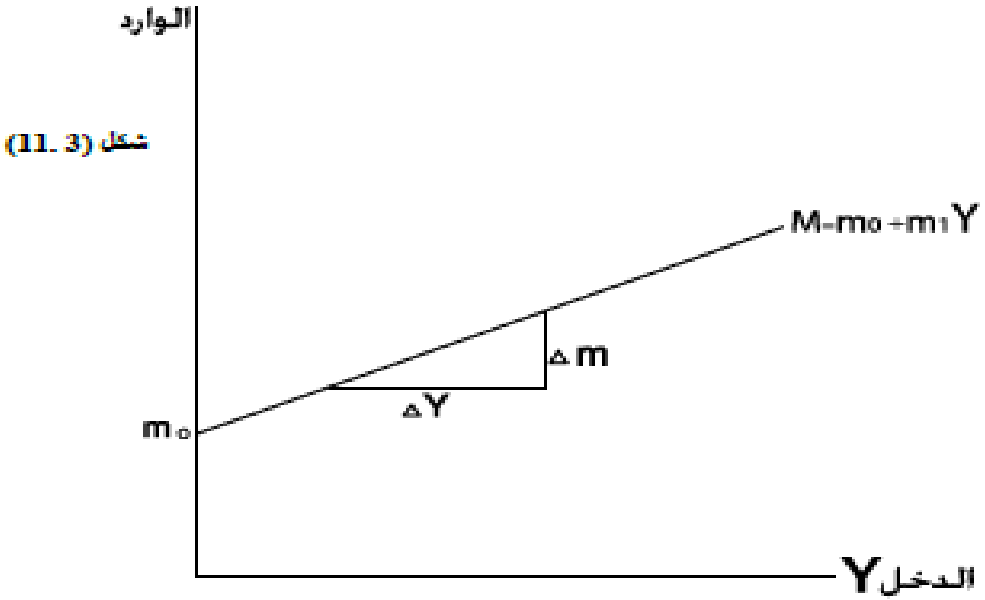


شكل (11. 3)

**ت-دالة صافي الصادرات**

دالة صافي الصادرات تمثل وضع الميزان التجاري الذي يساوي الفرق بين الصادرات والواردات السلعية فقط، بمعنى أن الميزان التجاري لا يشمل الخدمات غير المنظورة أو حركة تدفقات رأس المال. أي أن الميزان التجاري (Trade balance) أو صافي الصادرات هو: $(x - m)$

حيث تشير هذه الرموز إلى صادرات وواردات السلع العينية المنظورة فقط يكون الميزان التجاري متوازنا عندما تكون الصادرات السلعية = الواردات السلعية. وبيانية يمكن توضيع ذلك في شكل ( 12.3)

شكل (12. 3)

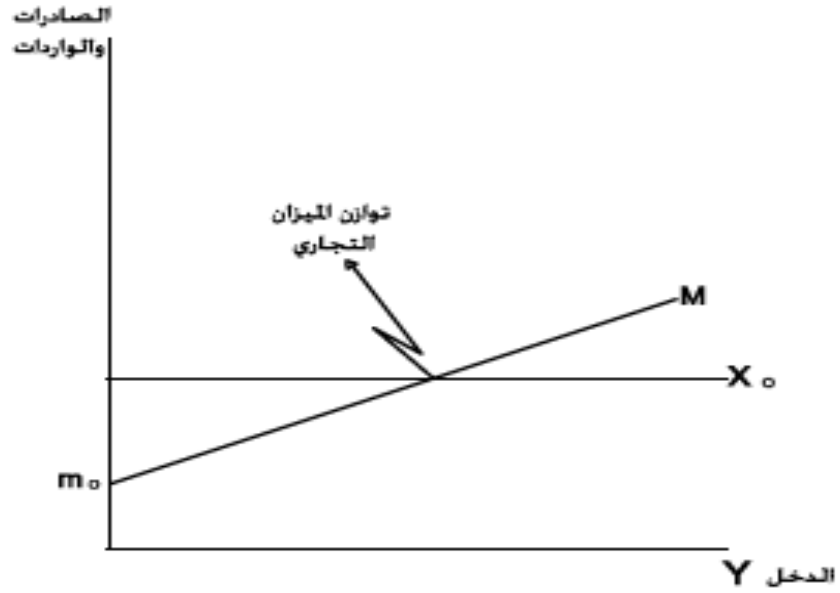


**صافي الإنفاق الخارجي (NX)**

إن عبارة صافي الإنفاق الخارجي تختلف عن عبارة صافي الصادرات. فالمقصود بصافي الإنفاق الخارجي هو الفرق بين الانفاق على الصادرات والواردات (السلعية وغير السلعية) (الخدمات إضافة إلى تدفقات رأس المال).

ومن المعروف أن درجة الانكشاف الاقتصادي تحسب وفقا للمعادلة التالية:

(الصادرات + الواردات) مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي، ثم يضرب الناتج في 100 للحصول على النسبة، وبمعنى آخر، تبين هذه النسبة حجم التجارة الخارجية للبلد المحلي مع الاقتصاديات الخارجية.

**خامسا: التحليل الرياضي لدالة الطلب الكلي**

إن الهدف من هذا الجزء هو استنتاج دالة الطلب الكلي رياضياً.

عرفنا سابقاً أن معادلة تعريف الطلب الكلي هي:

$$AD = C + I + G + X - M \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

ومن أجل استنتاج دالة الطلب الكلي، دعونا نفترض الآتي:

- اقتصاد مغلق – أي لا توجد صادرات – ولا واردات.

  أو $X - M =$ صفر

- الاقتصاد المحلي مكون من ثلاثة قطاعات هي:

  – القطاع الاستهلاكي.

  – القطاع الإنتاجي.

  – القطاع الحكومي.

- دالة الاستهلاك للقطاع العائلي هي كما عرفنا سابقاً.

$$C = a_0 + a_1 y^d \longrightarrow (2)$$

حيث الدخل المتاح = الدخل – الضرائب

أو :

$$Y^d = Y - T \ldots\ldots (3)$$

- الاستثمار التلقائي يعتمد على توقعات رجال الأعمال:

أي أن :

$$I = I_0 \ldots\ldots \quad (4)$$

- الإنفاق الحكومي هو متغير معطى وثابت ومحدد وفقاً للأولويات السياسية للحكومة.

أي أن:

$$G = G_0 \ldots\ldots\ldots \quad (5)$$

- تقوم الحكومة بتمويل إنفاقها من خلال تحصيل الضرائب المقطوعة (ضرائب ثابتة)، أي لا توجد ضريبة بنسبة.

أي أن:

$T = T_o$ ..... (6)

- الآن بوضع المعادلة 3، 6 في المعادلة (2) تصبح معادلة الاستهلاك كما يلي:

$$C = a_o + a_1(Y - T_o)$$

أو : $C = a_o + a_1 Y - a_1 T_o$

وبترتيب الحدود المتشابهة نجد أن:

$$C = (a_o - a_1 T_o) + a_1 Y \quad \ldots\ldots \quad (7)$$

- الآن بوضع المعادلات 7، 5، 4 في المعادلة (1) تكون معادلة الطلب الكلي على النحو الآتي:

$$AD = (a_o - a_1 T_o + I_o + G_o) + a_1 Y \ldots\ldots (8)$$

أو بصورة مختصرة:

$$AD = A_o + a_1 Y \ldots \quad (9)$$

حيث : $(a_o - a_1 T_o + I_o + G_o) \equiv A_o$

**تفسير المعادلة (9) : معادلة الطلب الكلي:**

( 1 ) يلاحظ أن معادلة الطلب الكلي (AD) تعتمد على عنصرين أو متغيرين أساسيين هما:

( أ ) عناصر الإنفاق التلقائي ($A_o$) ،و تشمل الإنفاق الحكومي ($G_o$) والضرائب المقطوعة ($T_o$) . هذان المتغيران يمثلان متغيرات السياسة المالية الحكومية.

وهناك أيضاً الاستثمار التلقائي ($I_o$) والاستهلاك التلقائي ($a_o$).

إن عناصر الإنفاق التلقائي تمثل الجزء الثابت المقطوع من المحور الرأسي.

( ب ) عنصر الدخل (Y) حيث يرتبط بدالة الطلب الكلي من خلال المعلمة ($a_1$) وهي معلمة معادلة الاستهلاك الكلي:

( 2 ) إن التصوير البياني لمعادلة الطلب الكلي يظهر في الشكل (3 .12). حيث الجزء الثابت = $A_o$ ، بينما ميل دالة الطلب الكلي يساوي($a_1$) وهو ميل دالة الاستهلاك.

شكل (13. 3)

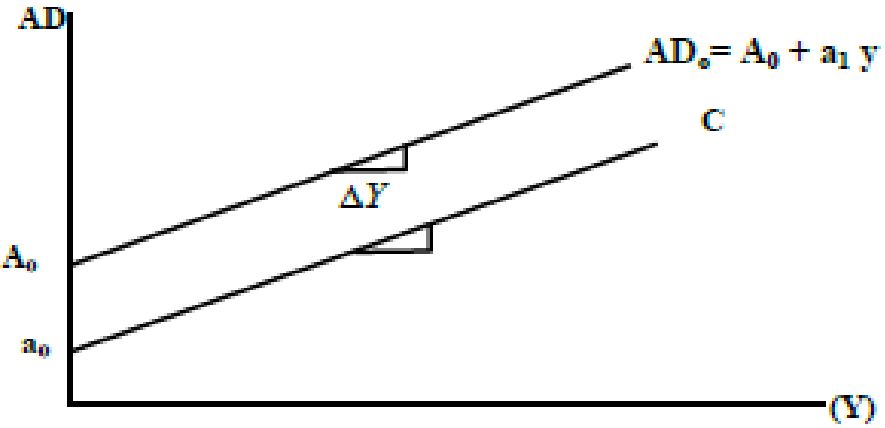


يبين الشكل السابق منحنى الطلب الكلي الذي يبدأ من قاطع - $A_0$ ويتغير مع تغير الدخل بميل مقداره $(a_1)$ - ميل دالة الاستهلاك الذي يكون موازياً لمنحنى الطلب الكلي.

( 3 ) إن حجم الطلب الكلي يتغير مع تغير الدخل على نفس منحنى الطلب الكلي في الشكل السابق.

( 4 ) يلاحظ أن دالة الطلب الكلي تنتقل إلى أعلى إلى $(AD_1)$. انظر شكل (14.3) ، وذلك عندما يتغير عناصر الإنفاق التلقائي بالزيادة مثل:

زيادة الإنفاق الحكومي من $G_0$ إلى $G_1$ .

أو زيادة الاستثمار التلقائي من $I_0$ إلى $I$

أو انخفاض الضرائب من $T_0$ إلى $T_1$

أو زيادة الاستهلاك التلقائي $a_0$ .

كذلك، فإن دالة الطلب الكلي تنتقل إلى أســـفل (إلى $(AD_2)$) عندما ينخفض $(G_0)$ أو $(I_0)$ أو $(a_0)$ أو عندما تزيد $(T_0)$.

جامعة تكريت

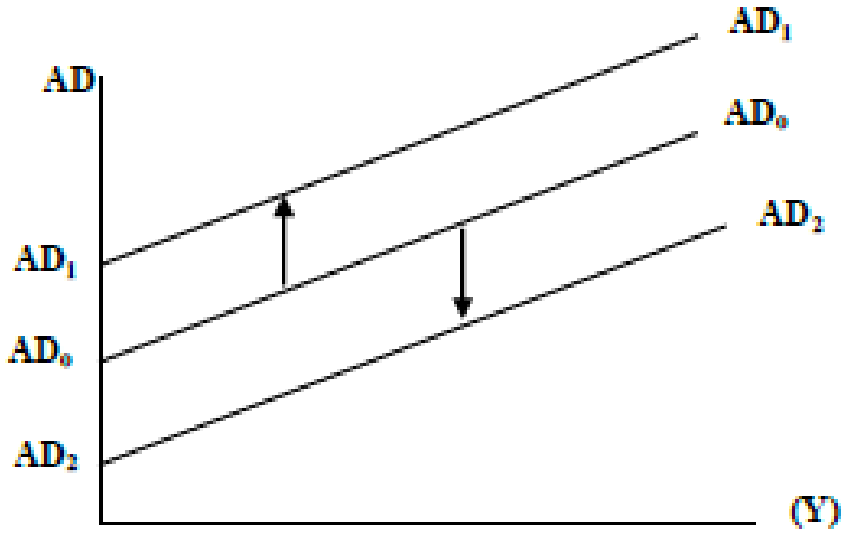


شكل (14. 3)
تنتقل دالة الطلب الكلي إلى أعلى (AD1) عندما يزيد كل من Co, Io, Go وعندما ينخفض To والعكس يحدث إذا تغيرت العناصر السابقة باتجاه معاكس.

College of Administration & Economics
جامعة تكريت

## الخلاصة

- يتكون الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) من الإنفاق الاستهلاكي العائلي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الإنفاق الخارجي (الصادرات – الواردات).
- تعبر دالة الاستهلاك (الإنفاق الاستهلاكي) عن وجود علاقة طردية بين الدخل المتاح والاستهلاك، فكلما ارتفع الدخل ارتفع الاستهلاك، ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الدخل. وبالمثل، فإن هناك علاقة طردية بين الدخل المتاح والادخار فكلما ارتفع الدخل، ارتفع الادخار، ولكن بنسبة أقل من زيادة الدخل.

- الميل الحدي للاستهلاك ( MPC ) = $\frac{\text{التغير في حجم الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل المتاح}} \times 100$

أو : $MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$

- وبالمثل فإن الميل المتوسط للاستهلاك = $\frac{C}{Y} = \frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل}}$

- هناك عوامل أخرى غير الدخل المتاح تؤثر في الإنفاق الاستهلاكي، ومنها حجم الثروة، ومعدل التضخم المتوقع، ونمط توزيع الدخل، وعنصر المحاكاة ،والعادات والتقاليد.
- يتكون الاستهلاك من الاستهلاك التلقائي الذي لا يتأثر بالدخل $(a_0)$ والاستهلاك التبعي الذي يتأثر بالدخل $(a_1 Y)$ ، حيث تكون معادلة الاستهلاك هي : $C = a_0 + a_1 Yd$ .
- يشمل الإنفاق الاستثماري كلاً من تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون.

•تعتمد دالة الاستثمار على عوامل عديدة، منها الأرباح المتوقعة للمستثمرين ،وعنصر المحاكاة والتقليد ، و الدخل وسعر الفائدة.

دالة الاستثمار في التحليل الكينزي تعتمد على الدخل

أو : $I = f(Y)$ - علاقة طردية

بينما دالة الاستثمار في التحليل الكلاسيكي تعتمد على سعر الفائدة.

أو : $I = f(i)$ - علاقة عكسية.

ولكن دالة الاستثمار يمكن أن تكون تلقائية تعتمد على توقعات رجال الأعمال.

أو : $I = I_0$

- الإنفاق الحكومي $(G_0)$ هو متغير تلقائي يتحدد لاعتبارات سياسية للحكومة، ويعتمد على أولويات الحكومة في السياسات المالية.

أي أن $G = G_0$

- صافي الإنفاق الخارجي = الصادرات – الواردات
  - دالة الصادرات هي متغير تلقائي $X = Xo$
  - بينما دالة الواردات تعتمد على الدخل .

أو : $M = m_0 + m_1 Y$

- دالة الطلب الكلي (دالة الإنفاق الكلي) AD هي:

$$AD = (a_o - a_1 T_o + I_o + G_o) + a_1 Y$$

جامعة تكريت

# الفصل الرابع

# توازن الاقتصاد الكلي

يقصد بتوازن الاقتصاد الكلي طريقة تحديد الدخل التوازني، لذا، فإن هذا الفصل سيعرض تحليل محددات الدخل التوازني باعتباره حجر الزاوية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستويات مرغوبة من معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل الكفؤ لموارد المجتمع، حيث سيتم تحليل الدخل التوازني رقميا وبيانيا ورياضيا، وعند تحليل توازن الاقتصاد الكلي سيتم التركيز على العوامل والمحددات الأساسية المؤثرة في تحديد المستوى التوازني للدخل، وعليه سيتم مناقشة المواضيع التالية:

1. الشروط الأساسية لتحديد الدخل التوازني (أساليب تحديد الدخل التوازني).
2. تحديد الدخل التوازني في اقتصاد مغلق.
3. مضاعف الإنفاق الكلي

**اولا: الدخل التوازني**

لقد ناقشنا في الفصل الثاني والثالث مفاهيم الدخل (الناتج الكلي) وطرق قياسه، وعرفنا من خلال نموذج التدفق الدائري للدخل أن الناتج المحلي الإجمالي = الدخل المحلي الإجمالي = الإنفاق الكلي، وبمعنى آخر، عرفنا أن الناتج المحلي الإجمالي يمكن النظر إليه من خلال زاويتين من زاوية الدخل المحلي الإجمالي، حيث الناتج المحلي الإجمالي يساوي إجمالي الدخل المحلي لعناصر الإنتاج التي أسهمت في إنتاج هذا الناتج.

– أو يمكن النظر إلى الناتج من زاوية الانفاق على الناتج حيث الانفاق الكلي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الإنفاق الخارجي .

جدير بالذكر، أن الناتج المحلي الإجمالي (الدخل) يسمى بالعرض الكلي للمجتمع من السلع والخدمات، وأن الإنفاق الكلي يسمى بالطلب الكلي على السلع والخدمات المنتجة والمعروضة، ويمكننا صياغة المفاهيم السابقة عن الناتج (الدخل) على النحو التالي:

الناتج المحلي الإجمالي (الدخل) = الإنفاق الكلي

أو الطلب الكلي = العرض الكلي

أو : $Y = AD$

حيث:

Y = الناتج المحلي الإجمالي (الدخل) = العرض الكلي

AD = الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي

1. أساليب تحديد توازن الدخل القومي

إن أســاليب تحديد توازن الدخل ما هي إلا شــروط تحديد الدخل التوازني، هناك أســلوبان لتحديد الدخل التوازني، ولكنهما يؤديان إلى نفس النتيجة:

- الأســلوب الأول: يتحدد الدخل التوازني عند تحقق التســاوي بين العرض الكلي والطلب الكلي (أو عندما يتحقق التساوي بين الدخل والإنفاق الكلي للدخل). أي عندما يتحقق:

الطلب الكلي = العرض الكلي

أو : $Y = AD$

- الأسلوب الثاني: عند التساوي بين التسرب والحقن أي عندما يتحقق:

الحقن = التسرب

أو : $S + T + M = I + G + X$

ولكن، ما المقصود بـ( الحقن والتسرب)؟

قبل توضيح مفهوم الحقن والتسرب، دعنا نوضح أن أسلوب الحقن – التسرب، لتحديد توازن الدخل، هو شرط مشتق من الأسلوب الأول لتحديد توازن الدخل وذلك على النحو الآتي:

عرفنا أن شرط توازن الدخل وفقا للأسلوب الأول هو: $Y = AD$

أن الطرف الأيسر من المعادلة السابقة الذي هو الدخل (الناتج) = Y يتم التصرف به (أو يتم تخصيصه) في جوانب التخصص الآتية:

– الاستهلاك (C).

– جزء من الدخل يخصص لدفع الضرائب للحكومة (T).

– جزء أخر من الدخل يخصص لدفع قيمة الواردات (M).

– جزء يدخر = S.

إذن هناك ثلاث مجالات تتسرب من الداخل، وتخرج عن دورة النشاط الاقتصادي وهي: (الادخار (S)، والضرائب (T)، والإنفاق على الواردات (M) ولذلك فهي تسمى تسرب من الدخل.

أما الطرف الأيمن من شرط التوازن، فهو يمثل جانب الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي.

وقد عرفنا سابقا أن الطلب الكلي هو: $AD = C + I + G + X$

نلاحظ الآن أن الإنفاق الكلي للدخل قد اتجه جزء منه نحو الاستهلاك وجزء للاستثمار، ولكن نلاحظ أن مصـــدر تمويل الاســـتثمار هو الادخار. والجزء الآخر هو الإنفاق الحكومي ونلاحظ أن تمويل الإنفاق الحكومي يتم من خلال الضـــرائب، كذلك، فإن جزءا من الطلب الكلي يمثل الصـــادرات (X) وهذه تقابل الواردات(M) .

وبمعنى آخر، فإن التسرب الذي حدث من الدخل في شكل ادخار وضرائب وواردات قد تم إعادة حقنه مرة أخرى إلى النشاط الاقتصادي للمجتمع من خلال الاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات. لذلك فإن كلا من الاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات تمثل جانب الحقن في شرط توازن الدخل.

الان نستطيع استنتاج شرط توازن الحقن – التسرب من خلال ما قدمناه سابقة على النحو التالي:

بما أن : $Y = AD$

وأن : $C + S + T + M = C + I + G + X$

($C + S + T + M$: تخصيص الدخل (التصرف في الدخل)؛ $C + I + G + X$: إنفاق الدخل)

العرض الكلي - الطلب الكلي

وبطرح الاستهلاك من طرفي المعادلة السابقة نحصل على:

$S + T + M = I + G + X$

التسرب = الحقن

وبعبارة أخرى، فإنه يمكن النظر إلى أسلوب (الحقن– التسرب) على أنه شرط توازن الاقتصاد الكلي. حيث ان الحقن هو الاستثمار والانفاق الحكومي والصادرات، بينما التسرب هو الادخار والضرائب والواردات.

جامعة تكريت

**ثانيا: توازن الدخل في اقتصاد مغلق**

من أجل تحديد توازن الدخل في اقتصاد مغلق، ذكرنا ان الافتراضات الأساسية هي:

**(1)**اقتصاد مغلق مكون من ثلاث قطاعات هي ( القطاع الاستهلاكي، القطاع الإنتاجي، القطاع الحكومي).

**(2)**الاستثمار تلقائي ويعتمد على توقعات رجال الأعمال $I=I_0$.

**(3)**تقوم الحكومة بتمويل إنفاقها الحكومي من مصادر تمويل غير الضرائب.

أي أنه لا توجد ضرائب، مع العلم أن الإنفاق الحكومي هو تلقائي و $G=G_0$.

**(4)**دالة الاستهلاك كما حددناها سابقا هي: $C = 100 + 0.8y$

وبالتالي فإن النموذج هو: $C = 100 + 0 . 8y$

$I_0 = 100$

$G_0 = 100$

$T_0 = 0$

والمطلوب إيجاد المستوى التوازني للدخل ؟

**1. توازن الدخل حسابية وبيانيا:**

من أجل توضيح توازن الدخل بيانيا وحسابيا تم افتراض البيانات والمعلومات الموضحة في جدول (1.4) وفقا للمعطيات التي ذكرناها سابقا.

جدول (4. 1) : توازن الدخل حسابياً.

| (7) $AD_2 = I+C+G$ | (6) G | (5) $AD_1 = I+C$ | (4) الاستثمار I | (3) الادخار (S) | (2) الاستهلاك C | (1) الدخل/الناتج (Y) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 620 | 100 | 520 | 100 | -20 | 420 | 400 |
| 700 | 100 | 600 | 100 | Zero | 500 | 500 |
| 780 | 100 | 680 | 100 | +20 | 580 | 600 |
| 860 | 100 | 760 | 100 | 40 | 660 | 700 |
| 940 | 100 | 840 | 100 | 60 | 740 | 800 |
| 1020 | 100 | 920 | 100 | 80 | 820 | 900 |
| 1100 | 100 | 1000 | 100 | 100 | 900 | 1000 |
| 1180 | 100 | 1080 | 100 | 120 | 980 | 1100 |
| 1260 | 100 | 1160 | 100 | 140 | 1060 | 1200 |
| 1340 | 100 | 1240 | 100 | 160 | 1140 | 1300 |
| 1420 | 100 | 1320 | 100 | 180 | 1220 | 1400 |
| 1500 | 100 | 1400 | 100 | 200 | 1300 | 1500 |
| 1580 | 100 | 1480 | 100 | 220 | 1380 | 1600 |

ومن الجدول السابق يمكننا عرض النتائج والعلاقات الرئيسة المتعلقة بخصائص توازن الدخل.

**(1)دالة (خط) العرض الكلي:**

يبين العمود الأول القيم المختلفة للناتج المحلي وهي تمثل إجمالي قيمة العرض من الســـلع والخدمات، وبالتالي تمثل خط العرض الكلي، ويلاحظ كذلك أن قيم الناتج المحلي هي نفســـها قيم الدخل المحلي الإجمالي وهذا يعني ما يلي:

- أن الناتج هو دالة في الدخل بافتراض ثبات أو جمود المســتوى العام للأســعار، عليه فإن قيم الناتج تمثل قيم العرض الكلي كدالة في الدخل.
- بيانيا، فإن خط العرض الكلي أو خط الدخل ينصف المحور الرأسي والمحور الأفقي (انظر شكل 4-1)، حيث يمر من نقطة الأصل وتكون المسافة الرأسية = المسافة الأفقية في إحداثي محور الدخل (المحور الأفقي) والمحور الراسي (محور الطلب الكلي والعرض الكلي). ويسمى هذا الخط بخط 45 لأنه يتصف المحورين كما ذكرنا.

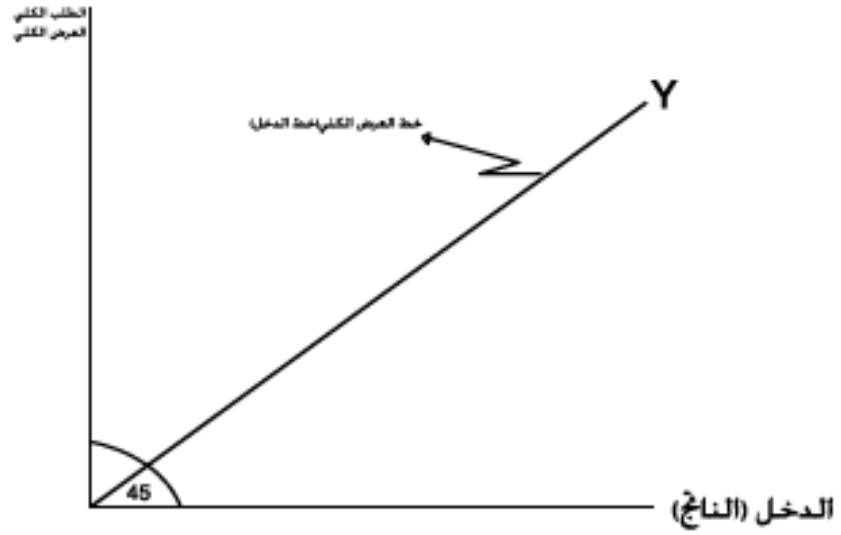


شكل (1.4)

- وكذلك، فإن خط العرض الكلي (خط الدخل) يمثل قيم الإنتاج المتوقعة والمخططة من قبل المنتجين ورجال الأعمال، وبالتالي فإنها تمثل قيم الدخل المتوقعة الناجمة عن بيع هذا الناتج المخطط.

(2)تم حساب قيم الاستهلاك (العمود الثاني) على أساس معادلة الاستهلاك التي افترضنا أنها تساوي: C = 100 + 0.8Y

(3)وتم افتراض أن حجم الاســـتثمار التلقائي = 100 مليون، وكذلك فإن حجم الإنفاق الحكومي التلقائي = 100 مليون.

(4)حجم الطلب الكلي:

يعطينا العمود (7) حجم الطلب الكلي في اقتصـــاد مغلق مكون من ثلاث قطاعات. بينما يعطينا العمود (5) حجم الطلب الكلي في اقتصاد مغلق مكون من قطاعين (القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي).

(5)تحديد توازن الدخل الكلي:

ذكرنا سابقا أن المستوى التوازني للدخل يتحقق عندما يكون ( الطلب الكلي = العرض الكلي ) أو ( Y = AD) وبشرط أن يكون الحقن = التسرب أو (S + T = I + G)

وللوصول إلى المستوى التوازني للدخل حسابيا من جدول (4. 1) فما علينا إلا أن نقارن بين العمود (1) الذي يمثل العرض الكلي والعمود (7) الذي يمثل حجم الطلب الكلى، ومن هذه المقارنة نجد أن الدخل التوازني في اقتصاد مغلق مكون من ثلاث قطاعات = 1500 مليون.

حيث يكون:

الطلب الكلي = العرض الكلي = الناتج

1500 = 1500

أو: Y = AD2

كذلك فإن شرط التوازن يتحقق حيث

الحقن = التسرب

S+T = I+G

200 + 0 = 100 + 100

نلاحظ أن (1400) لا تمثل المستوى التوازني للدخل، لأن الطلب الكلي عند هذا المستوى من الدخل هو (1420) مليون، أي أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي (1400). وفي هذه الحالة نجد أن التسرب (S) أقل من الحقن ( G+I ). حيث (200 > 180) مع ملاحظة أن الضرائب = صفر.

وبصـــورة عامة فإنه عند أي دخل أقل من المســتوى التوازني للدخل يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل، أي زيادة العرض الكلي حتى يتساوى مع الطلب الكلي عند المستوى التوازني للدخل.

ومن ناحية أخرى، فإنه عند أي مستوى للدخل أكبر من المستوى التوازني للدخل، يكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي، وهذا الأمر يؤدي إلى انخفاض العرض وبالتالي انخفاض الدخل حتى يتم العودة إلى المســتوى التوازني للدخل حيث يكون الطلب الكلي = العرض الكلي، فمثلا عند مســتوى الدخل (1600)

في الجدول السابق نجد أن الطلب الكلي يساوي (1580) بينما العرض الكلي (الدخل) يساوي (1600). وهذا يؤدي إلى تراجع العرض، الكلي، وبالتالي الدخل إلى المستوى التوازني للدخل (1500).

خلاصة هذه العمليات هو عندما يكون:

الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي يؤدي الى زيادة الدخل حتى يصل إلى المستوى التوازني.

الطلب الكلي أقل من العرض الكلي يؤدي الى انخفاض الدخل حتى يصل إلى المستوى التوازني للدخل.

الطلب الكلي = العرض الكلي ويؤدي الى تحقق الدخل التوازني.

(6)توازن الدخل والعلاقة بين الداخل الفعلي والدخل الكامن:

إن الدخل التوازني الذي تحدد في مثالنا السابق يساوي (1500) مليون، يسمى بالدخل التوازني الفعلي أو الدخل الفعلي، ولكن هل بالضـــرورة أن يكون الدخل التوازني الفعلي هو الدخل الكامن؟ ثم ما المقصـــود بالدخل الكامن؟

سـبق أن عرفنا بأن الدخل الكامن هو ذلك المسـتوى من الدخل الذي يحققه المجتمع عند حالة التشـغيل الكامل للموارد الإنتاجية (أو عند التشـغيل الكامل لعناصـر الإنتاج)، وهو ذلك المسـتوى الذي يرغب أي مجتمع في تحقيقه.

إن العلاقة بين الدخل الفعلي المحقق وبين الدخل الكامن المرغوب لا تخرج عن ثلاث احتمالات هي:

- الاحتمال الأول: أن يكون الدخل الفعلي يســاوي الدخل الكامن، بمعنى أن الدخل التوازني (الفعلي) قد تم عند التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج. إذ يكون قد تم تشغيل كل عناصر الإنتاج بالكامل من أجل تحقيق هذا المسـتوى من الدخل ولذا فلا توجد بطالة أو هدر في عناصـر الإنتاج عند هذا المسـتوى من الدخل التوازني، وفي هذه الحالة يعمل الاقتصاد بطاقته القصوى، ويتحقق التوازن والاستقرار الاقتصادي.
- الاحتمال الثاني: أن يكون الدخل التوازني الفعلي أقل من الدخل الكامن، فماذا تعني حدوث مثل هذه الحالة؟ إن الأمر واضـــح، فحدوث هذه الحالة يعني أن هناك توازنا كليا للدخل (الناتج) قد تحقق في الاقتصاد ولكن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، أي أن الاقتصاد الكلي لا يعمل بطاقته القصوى ولا يتم التشغيل الكامل العناصر الإنتاج، والتي تظهر فيها البطالة وهدر عناصر الإنتاج، وعندما تحدث هذه الحالة، فإنها تعكس الحالة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الكلي التي تسمى بالحالة الركودية، بمعنى أن بعض الوحدات الاقتصادية تعاني من وجود ركود إنتاجي ينعكس على وجود بطالة وهدر في عناصر الإنتاج وموارده.

- الاحتمال الثالث: أن يكون الدخل التوازني الفعلي أكبر من مستوى الدخل (الناتج) الكامن، وهذه الحالة تحدث عندما يكون الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي الفعلي للاقتصاد أكبر من قيمة الناتج أو الدخل الكامن، وعندما تحدث هذه الحالة فإن الاقتصاد الكلي يعاني مما يسمى بالفجوة التضخمية، وهي الفجوة التي تسبب تصاعد الأسعار وارتفاع معدلات التضخم.

خلاصة القول: إن الدخل التوازني الفعلي قد يتحقق في ظل حالات ثلاث محتملة هي:

- الدخل التوازني الفعلي = الدخل الكامن، وهذه الحالة تمثل حالة التوازن والاستقرار الاقتصادي.
- الدخل التوازني الفعلي أقل من الدخل الكامن وهذه تمثل حالة الفجوة الركودية التي يعاني منها الاقتصاد الكلي.
- الدخل التوازني الفعلي أكبر من الدخل الكامن وهذه تمثل حالة الفجوة التضخمية.
- ان الحالتين الأخيرتين (حالة الفجوة الركودية والفجوة التضخمية) تمثلان حالة اختلال في الاقتصاد الكلي.

(7)توازن الدخل بيانيا:

بالاستعانة بمثالنا الموضح في جدول (4-1) نستطيع تحديد توازن الدخل بيانيا في شكل (a.2.4) لاقتصاد مغلق مكون من ثلاث قطاعات اقتصادية.

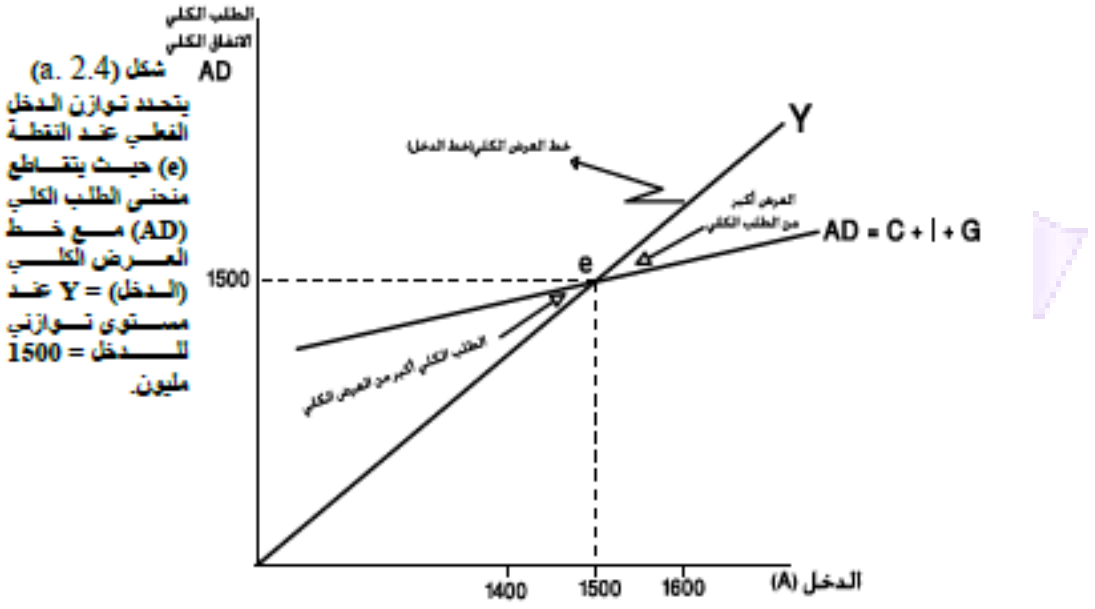


شكل (a. 2.4) يتحدد توازن الدخل الفعلي عند النقطة (e) حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي (AD) مع خط العرض الكلي (الدخل) Y = عند مستوى توازني للدخل = 1500 مليون.

كذلك يمكننا توضيح توازن الدخل بيانيا بطريقة (الحقن – التسرب) أو (الادخار والاستثمار)، مع العلم أنه عند مستوى الدخل التوازني يكون شرط التوازن في اقتصاد مغلق مكون من ثلاث قطاعات هو:

$$S+ T =I+G$$

$200 + 0 = 100 + 100$

وبيانية انظر شكل (b.2.4).

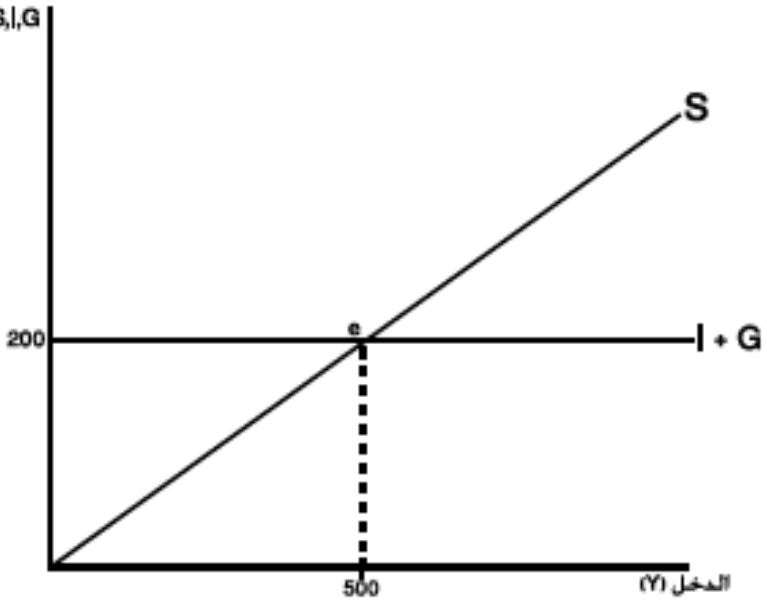


شكل (b.2.4) عند المستوى التوازني للدخل يتقاطع خط دالة الادخار (S) مع خط الحقن I+G عند النقطة (e).

يمكننا الجمع بين توازن الدخل بيانياً بطريقة الطلب الكلي = العرض الكلي وبطريقة الحقن = التسرب كما يوضح ذلك شكل ( c.2.4) .

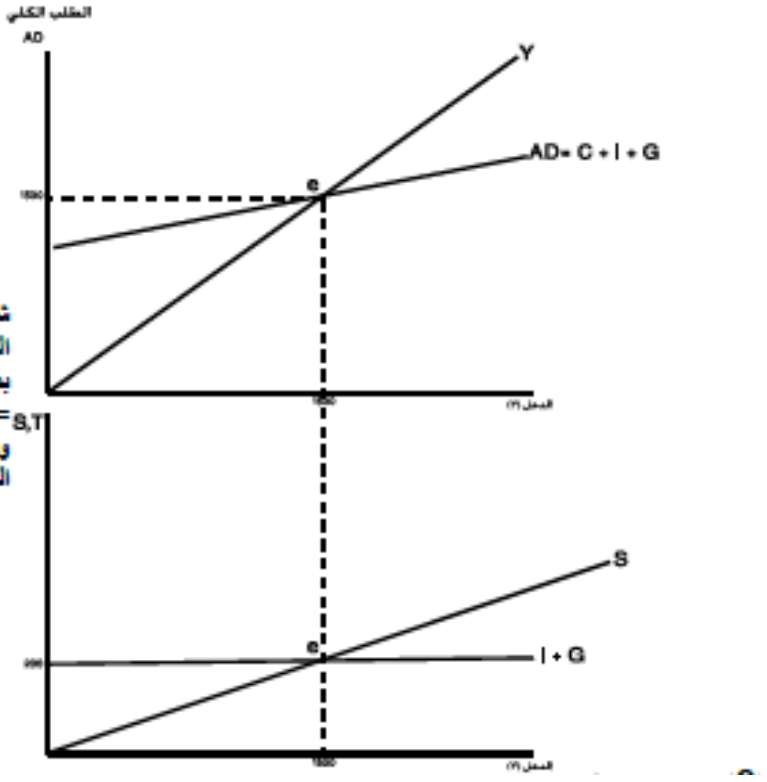


شكل (c.2.4) الدخل التوازني بيانياً بطريقة الطلب الكلي = العرض الكلي وطريقة الحقن = التسرب.

(8)مستويات أخرى لتوازن الدخل عند مستويات مختلفة لهيكل الاقتصاد الكلي:

إذا رجعنا إلى مثالنا المبين في جدول (1.4) نلاحظ وجود ثلاثة مستويات لتوازن الدخل يمكننا عرضها بصورة مختصرة في الجدول (2.4) على النحو الآتي:

**جدول (2.4) : حالات أخرى لتوازن الدخل.**

| هيكل الاقتصاد الكلي | الطلب الكلي/الإنفاق الكلي | (Y) الدخل/ الناتج (العرض الكلي) |
|---|---|---|
| يتكون من قطاع واحد: القطاع الاستهلاكي حيث Y=C | 500 | 500 |
| يتكون من قطاعين: القطاع الاستهلاكي + القطاع الإنتاجي، حيث: Y=G+I | 1000 | 1000 |
| يتكون من ثلاثة قطاعات، حيث: Y=C+I+G | 1500 | 1500 |

ولكن السؤال المهم هو، ماذا نستنتج من الجدول (2.4) ؟

نلاحظ أولا ما يلي:

هنالك مستوى توازني للدخل = 500 مليون عندما يكون الاقتصاد الكلي مكون من قطاع واحد، وهو القطاع الاستهلاكي، ويتحقق التوازن عندما: Y= C = 500

وبيانيا يمكن توضيح توازن الدخل في ظل قطاع واحد في شكل (3.4)

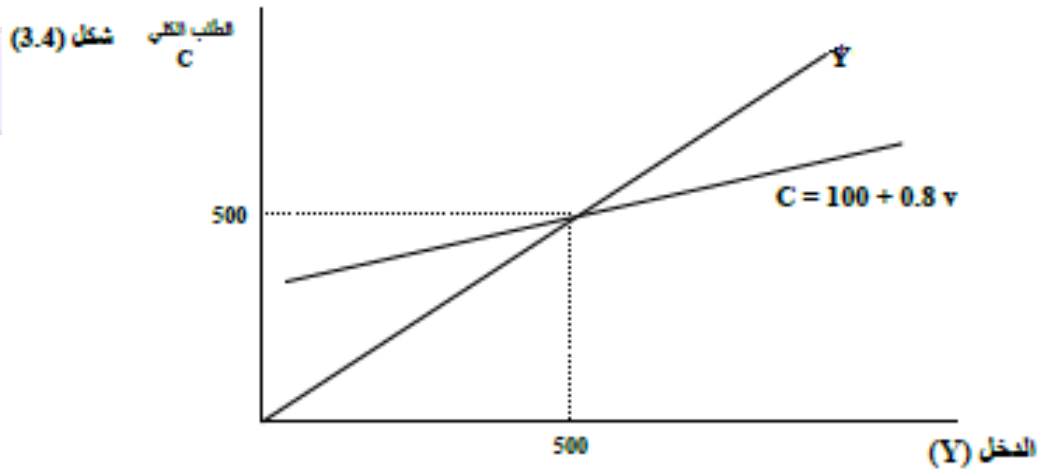

- ارتفع الدخل التوازني من (500) مليون في ظل قطاع واحد إلى(1000) مليون في ظل قطاعين، أي عندما تم إضافة القطاع الإنتاجي (قطاع الاستثمار) إلى الاقتصاد.

وتحقق التوازن عندما: $Y=C+1= 1000$

نلاحظ أن الدخل التوازني قد تضاعف إلى (1000) مليون عند زيادة الاستثمار بمقدار (100) مليون، وأدت زيادة الاستثمار إلى زيادة الطلب الكلي، ثم إلى زيادة مضاعفة في الدخل مقدارها خمس مرات الزيادة الأصلية في الاستثمار.

وبيانية يمكننا توضيح التوازن الجديد للدخل في ظل قطاعين في شكل (4.4) مقارنة بالتوازن السابق.

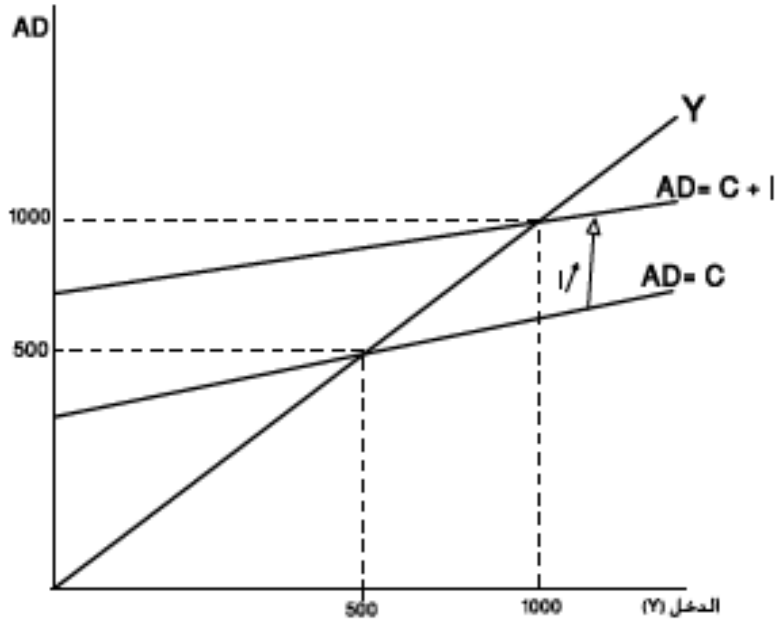


شكل (4.4) أدى زيادة الاستثمار بمقدار 100 مليون إلى انتقال دالة الطلب الكلي إلى أعلى وزيادة الدخل إلى 1000 مليون ريال.

- ارتفع الدخل التوازني للمرة الثالثة من (1000) مليون في ظل قطاعين إلى (1500) مليون في ظل ثلاث قطاعات اقتصادية هي القطاع الاستهلاكي والقطاع الإنتاجي والقطاع الحكومي.

أي عندما تم إضافة القطاع الحكومي وزيادة الإنفاق الحكومي من صفر إلى 100 مليون أدى هذا إلى زيادة الدخل إلى 1500 مليون وتحقق التوازن الجديد عندما:

$Y=C+I+ G = 1500$

وبمعنى آخر، فإن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 100 مليون قد أدى إلى مضاعفة الدخل بمقدار خمس مرات الزيادة الأصلية في الإنفاق الحكومية.

بيانيا يمكننا توضيح التوازن الجديد في شكل ( 4 .5 ) حيث تنتقل دالة الطلب الكلي إلى أعلى نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي مسببة زيادة في الدخل إلى = 1500.

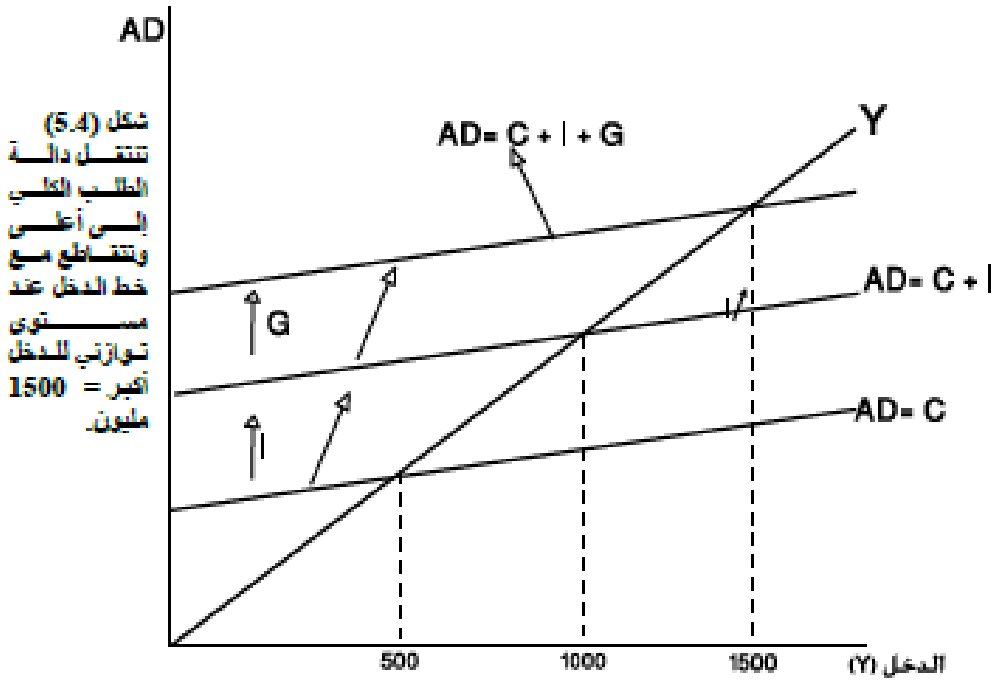


شكل (5.4) تنتقل دالة الطلب الكلي إلى أعلى وتتقاطع مع خط الدخل عند مستوى توازني للدخل أكبر = 1500 مليون.

الاستنتاجات الرئيسة من جدول (2. 4):

(1) الدخل التوازني يزيد بمقدار مضاعف للزيادة الأصلية التي تحدث نتيجة إضافة قطاعات جديدة إلى الاقتصاد الكلي، وبمعنى آخر، يزيد الدخل بمقدار مضاعف نتيجة زيادة أحد أو بعض عناصر الإنفاق الكلي (الطلب الكلي). وهذه الزيادة المضاعفة تذكرنا بفكرة المضاعف الذي يلعب دورا أساسيا تحليل توازن الدخل القومي.

(2) أنه بالإمكان زيادة الدخل التوازني من أجل الوصول إلى مستوى الدخل أو الناتج الكامن من خلال زيادة الإنفاق الكلي مثل الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، أو من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص. وبمعنى آخر، يمكن للحكومة استخدام السياسات المالية التوسعية لزيادة الدخل والقضاء على الفجوة الركودية للاقتصاد الكلي، كما يمكنها استخدام السياسات المالية الانكماشية لتخفيض الدخل والقضاء على الفجوة التضخمية، وهنا تساعد فكرة المضاعف في توضيح حجم هذه السياسات وأثرها في الدخل.

**2. توازن الدخل رياضياً:**

**(أولا) طريقة الطلب الكلي – العرض الكلي (أسلوب الإنفاق الكلي):**

يتكون هيكل الاقتصاد الكلي المغلق من مجموعة المعادلات السلوكية التالية:

1) معادلة تعريف توازن الدخل: $AD = Y$ أو $Y = C + I + G$

2) معادلة الإنفاق الاستهلاكي: $C = a_0 + a_1 Y_d$

3) معادلة تعريف الدخل المتاح (Yd) : $Yd = Y - T$

4) معادلة الضريبة الثابتة: $T = T_0$

5) معادلة الاستثمار التلقائي: $I = I_0$

6) معادلة الإنفاق الحكومي الثابت: $G = G_0$

- أن المعادلات السابقة تصف سلوك الاقتصاد الكلي المغلق المكون من ثلاث قطاعات (القطاع العائلي، والقطاع الإنتاجي، والقطاع الحكومي)، وتسمى تلك المعادلات بالنموذج الهيكلي للاقتصاد الكلي، يتكون هذا النموذج من ثلاث متغيرات هي الدخل (Y) والاستهلاك (C) والدخل المتاح (Yd)، وثلاثة متغيرات خارجية هي الإنفاق الحكومي ($G_0$)، والإنفاق الاستثماري ($I_0$)، والضرائب الثابتة ($T_0$).
- إن المطلوب هو حل النموذج بهدف الوصول إلى تحديد معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل ($Y^*$).
- وبعد الوصول إلى تلك المعادلة نستطيع حساب الدخل التوازني، ثم إيجاد حجم الاستهلاك والادخار عند المستوى التوازني للدخل وذلك على النحو الاتي:

- بوضع المعادلة 3، 4 في معادلة الاستهلاك نحصل على معادلة الاستهلاك التالية:

$$C = (a_0 - a_1 T_0) + a_1 Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

- وبوضع المعادلة (7) والمعادلتين 5, 6 في الطرف الأيمن من معادلة تعريف توازن الدخل (1) نحصل على معادلة الطلب الكلي التي سبق أن تحصلنا عليها سابقا، وهي:

$$AD = a_0 - a_1 T_0 + I_0 + G_0 + a_1 Y \quad \ldots\ldots\ldots(8)$$

- بوضع المعادلة (8) في معادلة تعريف التوازن (1) نحصل على الصياغة الأتية:

$$Y = a_0 - a_1 T_0 + I_0 + G_0 + a_1 Y \quad \ldots\ldots\ldots(9)$$

- وبإعادة ترتيب العادلة (9) نحصل على معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل الأتية:

$$Y = \left(\frac{1}{1-a}\right)[a_0 - a_1 T_0 + I_0 + G_0] \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 10$$

- ويمكننا كتابة معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل بصورة تفصيلية في الصياغة الأتية:

$$Y = \frac{a_o}{1-a_1} - \frac{a_1}{1-a_1} T_o + \frac{I_o}{1-a_1} + \frac{G_o}{1-a_1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(11)$$

- نلاحظ الآن أن مستوى الدخل التوازني يعتمد على عناصر الإنفاق الكلي الآتية:

- الميل الحدي للاستهلاك ($a_1$)
- الاستهلاك التلقائي
- مستوى الضرائب وأثرها في الاستهلاك ($a_1\ T_0$)
- الإنفاق الاستثماري ($I_0$)
- الإنفاق الحكومي ($G_0$).

أي أن مستوى الدخل التوازني يعتمد ويتأثر بأي تغيرات أو تقلبات في عناصر ومكونات الطلب الكلي المذكورة.

**مثال تطبيقي:**

لحساب المستوى التوازني للدخل من معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل (10) ، يتطلب تعويض المجاهيل السابقة في المعادلة بالأرقام الافتراضية لها وهي:

$a_1 = 0.8\ ,\ a_0 = 100\ ,\ I_0 = 100\ ,\ G_0 = 100\ ,\ T_0 = 0$

وبافتراض معادلة الاستهلاك التي سبق أن افترضناها، وهي: $C = 100 + 0.8\ Yd$

الآن :

$$Y = \frac{1}{1-.8}\,[100-0+100+100] = \frac{1}{.2}\,(300)$$

$$Y = 5\ (300) = 1500$$

نلاحظ أننا حصلنا على نفس المستوى التوازني للدخل الذي حصلنا عليه من خلال جدول (1-4).

الان نعوض بقيمة الدخل التوازني للحصول على الدخل المتاح

$Yd = 1500 - 0 = 1500$

حيث $T_o = 0$

وبالتعويض عن قيمة الدخل التوازني في معادلة الاستهلاك نحصل على حجم الاستهلاك:

$c = 100 + 0.8\ (1500) = 1300$

حيث تمثل (1300) حجم الاستهلاك عند مستوى الدخل التوازني.

كذلك نستطيع أن نحصل على حجم الادخار عند مستوى الدخل التوازني وذلك في معادلة الادخار بالتعويض في معادلة الادخار:

$S = -\ 100 + 0.2\ Yd$

$= -\ 100 + 2\ (1500) = 200$

وللتأكد فإن الدخل التوازني الآن

$$Y = C + I + G$$

$$1500 = 1300 + 100 + 100$$

كذلك فإن شرط التوازن (الحقن + التسرب)

$$S + T = I + G$$

$$200 + 0 = 100 + 100$$

وهي نفس القيم التي وردت في جدول (1-4).

**(ثانيا) طريقة الحقن = التسرب لإيجاد معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل:**

عرفنا أن معادلة الحقن = التسرب في اقتصاد مغلق هي: $S + T = 1 + G$ ..... (1)

كذلك عرفنا أن معادلة الادخار هي: $S = -a_0 + (1-a_1)\, Yd$ .....(2)

وبوضع دالة الادخار في الطرف الأيسر من معادلة (1) وترتيب حدود المعادلة نحصل على معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل السابق، وذلك على النحو الآتي:

$$Y = \frac{1}{1-a_1}[a_o - a_1 T_o + I_o + G_o] \quad .....(2)$$

اطار توضيحي لإيجاد معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل بطريقة الحقن = التسرب

تم الحصول على المعادلة (2) وفقاً للإجراءات التالية:

$$S + T_o = I_o + Go \quad .....(1)$$

$$\text{أو} : -a_o + (1-a_1)Y_d + T_o = I_o + G_o$$

$$\text{أو} : -a_o + (1-a_1)(Y - T_o) + T_o = I_o + G_o$$

$$\text{أو} : -a_o + (1-a_1)Y - (1-a_1)T_o + T_o = I_o + G_o$$

$$\text{أو} : -a_o + (1-a_1)Y - T_o + a_1 T_o + T_o = I_o + G_o$$

$$\text{أو} : (1-a_1)Y = a_o - a_1 T_o + I_o + G_o$$

معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل $Y = \frac{1}{1-a_1}[a_o - a_1 T_o + I_o + G_o]$

**مثال:**

افترض أن مجموعة المعادلات الهيكلية التي تصف حالة الاقتصاد الكلي لاقتصاد بلد ما هي على النحو الآتي:

- معادلة الاستهلاك: $C = 100 + 1/2\ y^d$
- معادلة تعريف الدخل المتاح: $Yd = Y - T_o$
- معادلة الضرائب الثابتة: $T_o = 100$
- معادلة الاستثمار التلقائي: $I= 100$
- معادلة الإنفاق الحكومي: $G = 200$

المطلوب هو إيجاد الدخل التوازني باســـتخدام معادلة تحديد المســـتوى التوازني، وإيجاد حجم كل من الاستهلاك والادخار عند مستوى الدخل التوازني والتأكد من شرط توازن الدخل.

من الواضح أولا أن طبيعة هذا الاقتصاد هو اقتصاد مقلق مكون من ثلاث قطاعات (القطاع الاستهلاكي، والقطاع الاســـتثماري، والقطاع الحكومي) كذلك، فإن الحكومة تمول جزءا من انفاقها الحكومي من خلال الضـرائب الثابتة $100 = (T_O)$ مليون، أما الميل الحدي للاسـتهلاك فهو يسـاوي (1/2) كما هو معطى في دالة الاستهلاك.

ان معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل هي التي حصلنا عليها سابقا وهي:

جامعة تكريت

$$Y = \frac{1}{1-a_1}[a_o - a_1 T_o + I_o + G_o]$$

وبالتعويض عن المجاهيل في هذه المعادلة بالأرقام الواردة في المعادلة الرقمية للاقتصاد الكلي نستطيع إيجاد الدخل التوازني.

نلاحظ هنا أن:

$a_o = 100, a_1 = \frac{1}{2}$ من دالة الاستهلاك.

إذن:

$$Y = \frac{1}{1-\frac{1}{2}}\left(100 - \frac{1}{2}(100) + 100 + 200\right)$$

$$Y = \frac{1}{\frac{1}{2}}(350)$$

$$Y = 2\ (350) = 700$$

ولإيجاد حجم الاستهلاك عند هذا المستوى من الدخل نوجد أولاً حجم الدخل المتاح الذي يساوي:

$$Y_d = Y - T_o = 700 - 100 = 600$$

إذن حجم الاستهلاك:

$$C = 100 + ½\ (600) = 400$$

حجم الادخار:

$$S = Y_d - C = 600 - 400 = 200$$

أو من خلال معادلة الادخار:

$$S = -\ 100 + ½\ Y_d$$
$$= -\ 100 + ½\ (600) = 200$$

أي أن الدخل التوازني هو الذي يحقق الشرط الآتي

الطلب = العرض الكلي (Y)

$$700 = 400 + 100 + 200$$
$$Y = C + I + G$$

كذلك، فإن شرط الحقن = التسرب هو:

$$S = T_o = I_o + G_o$$

$$200 + 100 = 100 + 200$$

وهكذا نجد أن المســتوى التوازني للدخل = 700 قد تم تأكيده من خلال شــرط التوازن، ولتوضــيع توازن الدخل بيانيا بأسلوب الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) يساوي العرض الكلي، وأسلوب الحقن = الشرب. انظر شكل (6.4)

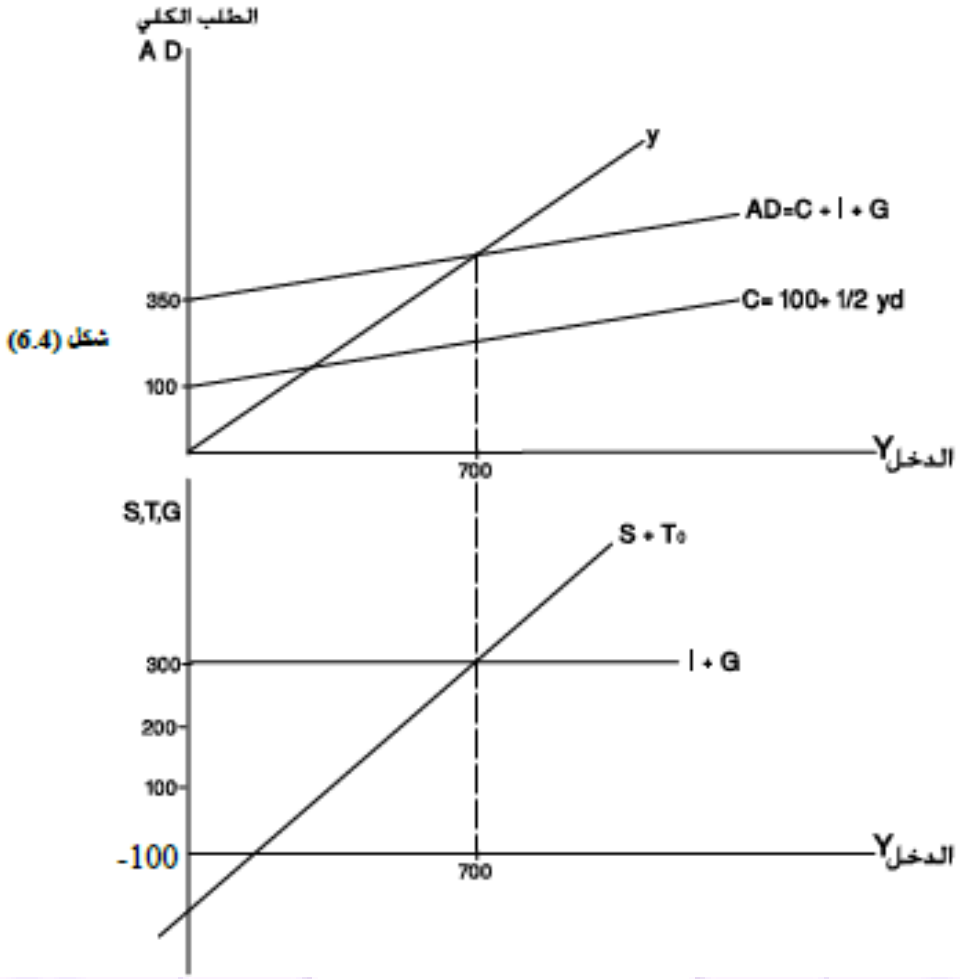

شكل (6.4)

افترض الآن أن الاســتثمار التلقائي ارتفع إلى 200 مليون بدلا عن 100 مليون دينار الســابقة. أي أن الاستثمار التلقائي زاد بمقدار 100 مليون دينار، فما أثر ذلك على المستوى التوازني للدخل؟

باســتخدام معادلة تحديد المســتوى التوازني، تســتطيع حســاب المســتوى الجديد لتوازن الدخل بعد زيادة الاستثمار التلقائي بمقدار 100 مليون:

$$Y = 1/(1-1/2)\ \{100-1/2(100)+200+200\}$$

$$Y=2\ (450) = 900$$

إذن حجم التغير في الداخل = المستوى الجديد التوازن الداخل – المستوى القديم لتوازن الدخل

$$900 - 700 = 200$$

نلاحظ أن الدخل قد تضاعف بمقدار 200 مليون دينار عند مستواه السابق نتيجة زيادة الاستثمار التلقائي بمقدار 100 مليون دينار أي أن الدخل التوازني تضاعف مرتين مقارنة بالزيادة الأصلية في الاستثمار، وهذا يشير مرة أخرى إلى وجود أثر ما يسمى بالمضاعف.

**ثالثا: مضاعف الإنفاق الكلي**

مضاعف الإنفاق الكلي هو عبارة عن عدد مرات الزيادة أو النقصان في الدخل الناجمة عن الزيادة أو النقصان في أحد عناصر الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) بمقدار معين، وفي ظل افتراضات معينة لعناصر الانفاق الكلي، وبعبارة أخرى، فإن مضاعف الإنفاق الكلي هو عبارة عن عدد مرات التغير في الدخل الناجمة عن تغير بمقدار معين في أحد عناصر الإنفاق الكلي.

**خصائص مضاعف الإنفاق الكلي:**

**(1)توضيح مفهوم المضاعف:**

لغرض توضيح مفهوم المضاعف نعود مرة أخرى إلى جدول (4.1) ونشتق جدول جديد مع الاحتفاظ بنفس الافتراضات السابقة.

جدول (3.4) : فكرة المضاعف.

| 7 | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| $AD_1$ | $I_1$ | $AD_0$ | $G_0$ | $I_0$ | C | الدخل (ريال) |
| 1360 | 200 | 1260 | 100 | 100 | 1060 | 1200 |
| 1440 | 200 | 1340 | 100 | 100 | 1140 | 1300 |
| 1520 | 200 | 1420 | 100 | 100 | 1220 | 1400 |
| 1600 | 200 | 1500 | 100 | 100 | 1300 | 1500 |
| 1680 | 200 | 1580 | 100 | 100 | 1380 | 1600 |
| 1760 | 200 | 1660 | 100 | 100 | 1460 | 1700 |
| 1840 | 200 | 1740 | 100 | 100 | 1540 | 1800 |
| 1920 | 200 | 1820 | 100 | 100 | 1620 | 1900 |
| 2000 | 200 | 1900 | 100 | 100 | 1700 | 2000 |

أن اشتقاق الجدول (3.4) اعلاه تم بالاعتماد على الافتراضات السابقة وهي:

دالة الاستهلاك: $C = 100 + 0.8\ yd$

الإنفاق الاستثماري التلقائي: $I_0 = 100$

الإنفاق الحكومي: $G_o = 100$

ويلاحظ أن المستوى التوازني للدخل في ظل تلك المعطيات هو 1500 مليون دينار وعند هذا التوازن نجد أن شرط التوازن هو:

$$S + T = I + G$$

$$200 + 0 = 100 + 100$$

أو : $$Y = C + I + G$$

$$1500 = 1300 + 100 = 100$$

لو افترضـــنا الآن أن الإنفاق الاســـتثماري ارتفع من 100 مليون دينار إلى 200 مليون دينار، (أي أن الإنفاق الاستثماري ارتفع بمقدار 100 مليون دينار) (عمود 6)

نلاحظ أنه بزيادة الإنفاق الاستثماري أدى هذا إلى زيادة الطلب الكلي عند كل مستوى من مستويات الدخل (قارن عمود 7 مع العمود 1) في الجدول، في هذه الحالة نحصـــل على توازن جديد للدخل عند 2000 دينار وبالتالي فإن شرط التوازن يكون:

$$S + T_0 = I_0 + G_0$$

$$300 + 0 = 100 + 200$$

أو : $$2000 = 1700 + 100 + 200$$

نلاحظ أن الدخل التوازني قد ارتفع من 1500 مليون إلى 2000 مليون، أي أنه ارتفع بمقدار 500 مليون، وهي تساوي خمسة أضعاف الزيادة في الإنفاق الاستثماري ( 100 مليون دينار).

افترض الآن أن الدخل التوازني القديم هو 2000 مليون وأن الإنفاق الاســـتثماري قد انخفض من 200 مليون دينار إلى 100 مليون دينار. أي أن الإنفاق الاســـتثماري انخفض بمقدار 100 مليون دينار. إن هذا الانخفاض سيؤدي إلى انخفاض الدخل التوازني إلى 1500 مليون دينار أي أن الانخفاض في الدخل (500) تساوي خمسة أضعاف الانخفاض في الإنفاق الحكومي.

**الخلاصـــة:** إن الدخل التوازني يزيد أو ينخفض بمقدار خمســـة أضـــعاف الزيادة أو الانخفاض في الإنفاق الاستثماري (في مثالنا هذا)، وهذه هي فكرة أو مفهوم المضاعف. ونفس النتيجة تحدث لو حدثت زيادة أو انخفاض في الإنفاق الحكومي أو الاستهلاك التلقائي.

**(2)جولات (دوران) المضاعف:**

إذا كان مضمون فكرة المضاعف هو أن الدخل يزيد بأضعاف الزيادة الأصلية في أي مكون من مكونات الانفاق الكلي، فإن السؤال هو: لماذا تكون الزيادة في الدخل مضاعفة؟ لماذا مثلا لم يرتفع الدخل بمقدار مساو تماما لزيادة الإنفاق الاستثماري وبمقدار (100) مليون دينار؟ وقد لاحظنا في مثالنا السابق أن الدخل قد ارتفع خمس مرات الزيادة في الإنفاق الاستثماري (500 مليون دينار).

الإجابة عن هذا التساؤل يكمن فيما يسمى بجولات أو دوران المضاعف. ولكن ما المقصود بجولات المضاعفة؟

يقصد بجولات المضاعف: التوليد المتراكم للدخل الناجم عن الزيادة الأصلية الأولية في الاستثمار، ولكن حجم التوليد المتتالي والمتراكم للدخل يعتمد على نسبة الميل الحدي للاستهلاك التي تحدد تفضيلات المجتمع الاستهلاكية، وبالتالي تعتمد على نسبة الميل الحدي للادخار.

ولتوضيع هذه الفكرة، دعنا نعود إلى مثالنا الذي افترضنا فيه زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار 100 مليون دينار، في ظل افتراض نسبة الميل الحدي للاستهلاك = 0.8، تكون نسبة الميل الحدي للادخار = 0.2.

- تبدأ الجولة الأولى (الدورة) للمضاعف عندما يزيد الاستثمار بمقدار 100 مليون دينار، وتمثل هذه دخولا جديدة لعناصر الإنتاج التي سيتم تشغيلها نتيجة هذه الزيادة التي تؤدي إلى فتح مشاريع جديدة ومصانع جديدة وهكذا.
- ولكن من هذه الزيادة الأولية في الدخول، والتي مقدارها 100 مليون دينار ينفق الأفراد منها 80% (الميل الحدي للاستهلاك = 0.8)، بينما يدخرون % 20 منها، أي يدخرون 20 مليون دينار.
- أما الجولة الثانية، فتبدأ من أن إنفاق 80 مليون دينار تمثل دخولا جديدة لأشخاص آخرين. وعليه فإن هؤلاء الأشخاص سينفقون منها 80% أو (64) مليون دينار ويدخرون منها 20% (16 مليون دينار)( الدورة الثانية).
- وهكذا تستمر جولات المضاعف إلى أن تبلغ الزيادة في الدخول نحو 500 مليون دينار (حجم التغير في الدخل). وعندئذ تتوقف الزيادة أو التوليد المتراكم للدخل، لأنه عند هذا المستوى تكون الزيادة المتراكمةفي2 الادخار قد بلغت 100 مليون دينار، (حيث الميل الحدي للادخار = 0.2) بينما يكون حجم الزيادة المتراكمة (التغير في الإنفاق الاستهلاكي قد بلغت 400 مليون دينار (الميل الحدي للاستهلاك =0.8). وعند هذا المستوى يكون الداخل قد وصل إلى نقطة التوازن عند مستواه الجديد، لأن الزيادة في الادخار

التي تشكل تسرباً من الدخل تساوي الزيادة الأصلية في الاستثمار = 100 مليون دينار. والجدول (4.4) يوضح جولات المضاعف والزيادات المتراكمة في الدخل والاستهلاك والادخار.

جدول (4. 4) : جولات المضاعف عند زيادة الاستثمار بمقدار 100 مليون ريال.

| جولات المضاعف | $\Delta Y$ حجم التغير في الدخل | $\Delta C$ حجم التغير في الاستهلاك | $\Delta S$ حجم التغير في الادخار |
|---|---|---|---|
| الجولة الأولى | 100 | 80 | 20 |
| الجولة الثانية | 80 | 64 | 16 |
| الجولة الثالثة | 64 | 51.2 | 12.8 |
| الجولة الرابعة | 51.2 | 40.96 | 10.24 |
| الجولة الخامسة | 40.96 | 32.77 | 8.19 |
| الجولة السادسة | 32.77 | 26.22 | 6.55 |
| الجولة السابعة | 26.22 | 20.98 | 5.24 |
| الجولة الثامنة | 20.98 | 16.78 | 4.20 |
| الجولة التاسعة | 16.78 | 13.42 | 3.36 |
| الجولة العاشرة | 13.42 | 10.74 | 2.68 |
| ---------- | ... | 000 | 000 |
| ---------- | ... | 000 | 000 |
| بقية الجولات | 53.67 | 42.93 | 21.81 |
| | 500 | 400 | 100 |

**(3)العلاقة بين الميل الحدي للادخار وحجم التغير الدخل والادخار**

عرفنا أن الميل الحدي للادخار يعتبر المؤثر الأساسي على حجم التغير في الدخل الناجم عن تغير بمقدار معين في الإنفاق الاستثماري. وقد لاحظنا في المثال السابق أن الدخل قد ارتفع بمقدار خمس مرات الزيادة الأصلية في الاستثمار، عندما يكون الميل الحدي للادخار = 0.2، كما أن قيمة المضاعف = ( $1/1-a_1$ ) حيث $a_1$ = الميل الحدي للاستهلاك، وبمعنى آخر، إن قيمة المضاعف =( 1÷ الميل الحدي للادخار).

حيث الميل الحدي للادخار = $1-a_1$، او (1 \ الميل الحدي للادخار) أي أن قيمة المضاعف تساوي مقلوب الميل الحدي للادخار.

وفقا لهذا التحليل، فإنه كلما كان الميل الحدي للادخار كبيرا كانت قيمة المضـــاعف أصـــغر، فأصـــغر، وبالتالي كان حجم التغير في الدخل أقل وأقل.

ولتوضيح ذلك، دعنا نفترض أن (الميل الحدي للادخار = 2\1) هذا يعني أن (قيمة المضاعف =2) أي أن الدخل يتضاعف بمقدار ضعفين فقط مقارنة بالزيادة في الاستثمار.

افترض الآن أن قيمة الميل الحدي للادخار أكبر= 0.8، أي أن قيمة المضاعف = 1.25، أي أن الدخل لن يتضاعف إلا بمقدار مرة واحدة وربع مرة واحدة (1.25) من الزيادة الأصلية في الاستثمار.

وبالمقابل فإنه كلما كانت قيمة الميل الحدي للادخار أصـــغر، كان تضـــاعف الدخل كبيرا عند زيادة أي عنصر من عناصر الإنفاق الكلي.

باختصـار، توجد علاقة عكسـية بين نسـبة الميل الحدي للادخار وحجم التغير في الدخل الناجم عن تغير بمقدار معين في أي من عناصـــر الإنفاق الكلي، ولكن هذه العلاقة تقودنا إلى ظاهرة اقتصـــادية تســـمى بظاهرة الادخار او لغز الادخار.

**الادخار او لغز الادخار**

تنشـــأ ظاهرة الادخار عندما يرغب أي مجتمع في حجم أكبر من الادخار، ولكنه في الأخير ينتهي إلى ادخار نفس المستوى السابق من الادخار. وتعكس رغبة أي مجتمع في زيادة الادخار من خلال الاتي:

- إما من خلال زيادة نســبة الادخار من الدخل أي زيادة الميل الحدي للادخار. وقد عرفنا أن ارتفاع الميل الحدي للادخار يعني انخفاض الميل الحدي للاســتهلاك وبالتالي انخفاض الاســتهلاك فانخفاض الطلب وانخفاض قيمة المضـــاعف التي بدورها تؤدي إلى تباطؤ الزيادة المتراكمة في الدخل أو انخفاض الدخل التوازني.
- انخفاض الاستهلاك التلقائي ($a_0$) رغبة من المجتمع في زيادة الادخار.
- وفي كلتا الحالتين، فإن زيادة حجم الادخار المرغوب من المجتمع يؤدي إلى انخفاض الاســـتهلاك فانخفاض الطلب الكلي، ومن ثم انخفاض الدخل التوازني. وبالرغم من انخفاض الدخل التوازني أو تباطؤ الزيادة المتراكمة في الداخل، فإن المجتمع ينتهي إلى ادخار نفس المســتوى الســابق من الادخار، أي أن الادخار لم ينخفض مع انخفاض الدخل. وتلكم هي الظاهرة المعروفة (بلغز الادخار).

**(4)استنتاج الصيغة الرياضية للمضاعف:**

عرفنا سابقا أن معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل في صورتها التفضيلية هي

$$Y=\frac{1}{1-a_1}(a_o)-\frac{a_1}{1-a_1}(T_o)+\frac{1}{1-a_1}(I_o)+\frac{1}{1-a_1}(G_o) \quad \ldots\ldots (1)$$

كذلك عرفنا أن أي تغير في أي عنصـــر من عناصـــر الإنفاق الكلي ($I_0$) أو ($G_0$) أو($a_0$) أو تغير الضرائب الثابتة ($T_0$) فإنه يؤدي إلى تغير الدخل (Y) بمقدار مضاعف. وهذه هي فكرة المضاعف، التي أشرنا إليها سابقا.

أي أن المضاعف هو: التغير في الدخل \ التغير في أي عنصر من عناصر الإنفاق الكلي

الان بإدخال إشارة التغير(Δ) على طرفي المعادلة السابقة نجد مايلي:

$$\Delta Y=\frac{1}{1-a_1}(\Delta a_o)-\frac{a_1}{1-a_1}(\Delta T_o)+\frac{1}{1-a_1}(\Delta I_o)+\frac{1}{1-a_1}(\Delta G_o) \quad \ldots.(2)$$

ومن هذه المعادلة المكتوبة في صورة تغيرات نستطيع إيجاد عدد من مضاعفات الإنفاق الكلي الأتية:

أولا : مضاعف السياسات المالية:

**(أ) مضاعف الإنفاق الحكومي:**

لإيجاد المضـــاعف الحكومي، نفترض ثبات التغيرات الأخرى في المعادلة (2) ما عدا التغير في الإنفاق الحكومي.

أي نفترض أن $\Delta a_o = 0$

$\Delta T_o = 0$

$\Delta I_o = 0$

بينما $\Delta G_o \neq 0$

أي أن: $\Delta Y=\frac{1}{1-a_1}\Delta G_o$

**وبالتالي فإن مضاعف الإنفاق الحكومي =**

$$\frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الإنفاق الحكومي}}$$

أو المضاعف = $\frac{\Delta Y}{\Delta G}=\frac{1}{1-a_1}$

أو : $\frac{\Delta Y}{\Delta G}=\frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$

أو : مقلوب الميل الحدي للادخار = $\frac{\Delta Y}{\Delta G}$

فإذا كانت ($a_1 = 0.8$) والميل الحدي للادخار يساوي ( 0.2) وهذا يعني أن:

$\Delta Y / \Delta G = 1/0.2 = 5$

أي أن قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي = 5

أي أنه مقابل كل دينار واحد زيادة في الإنفاق الحكومي، يزيد الدخل أو يتضـــاعف خمس مرات الزيادة التي في الإنفاق الحكومي، (أي يزيد بمقدار خمســـة دينار لكل دينار زيادة في الإنفاق الحكومي)، اذن، فأنه كلما كانت قيمة الميل الحدي للادخار أكبر (قيمة الميل الحدي للاســـتهلاك أصـــغر) كانت قيمة المضاعف أقل، وعليه فإن تضاعف الدخل يكون بمقدار أقل (علاقة عكسية).

**(ب) مضاعف الضريبة الثابتة:**

بنفس التحليل والمنطق السابق، فإن مضاعف الضريبية الثابتة يمكن الوصول إليه على النحو الآتي:

$\Delta Y=(-a_1/1-a_1)\ \Delta T_0$

بعد افتراض ثبات التغيرات الأخرى في المعادلة السابقة

أو مضاعف الضريبية الثابتة = التغير في الدخل \ التغير في الضريبة الثابتة

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T_o} = \frac{-a_1}{1-a_1} \quad : \text{أو}$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T_o} = \frac{1}{1-a_1}(-a_1) \quad : \text{أو}$$

أي أن مضـاعف الضـريبة الثابتة يسـاوي سـالب الميل الحدي للاسـتهلاك مضـروبة في قيمة المضـاعف $(1/1-a_1)$، ومن مثالنا السابق، فإن مضاعف الضريبية الثابتة هو:

$\Delta Y/\Delta T_0 = -0.8/1-0.8 = -0.8/0.2 = -4$

أي أنه مع كل زيادة في الضـريبة الثابتة بمقدار دينار واحد، يؤدي ذلك إلى انخفاض الدخل بمقدار أربعة أمثال الزيادة في الضريبة الثابتة.

هذه النتيجة واضـحة، لأن زيادة الضـرائب الثابتة تؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح (Yd) وهذا يودي إلى انخفاض الاستهلاك من خلال دالة الاستهلاك وبمقدار $(a_1T_0)$.

إن انخفاض الاستهلاك يودي إلى انخفاض متراكم في الطلب الكلي (الإنفاق الكلي)، لأن الاستهلاك كما عرفنا هو مكون رئيس في الإنفاق الكلي، كذلك، فإن انخفاض الإنفاق الكلي يودي إلى انخفاض متراكم في الدخل وهكذا، من ناحية أخرى، لاحظ أن قيمة مضـاعف الضـريبة الثابتة أقل من مضـاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الإنفاق الاستثماري.

**(ت) مضاعف الميزانية المتوازنة**

كذلك نستطيع إيجاد مضاعف الميزانية المتوازنة من المعادلة (2) السابقة. ولكن ما المقصود أولا بالميزانية المتوازنة؟

عرفنا سابقا أن الحكومة تقوم بتمويل الإنفاق الحكومي من خلال الإيرادات العامة للدولة ولذا، فإن الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة للدولة تشكل ما يسمى بالميزانية العامة للدولة. وفي الغالب، فإن الضرائب بأنواعها المختلفة (الثابتة والنسبية او المباشرة والغير مباشرة) تشكل أهم مصدر للإيرادات العامة. وفي هذه الحالة فإن الميزانية العامة تأخذ إحدى صور ثلاث هي:

- الميزانية المتوازنة عندما يكون الإنفاق الحكومي مساويا تماما للضرائب، أو عندما G = T
- عجز الميزانية عندما يكون T <G
- الميزانية بفائض (فائض الميزانية ) عندما يكون G <T

لذلك فإن مضاعف الميزانية المتوازنة يرتبط بالصورة الأولى لها، فعندما يتغير الإنفاق الحكومي بمقدار معين، ويتم تمويل هذا التغير بمقدار مساو تماما من الضرائب الثابتة في مثالنا هذا، فإننا نعبر عن هذا التغير بالاتي: $\Delta G_0 = \Delta T_0$

أي أن الحكومة تمول الزيادة الإضافية في الإنفاق الحكومي ($\Delta G_0$) من خلال فرض ضرائب ثابتة جديدة ($\Delta T_0$) وبمقدار يساوي هذه الزيادة في الإنفاق. مما سبق نستطيع صياغة معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل على النحو الاتي:

$$\Delta Y=(-a_1/1-a_1)\ \Delta T_0 + (1/1-a_1)\ \Delta G_0$$

هذه الصياغة تعني أن التغير في الدخل يساوي حصيلة التغير في الدخل الناجم عن التغير في الإنفاق الحكومي ( $(1/1-a_1)\ \Delta G_0$ ) والتغير في الدخل (بالسالب) الناجم عن التغير في الضرائب الثابتة ( $-(a_1/1-a_1)\ \Delta T_0$ )، ولكن في حالة الميزانية المتوازنة، فإن ($\Delta G_0 = \Delta T_0$).

وبإدخال هذا الشرط في الصياغة السابقة نجد أن:

$$\Delta Y = \frac{-a_1}{1-a_1}\Delta G_o + \frac{1}{1-a_1}\Delta G_o$$

$$\Delta Y = \left(\frac{1-a_1}{1-a_1}\right)\Delta G_o \quad : \text{أو}$$

ولذا، فإن مضاعف الميزانية المتوازنة = التغير في الدخل / التغير في الإنفاق الحكومي

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G_o} = \frac{1-a_1}{1-a_1} = 1 \quad : \text{أو}$$

أي أن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي واحدة صحيحة. ولكن ماذا يعني هذا؟

أن مضاعف الميزانية المتوازنة يظل يساوي واحد صحيح مهما كانت قيمة الميل الحدي للاستهلاك.

وعليه، فإنه في ظل الميزانية المتوازنة حيث ( $\Delta G_0 = \Delta T_0$ ) تكون الزيادة في الدخل تساوي تماما الزيادة في الإنفاق الحكومي وتساوي تماما الزيادة في الضرائب الثابتة. أي أن:

$$\Delta Y = \Delta G_0 = \Delta T_0$$

لأن قيمة المضاعف تساوي واحدا صحيحا وبالتالي، فإنه لا يوجد زيادة مضاعفة في الدخل في حالة الميزانية المتوازنة.

**مثال:**

دعنا نفترض أن الحكومة قررت زيادة إنفاقها الحكومي بمقدار 100 مليون دينار ($\Delta G_0 = 100$)، وقررت تمويل هذا الإنفاق الزائد بفرض ضرائب جديدة تساوي 100 مليون دينار ($\Delta T_0 = 100$).

احسب التغير في الدخل في هذه الحالة؟ علما أن ( $a_1 = 0.8$ ).

عرفنا أن التغير في الداخل في حالة الميزانية المتوازنة هو:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-a_1}\Delta G_o - \frac{a_1}{1-a_1}\Delta T_o$$

$$\Delta Y = 5(100) - 4(100) = 100$$

أي أن التغير في الدخل = التغير في الإنفاق الحكومي - التغير في الضرائب.

أو : $\Delta Y = \Delta G_o = \Delta T_o$

**ثانيا: مضاعف الإنفاق الاستثماري:**

بما أن: $\Delta Y = (1/1-a_1)\ \Delta I_0$

بافتراض ثبات التغيرات الأخرى في تحديد المستوى التوازني للدخل السابق.

أو : $\Delta a_0 = \Delta G_0 = \Delta T_0 = 0$

إذن مضاعف الإنفاق الاستثماري = التغير في الدخل ÷ التغير الاستثمار التلقائي

او $\Delta Y / \Delta I_0 = 1/1-a_1$

لاحظ أن قيمة مضاعف الإنفاق الاستثماري = $1/1-a_1$ هي نفسها قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي، أي أن زيادة دينار واحد في الاستثمار التلقائي تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل مقدارها( $1/1-a_1$ ) فإذا كانت ( $a_1 = 0.75$) مثلا فإن ( $\Delta Y / \Delta I_0 = 4$ )

أي أن الداخل سيتضاعف أربع مرات الزيادة في الاستثمار التلقائي.

**ثالثا: مضاعف الاستهلاك التلقائي ($a_0$):**

مضاعف الاستهلاك التلقائي = التغير في الدخل \ التغير في الاستهلاك التلقائي

أو $\Delta Y / \Delta a_0 = 1/1-a_1$

**(5)العوامل المؤثرة في مضاعف الإنفاق الكلي:**

عرفنا أن مضـــاعف الإنفاق الكلي هو = التغير في الدخل \ التغير في أي عنصـــر من عناصـــر الإنفاق الكلي.

ومن معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل المكتوبة في صورة تغيرات وجدنا أنها:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-a_1}\Delta(a_o - a_1 T_o + I_o + G_o)$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-a_1}\Delta A_o \quad : \text{أو}$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta A_o} = \frac{1}{1-a_1} \quad : \text{أو}$$

حيث :

$$A_o = I_o + G_o + a_o + T_o$$

ومن الصـــياغة الأخيرة نجد أن قيمة المضـــاعف، وحجم أثر المضـــاعف على تغير الدخل يعتمد على عنصرين رئيسيين هما:

أ) قيمة الميل الحدي للاســـتهلاك (MPC) = $a_1$ ، فكلما كانت قيمة الميل للاســـتهلاك كبيرة، كانت قيمة المضاعف كبيرة وبالتالي كلما كان التغير الدخل أكبر.

لاحظ أن قيمة MPC تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقترب MPC من الواحد الصحيح كانت قيمة المضاعف كبيرة.

لنفترض أن MPC يأخذ ثلاث قيم هي (0.5 ، 0.8 ، 1).

أحسب قيمة مضاعف الإنفاق الكلي؟

$$\frac{1}{1-1} = \infty \quad ، \quad \frac{1}{1-.8} = 5 \quad ، \quad \frac{1}{1-\frac{1}{2}} = 2$$

ب) حجم التغير أي عنصر من عناصر الإنفاق الكلى ($T_0$ , $a_0$ , $G_0$ , $I_0$)، وكلما كان هذا التغير كبيرا كان أثره في الدخل التوازني أكبر وهكذا.

**(6)تطبيقات استخدام المضاعف:**

إن فكرة مضاعف الانفاق الكلي له أهمية كبيرة في تحليل سياسات الاقتصاد الكلي. ومن أبرز تطبيقات المضاعف ما يلي:

- يعتبر المضاعف وسيلة مهمة في تحليل أثر السياسات المالية والنقدية على الدخل التوازني، حيث يمكننا من تحديد حجم التغير في عناصر السياسات المالية اللازمة لإحداث تغيير مرغوب في الدخل التوازني.
- وفي مكان مناسب تقدم بعض التطبيقات التوضيحية لهذه الفقرة وخاصة عند مناقشة ودراسة الفجوة التضخمية والفجوة الركودية.
- المضاعف مهم في حساب التغيرات المختلفة للدخل التوازني بصورة عامة.

**(7)المضاعف وتوازن الدخل:**

**(حالات تطبيقية)**

من أجل توضيح أثر المضاعف وتوازن الدخل في اقتصاد مغلق سوف نقدم حالتين تطبيقيتين:

- الحالة الأولى تتعلق بتوضيح توازن الدخل في ظل نموذج اقتصادي كلي يؤدي فيه القطاع الحكومي دورا مؤثرا في الدخل من خلال الإنفاق الحكومي والضرائب الثابتة، وهي من السياسات المالية.
- الحالة الثانية تتعلق بتقديم نموذج كلي لتوضيح ظاهرة الادخار.

أ) التطبيق الأول

دعنا نفترض أن أمامنا مجموعة المعادلات السلوكية التي تصف نموذج الاقتصاد الكلي الأتية:

$C = 150 + 0.75\ yd$ , $Yd = Y - T_0$ , $G_0 = 100$ , $I_0 = 100$

والمطلوب ما يلي: إيجاد الدخل التوازني والاستهلاك والادخار في الحالات الأتية:

A) غياب الدور الحكومي (القطاع الحكومي) $T_0 = 0$ ، $G_0 = 0$

B) إضافة الدور الحكومي من خلال الإنفاق الكلي بمقدار 100 مليون دينار ($G_0 = 100$) وتمويله بالكامل من خلال فرض ضرائب ثابتة = 100 مليون($T_0 = 100$).

C) إيجاد الدخل التوازني في ظل تمويل جزئي للإنفاق الحكومي مقداره 50 مليون دينار($T_0 = 50$)

D) غياب الضرائب الثابتة ($T_0 = 0$) وتمويل الإنفاق الحكومي من مصادر غير ضريبية.

الحل :

( a ) حالة غياب القطاع الحكومي:

$$T_o = o \ , \ G_o = 0$$

- تذكر أن معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل التي تحصلنا عليها حسابياً هي:

$$Y = \frac{1}{1-a_1}[a_o - a_1 T_o + I_o + G_o]$$

ولكن في حالة غياب القطاع الحكومي، فإن المعادلة تصبح:

$$Y = \frac{1}{1-a_1}[a_o + I_o]$$

حيث : $T_o = G_o = 0$

إذن الدخل التوازني هو:

$$Y = \frac{1}{1-.75}[150+100]$$

أو : مليون ريال $Y = 4\ [250] = 1000$

- الاستهلاك عند الدخل التوازني هو:

مليون ريال $C = 150 + .75\ (1000) = 900$

- وكذلك الادخار هو:

$$S = Y - C = 1000 - 900 = 100$$

b – حالة $G_o = T_o = 100$ (حالة إضافة القطاع الحكومي).

- يلاحظ أن هذه الحالة تمثل حالة سياسة الميزانية المتوازنة حيث يتم تمويل الإنفاق الحكومي بمقدار من الضرائب الثابتة مساوٍ تماماً لحجم الإنفاق الحكومي.

- الدخل التوازني هو:

$$Y \frac{1}{1-.75}[150-.75(100)+100+100]$$

$$= \frac{1}{.25}[275] = (275) = 1100$$ مليون ريال

- الاستهلاك هو:

$$C = 150 + .75\ (1100 - 100) = 900$$ مليون ريال

- الادخار هو:

$$S = Y - C = (1100 - 100) - 900 = 100$$

- شرط التوازن:

الحقن = التسرب

$$S + T = I + G$$

أو : $100 + 100 = 100 + 100$

$$200 = 200$$

- أو شرط التوازن:

$$1100 = 900 + 100 + 100$$

- مضاعف الميزانية المتوازنة:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G_o} = \frac{1 - a_1}{1 - a_1} = \frac{.25}{.25} = 1$$

- نستطيع الحصول على حجم التغير في الدخل التوازني من خلال الآتي:

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - a_1} \Delta G - \frac{a_1}{1 - a} \bullet \Delta T_o$$

$$= 4\ (100) - 3\ (\ 100) = 100$$

وهذا يعني أن :

$$\Delta G = \Delta G_o = \Delta T_o = 100$$

وهذه حالة مضاعف الميزانية المتوازنة.

حيث: مضاعف الضريبة الثابتة:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T_o} = \frac{-a_1}{1 - a_1} = \frac{-.75}{.25} - 3$$

c – حالة التمويل الجزئي للإنفاق الحكومي:

$$T_o = 50,\ G_o = 100$$

- الدخل التوازني:

$$Y = 4\ [150 - .75\ (50) + 100 + 100]$$

$$= 4\ [312.5] = 1250$$ مليون ريال

- الاستهلاك هو:

$$C = 150 + .75\ (1250 - 50) = 1050$$

- الادخار هو:

$$S = Y - C = (1250 - 50) - 1050 = 150$$

حيث: مضاعف الإنفاق الحكومي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G_o} = \frac{1}{.25} = 4$$

d – حالة غياب الضرائب الثابتة ⟵ $T_o = 0$

يلاحظ في هذه الحالة أن الحكومة لم تعتمد على فرض ضرائب ثابتة لتمويل إنفاقها الحكومي كلياً أو جزئياً، حيث أُلغيت الضرائب الثابتة واعتمدت على مصادر أخرى للتمويل ليس هناك ضرورة أن تظهر في هذا النموذج.

- الدخل التوازني هو:

$$Y = 4\ [150 - .75\ (0) + 100 + 100]$$
$$= 4\ (350)\ \ 1400$$ مليون ريال

- الاستهلاك هو:

$C = 150 + .75\ (1400 - 0) = 1200$ مليون ريال

حيث $Y_d = Y$ لأن $T_o = 0$

- الادخار هو :

$$S = Y - C = 1400 - 1200 = 200$$

النتائج:

1- نلاحظ أن قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي في حالة d/c - 4 .

2- نلاحظ أن قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي في حالة (b) - 1 وهي حالة مضاعف الميزانية المتوازنة.

3- يلاحظ أن الدخل التوازني في حالة الميزانية المتوازنة لم يتضاعف إلا مرة واحدة مقارنة بمستوى الدخل التوازني في الحالة (a)، وهي (حالة غياب الدور الحكومي)، . ويعود السبب إلى أن مضاعف الميزانية المتوازنة - 1 وبالتالي فإن:

$$\Delta Y = \Delta G_o = \Delta T_o$$
$$100 = 100 = 100$$

حيث الدخل التوازني في الحالة (a) - 1000 (حالة غياب الدور الحكومي)

والدخل التوازني في حالة الميزانية المتوازنة (b) - 1100

$\Delta Y$ - 1100 -1000 = 100 ⟸ التغير في الدخل

4- يلاحظ أن الدخل التوازني قد ارتفع من 1000 مليون دينار في حالة غياب القطاع الحكومي إلى 1100 مليون دينار في حالة سياسة الميزانية المتوازنة (حالة b). ثم ارتفع النخل التوازني إلى 1250 مليون دينار في حالة انخفاض الضريبة الثابتة إلى (50) مليون دينار (حالة c) ثم ارتفع الدخل إلى 1400 في حالة انخفاض الضريبة إلى الصفر. ويعود السبب في ارتفاع الدخل التوازني في الحالات الثلاث إلى الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب الثابتة (المباشرة) حتى وصلت إلى الصفر في هذا المثال. ذلك أن انخفاض الضرائب يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح وبالتالي ارتفاع الاستهلاك فارتفاع الطلب الكلي الذي يؤدي إلى زيادة الدخل التوازني. والجدول (5.4) يلخص الحالات السابقة ونتائجها.

جدول (5.4) المضاعف وتوازن الدخل والدور الحكومي (تلخيص النتائج):

| الحالات | Y | C | S | $G_0$ | $T_0$ | $I_0$ | AD C+I+G |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| a : توازن الدخل في غياب الدور الحكومي $T_0 = G_0 = 0$ | 1000 | 900 | 100 | Zero | Zero | 100 | 1000 |
| b : الدور الحكومي في إطار الميزانية المتوازنة: $T_0 = G_p =$ 100 | 1100 | 900 | 100 | 100 | 100 | 100 | 1100 |
| c : الدور الحكومي في ظل $T_0$ = 50 | 1250 | 1050 | 150 | 100 | 50 | 100 | 1250 |
| d : الدور الحكومي في ظل غياب الضرائب الثابتة $T_0 = 0$ | 1400 | 1200 | 200 | 100 | Zero | 100 | 1400 |

التوضيح البياني للنموذج التطبيقي :

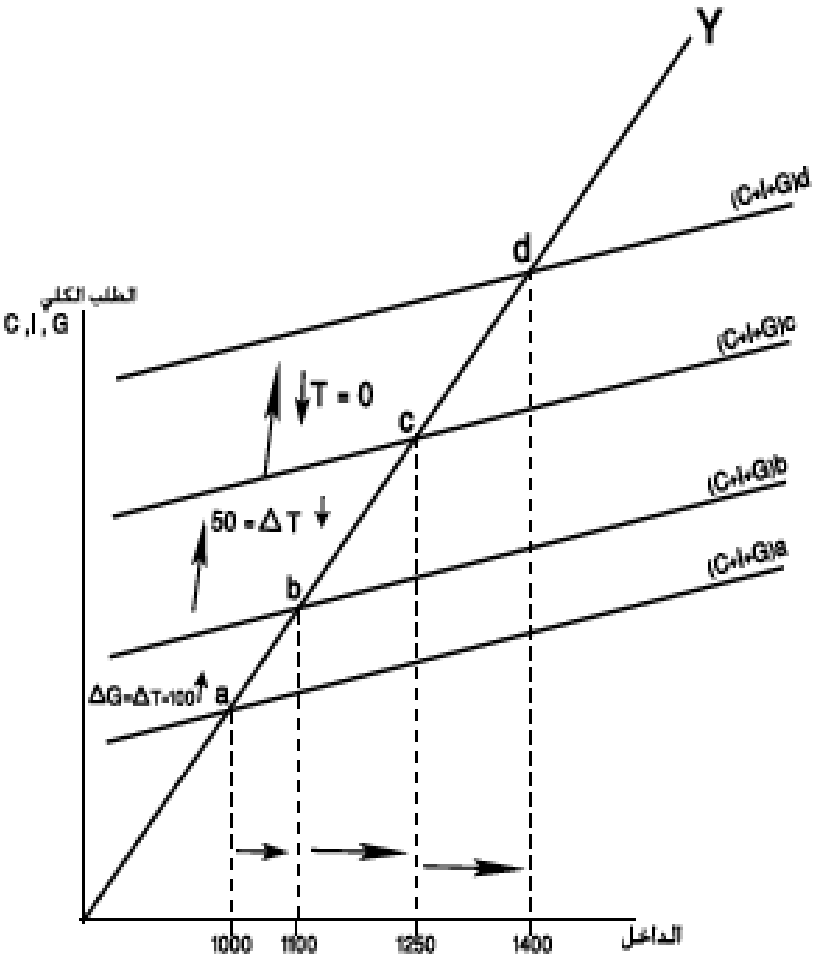


شكل ( 7.4 ) يبين كيف يؤدي إدخال القطاع الحكومي من خلال الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب الثابتة من 100 إلى 50 إلى صفر إلى زيادة الطلب الكلي وانتقال دالة الطلب الكلي إلى أعلى وبالتالي زيادة الدخل التوازني من الحالة a إلى b إلى c ثم إلى d .

ولكن يلاحظ أن الزيادة في الدخل من الحالة a إلى الحالة b لم تكن متضاعفة وإنما بقدر الزيادة في الإنفاق الحكومي لأن مضاعف الميزانية المتوازنة = 1

$\Delta y = \Delta G_o - \Delta T_o$

= 100

( ب ) التطبيق الثاني:

المضاعف ولغز الادخار وتوازن الدخل :

دعنا نفترض أن النموذج الاقتصادي الكلي لمجتمع ما هو:

$C = 100 + .9\ y_d$

$T_o = 0$

$G_o = 150$

$I_o = 200$

والمطلوب ما يلي:

1- حساب الدخل التوازني وفقاً لهذا النموذج.

2- حساب حجم الادخار.

3- إيجاد قيمة المضاعف (مضاعف الإنفاق الكلي).

4- إيجاد كل من الدخل التوازني والادخار عند مستوى الدخل التوازني في الحالتين التاليتين لدالة الاستهلاك:

أ- $C = 50 + .9\ y_d$

ب- $C = 100 + .5\ y_d$

5- تفسير النتائج التي تحصل عليها في الحالتين أ/ب وعلاقة ذلك بلغز الادخار، وتوضيح ذلك بيانياً.

**الحل:**

معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل التي تحصلنا عليها سابقاً:

$$Y = \frac{1}{1-a_1}[a_o - a_1 T_o + I_o + G_o]$$

أو : $Y = \frac{1}{1-.9}(100 - .9(0) + 200 + 150)$

$Y = 10\ (450) = 4500$ مليون ريال

- الاستهلاك هو:

$C = 100 + .9\ (4500) = 4150$ مليون ريال

- حجم الادخار عند المستوى التوازني للدخل هو:

$S = Y - C = 4500 - 4150 = 350$

- مضاعف الإنفاق الكلي $= \frac{1}{1-a_1} = \frac{1}{.1} = 10$

- الدخل التوازني في الحالتين أ ، ب لدالة الاستهلاك :

- نلاحظ أن دالة الاستهلاك في الحالة ( أ ) تختلف عن دالة الاستهلاك الأصلية فيما يتعلق بالاستهلاك التلقائي $(a_o)$.

حيث يعكس هذا الاختلاف رغبة هذا المجتمع في تخفيض الاستهلاك التلقائي بمقدار 50 مليون من أجل زيادة حجم الادخار، أي: أن المجتمع قرر تخفيض الاستهلاك التلقائي من أجل زيادة حجم الادخار.

- كذلك يلاحظ أن المجتمع يرغب في زيادة حجم الادخار في الحالة (ب) من خلال تخفيض الميل الحدي للاستهلاك $(a_1)$. حيث أصبح في الحالة ب = (.5) وهو أقل من (.9 ) في الحالة الأصلية.

إن انخفاض الميل الحدي للاستهلاك يعني زيادة الميل الحدي للادخار من (.1) في الحالة الأصلية إلى (.5) في الحالة ب.

- لذلك، عندما نحسب الدخل التوازني في هاتين الحالتين، ينبغي أن لا ننسى ماذا تعني النتائج التي نحصل عليها بالنسبة لظاهرة لغز الادخار.
- إذن الدخل التوازني في الحالة (أ ) هو:

$$Y = \frac{1}{1-.9}(50-.9(0)+200+150)$$
$$= \frac{1}{.1}(400)$$
$$= 10\ (400) = 4000$$

- الاستهلاك هو:

$$C = 50 + .9\ (4000) = 3650$$

- ويكون حجم الادخار في الحالة ( أ ) هو:

$$S = Y - C = 4000 - 3650 = 350$$

الدخل التوازني في الحالة (ب) هو:

$$Y = \frac{1}{1-a_1}(a_o - a_1 T_o + I_o + G_o)$$

أو :

$$Y = \frac{1}{1-\frac{1}{2}}\left(100 - \frac{1}{2}(0) + 200 + 150\right)$$

$$Y = \frac{1}{\frac{1}{2}}(450) = 2(450) = 900 \text{ مليون}$$

- الاستهلاك هو:

$$C = 100 + ½\ (900) = 550$$

- ويكون حجم الادخار في الحالة (ب) هو:

$$S = Y - C = 900 - 550 = 350$$

- قيمة المضاعف $\frac{1}{\frac{1}{2}} = \frac{1}{1-\frac{1}{2}} = \frac{1}{1-a_1}$

5 -

ومن أجل تفسير النتائج التي تحصلنا عليها، دعنا نلخص تلك النتائج أولاً في جدول ( 6.4) .

جدول ( 6.4) : المضاعف وتوازن الدخل ولغز الادخار (تلخيص).

| الحالات | الدخل التوازني Y | الاستهلاك C | حجم الادخار S | قيمة المضاعف |
|---|---|---|---|---|
| الحالة الأصلية (الأولى) | 4500 | 4150 | 350 | 10 |
| الحالة (أ) | 4000 | 3650 | 350 | 10 |
| الحالة (ب) | 900 | 550 | 350 | 2 |

**النتائج**

1- الدخل التوازني انخفض من (4500) وفي الحالة الأصلية إلى (4000) في الحالة (أ) بسبب رغبة المجتمع في تخفيض الاستهلاك التلقائي بمقدار 50 مليون من أجل زيادة حجم الادخار بمقدار (50) مليون دينار.

حيث أدى انخفاض الاستهلاك التلقائي إلى انخفاض الطلب الكلي، وبالتالي انخفاض الدخل التوازني. وبالرغم من انخفاض الدخل التوازني إلا أن الادخار ظل ثابتا عند مستواه السابق في الحالة الأصلية (350) وقد تحصلنا على هذه النتيجة بالرغم من انخفاض الدخل التوازني بمقدار 500 مليون وانخفاض الاستهلاك بمقدار 500 مليون مقارنة بالحالة الأصلية.

إذن يوجد هنا تناقض وهو ثبات الادخار بالرغم من انخفاض الاستهلاك وانخفاض الدخل التوازني وثبات قيمة المضاعف = 10. وهذه هي الظاهرة التي تعرف بظاهرة الادخار او الغر الادخار.

2- ويمكننا استنتاج ظاهرة لغز الادخار، من خلال مقارنة نتائج الحالة (ب) مع نتائج الحالة الأصلية الأولية، حيث نلاحظ انخفاض الدخل التوازني بمقدار 3600 مليون من 4500 في الحالة الأصلية إلى 900 مليون في الحالة ب.

كذلك انخفاض الاستهلاك بمقدار 3600 مليون من 4150 في الحالة الأصلية إلى 550 في الحالة (ب). ومع ذلك فقد ظل حجم الادخار ثابتا عند مستواه السابق في الحالة الأصلية أوفي2 الحالة (أ) = 350 مليون دينار، ومرة أخرى فإن وقوع هذه الحالة إنما تعكس وجود ظاهرة لغز الادخار.

لاحظ أيضا أن المجتمع في الحالة (ب) قرر تخفيض حجم الاستهلاك من أجل زيادة حجم الادخار، وذلك من خلال زيادة الميل الحدي للادخار إلى (2\1) بدلا عن (0.1) في الحالة الأصلية، وقد أدى هذا

الأمر إلى انخفاض قيمة المضـــاعف من (10) إلى (2) في الحالة (ب). وقد أدى هذا الأمر (انخفاض قيمة المضاعف) إلى انخفاض كبير في الدخل التوازني، ومع ذلك فقد ظل حجم الادخار ثابتا.

**الخلاصة**

إن ظاهرة لغز الادخار تحدث عندما يظل حجم الادخار ثابتا عند مســـتوياته الســـابقة بالرغم من رغبة المجتمع في زيادة حجم الادخار ســـواء من خلال تخفيض حجم الاســـتهلاك التلقائي ($a_0$) أو من خلال زيادة الميل الحدي للادخار وتخفيض قيمة المضاعف. والشكل البياني (8.4) يوضح ذلك.

شكل (a.8.4)

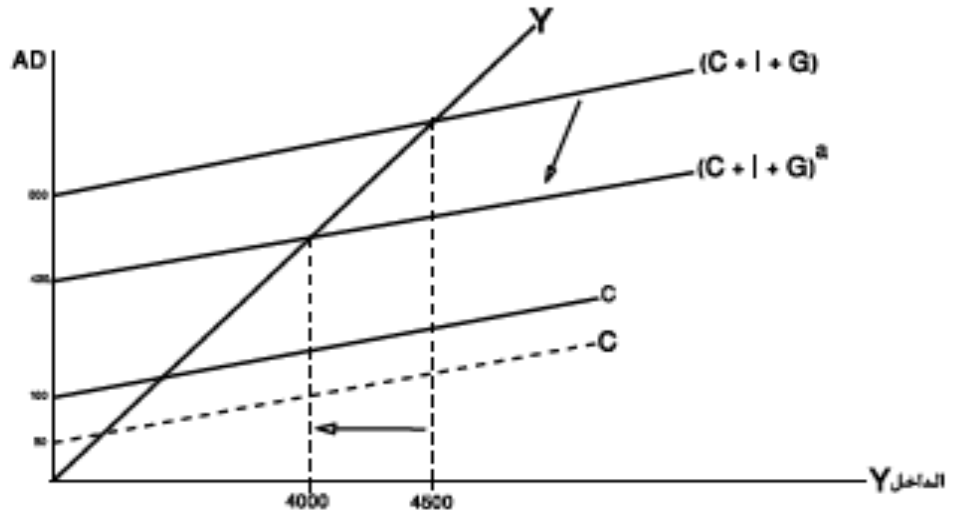


شكل (b.8.4)

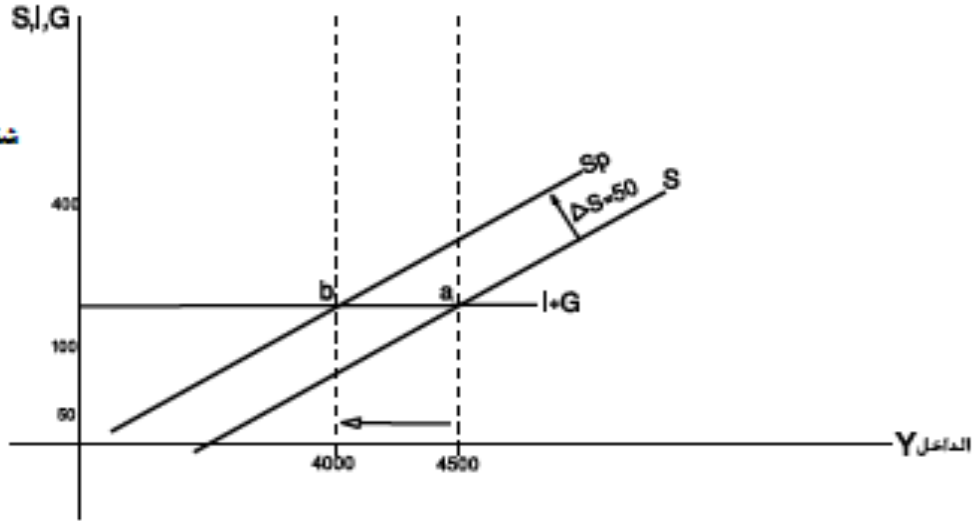

تفسير الشكل (8.4):

تنتقل دالة الطلب الكلى في الحالة الأصلية (C+I+G) إلى أسفل إلى $(C+I+G)^a$ ظل ثبات ميل منحنى الطلب الكلي، لأن ميل دالة الاستهلاك ثابت، لأن التغير في الادخار تم من خلال تخفيض حجم الاستهلاك التلقائي ($a_0$). لاحظ أن القاطع الرأسي لدالة الطلب الكلي قد انخفض من 450 إلى 400 بسبب انخفاض الاستهلاك التلقائي من 100 إلى 50

أما الرسم الأسفل (b.9.4) فيوضح أن زيادة الادخار المرغوب بمقدار (50) أدى إلى انتقال منحنى الادخار إلى أعلى ($S_p$) بصورة موازية للمنحنى (S) الأصلي، ولم يتغير ميل منحنى الادخار، وإنما تغيرت نقطة تقاطع هذا المنحنى مع منحنى (I+G) من النقطة (a) إلى النقطة (b) عند مستوى توازني أقل للدخل، وعند مستوى ثابت من الادخار عند هذا المستوى وفي ظل ثبات الميل الحدي للادخار وثبات قيمة المضاعف.

**لغز الادخار بيانيا (الحالة ب)**

انظر شكل (a.9.4)

تفسير الشكل في الرسم الأعلى ( a.4 . 9) يظل القاطع الرأسي لدالة الطلب الكلي كما هو عند (450)، ولكن ميل دالة الطلب الكلي يتغير حيث ينخفض الميل من (0.9) إلى (2\1) وهذا بسبب انخفاض ميل دالة الاستهلاك (انخفاض الميل الحدي للاستهلاك من (0.9) إلى (2\1). ويؤدي انخفاض ميل دالة الطلب الكلي إلى استدارة منحنى الطلب إلى أسفل إلى $(C + I + G)^b$ قاطعا خط الدخل عند النقطة (b) وعند مستوى توازني أقل.

أما الرسم الأسفل (b.9.4) فيوضح أن زيادة الميل الحدي للادخار من (0.1) إلى (2\1) (من أجل زيادة حجم الادخار المرغوب) يؤدي إلى زيادة ميل منحنى الادخار واستدارة المنحني إلى أعلى (S) ، ولكنه يقطع المنحنى (I+G) عند النقطة (b) وعند مستوى توازني أقل 900 في ظل ثبات الادخار عند 350.

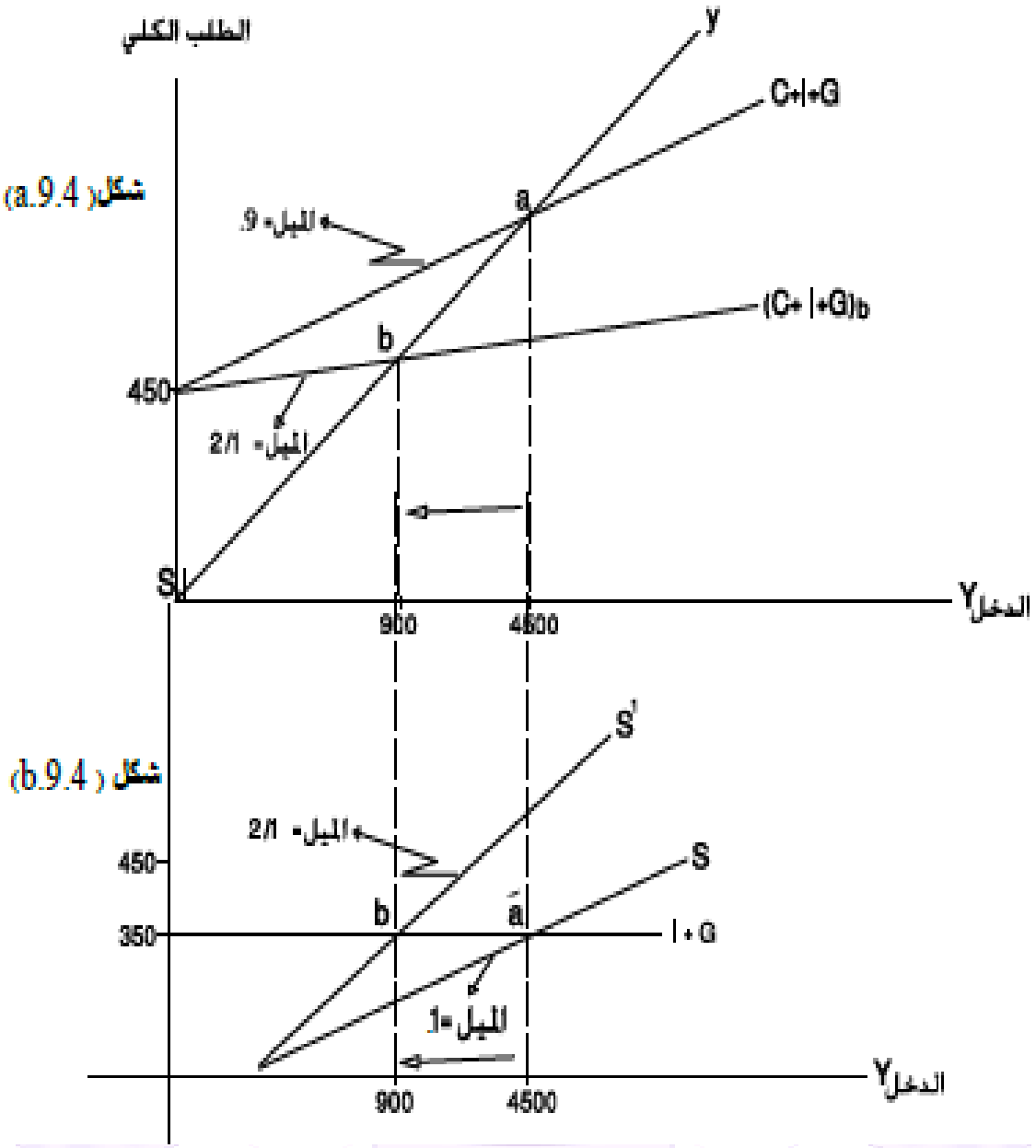
الطلب الكلي
Y
C+I+G
شكل( a.9.4)
a
الميل= .9
(C+ I+G)b
b
450
الميل= 1/2
S
Y الدخل
900
4500
S'
شكل ( b.9.4)
الميل= 1/2
450
S
b
a
350
I + G
الميل=1
Y الدخل
900
4500

جامعة تكريت

# الفصل الخامس

# السياسات المالية والتوازن المرغوب للدخل

**تمهيد:**

ناقشنا في الفصول السابقة الطريقة التي يتم بها تحديد المستوى التوازني للدخل في اقتصاد مغلق يتكون من ثلاث قطاعات، وكذلك في اقتصاد مفتوح يتكون من أربع قطاعات، وخلال تلك الدراسة تم مناقشة شرطي توازن الدخل القومي وهما:

- شرط الإنفاق الكلي = الدخل أو (الطلب الكلي = العرض الكلي)
- وشرط الحقن = التسرب

وعرفنا كذلك أن هذين الشرطين يمثلان طريقتين (أو أسلوبين) لتحديد المستوى التوازني للدخل.

ولكن السؤال هو: إلى أي مدى يكون توازن الدخل الفعلي مرغوبا في المجتمع؟

إن الهدف التعليمي لهذا الفصل هو تحديد ما إذا كان توازن الدخل الفعلي هو ذلك المستوى من الدخل الذي يكون مرغوبة ومقبولا في المجتمع، بمعنى أنه ذلك الدخل الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع، وأنه لا توجد اختلالات اقتصادية كلية مقترنة بذلك المستوى من الدخل التوازني الفعلي، إضافة إلى ذلك، فإن هذا الفصل يهدف إلى تحليل دور وأثر السياسات المالية وأثرها في توازن الدخل، وبالتالي تغير توازن الدخل في الاتجاه المرغوب والمحقق للاستقرار الاقتصادي.

وبصورة محددة، فإن هذا الفصل يهتم بتمكين الطالب من استيعاب القضايا والموضوعات التالية:

أولا: مفهوم التوازن المرغوب للدخل القومي

ثانيا: دور السياسات المالية في التأثير في التوازن المرغوب للدخل ومنها:

- دور السياسات المالية في معالجة الفجوة الركودية
- دور السياسات المالية في معالجة الفجوة التضخمية.

**اولا: طبيعة ومفهوم التوازن المرغوب للدخل القومي**

عرفنا سابقا أن الدخل التوازني الفعلي الذي يتم تحديده في فترة زمنية معينة (سنة) ليس هو بالضرورة الدخل الكامن الذي يتحقق في ظل التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، أي أن الدخل التوازني الفعلي قد يتحقق في ظل وجود موارد عاطلة أو بطالة في بعض عناصر الإنتاج أو كليهما.

وبمعنى آخر، قد يتحقق توازن للدخل في ظل وجود اختلالات كلية يعاني منها الاقتصاد متمثلة في وجود بطالة أو تضخم أو كليهما معا.

## 1. العلاقة بين الدخل الفعلي والدخل الكامن:

إن ما يقصد بتوازن الدخل المرغوب هو ذلك المستوى من الدخل الفعلي الذي يتحقق عند التشغيل الكامل للموارد، وعندئذ يسمى هذا الدخل بالدخل الكامن أو ناتج التوظيف الكامل للموارد، ومن ناحية أخرى، فإن حالة تحقيق دخل أو ناتج التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية هي حالة واحدة قد تتحقق في الأجل الطويل، من بين حالات أخرى ينحرف فيها الناتج (الدخل) الفعلي عن الناتج (الدخل الكامن)، وعندما يعاني الاقتصاد من هذا الانحراف، فإنه بذلك يعاني من اختلالات اقتصادية كلية. وبصورة محددة، يمكن القول إن هناك حالتين يحدث فيهما هذا الانحراف، وهما:

### أ- حالة توازن الدخل عند مستوى أقل من مستوى الدخل الكامن:

وفي هذه الحالة يعاني الاقتصاد من ما يسمى بالفجوة الركودية، إذ يكون فيها الطلب الكلي الفعلي أقل من الطلب الكلي المرغوب اللازم لبلوغ الناتج (الدخل) الكامن، وفي هذه الحالة يتراكم المخزون من السلع والخدمات نتيجة عدم القدرة على تصريف هذا الناتج، مما يؤدي إلى انخفاض وتيرة الإنتاج ، ثم حدوث مشكلة البطالة أو تفاقمها.

### ب-حالة توازن الدخل الفعلي عند مستوى أكبر من مستوى الدخل الكامن

في هذه الحالة يعاني الاقتصاد من ما يسمى بالفجوة التضخمية التي يكون فيها الطلب الكلي الفعلي أكبر من الطلب الكلي المرغوب اللازم للحفاظ على مستوى الدخل الكامن، ويحدث كنتيجة لذلك تصاعد الأسعار، وزيادة معدل التضخم مما يسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

**مثال:**

دعنا نوضح العلاقة بين الدخل التوازني الفعلي وبين مستوى الدخل الكامن، بعرض بعض الأرقام الافتراضية الآتية:

نفترض أن مستوى الدخل التوازني المحقق فعليا خلال ثلاث فترات زمنية هو على النحو التالي:

الفترة الأولى: الدخل الفعلي = 4000 مليون دولار

الفترة الثانية: الدخل الفعلي = 5000 مليون دولار

الفترة الثالثة: الدخل الفعلي = 7000 مليون دولار

لنفترض الآن أن الدخل (الناتج) الكامن، الذي يحقق التشـغيل الكامل لعناصـر الإنتاج هو 5000 مليون دولار، والآن، ماذا نستنتج من هذه الأرقام؟

نلاحظ أن الاقتصـــاد يعاني من فجوة ركوديه في الفترة الأولى حيث الدخل الفعلي هو أقل من الدخل الكامن.

أو 4000 أقل من 5000

حيث حجم الفجوة الركودية = 1000 مليون دولار

ونلاحظ ذلك، أن الاقتصـاد يعاني من فجوة تضـخمية في الفترة الثالثة حيث الدخل الفعلي أكبر من الدخل الكامن.

أو 7000 أكبر من 5000

حيث حجم الفجوة التضخمية = 2000 مليون دولار

وأخيرا نلاحظ أن هناك حالة واحدة للدخل الفعلي يكون مســـاويا للدخل الكامن وهي الحالة التي أنجزها المجتمع في الفترة الثانية، حيث لا توجد فجوة تضـــخمية أو ركوديه في هذه الحالة بل تعكس هذه الحالة وجود الاستقرار الاقتصادي.

**الخلاصة:**

يعاني الاقتصـاد من اختلالات اقتصـادية كلية عندما يواجه الفجوة الركودية والفجوة التضـخمية بينما يتمتع المجتمع بالاســـتقرار الاقتصـــادي عندما يكون قادرا على تخفيض توازن الدخل القومي عند المســـتوى المرغوب والمقبول وهو دخل التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية

جامعة تكريت

## 2. التوضيح البياني للاختلالات الكلية:

### أ) حالة الفجوة الركودية:

يبين شكل ( 1.5) هذه الحالة كما يلي:

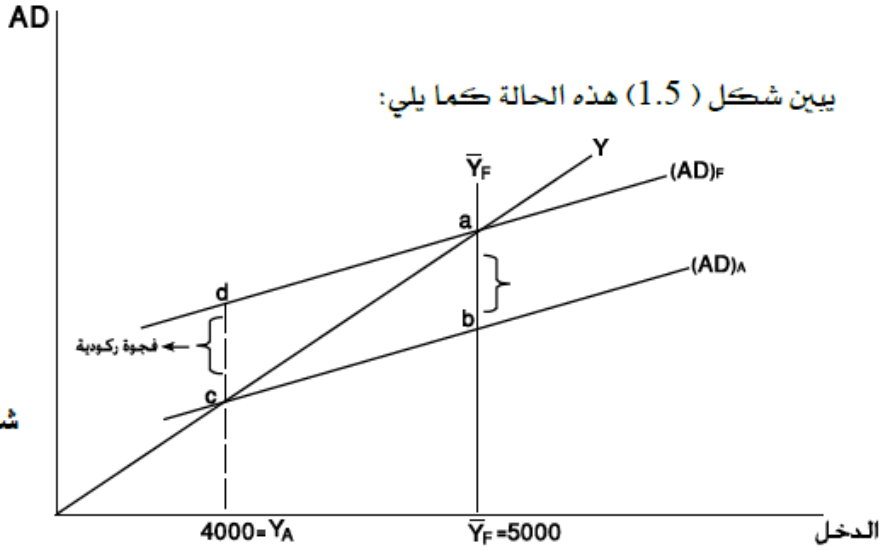


شكل (1.5)

توازن الدخل الفعلي ($Y_A$) يتم عند تقاطع الطلب الكلي الفعلي ($AD_A$) مع خط الدخل (Y) وذلك عند النقطة (C) حيث ($Y_A$) = 4000

يلاحظ أن دخل التوظيف التشـــغيل الكامل العناصـــر الإنتاج (الدخل الكامن) يتحقق عند الخط الرأســي($Y_FY_F$) وهو المســتوى الذي ينبغي أن يكون مقترنا مع منحنى الطلب الكلي ($AD_F$) عند النقطة (a)، ونلاحظ أن منحنى الطلب الكلي الفعلية ($AD_A$) هو أقل من منحنى الطلب الكلي المرغوب ($AD_F$) اللازم لبلوغ مستوى الدخل الكامن $Y_F$= 5000.

أي أن هناك فجوة ركوديه مقدارها = 1000 مليون دولار وتســاوي المســافة الرأســية (ab) أو المســافة الرأسية (cd)، وبمعنى آخر فإنه إذا أراد المجتمع بلوغ مستوى الدخل الكامن ($Y_F$) فإن على هذا المجتمع أن يغير نقطة توازن الدخل الفعلي ($Y_A$) من النقطة (C) إلى النقطة (a).

أي أن عليه أن يزيد الطلب الكلي الفعلي حتى يصـــل إلى مســـتوى المطلب الكلي ($AD_F$) اللازم لتحقيق مســـتوى الدخل الكامن عند النقطة (a)، وبيانيا فإن هذا يتطلب أن تنتقل دالة الطلب الكلي من المســـتوى ($AD_A$) إلى أعلى، أي إلى منحنى الطلب الكلي ($AD_F$).

ولزيادة الطلب الكلي الفعلي للقضاء على الفجوة الركودية والوصول إلى مستوى توازن الدخل الكامن، فإن هذا يتطلب سياسات مالية توسعية وسياسات نقدية توسعية، أي زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كليهما وكذلك زيادة عرض النقود.

**ب) حالة الفجوة التضخمية:**

يوضح شكل (2.5) هذه الحالة كما يلي:

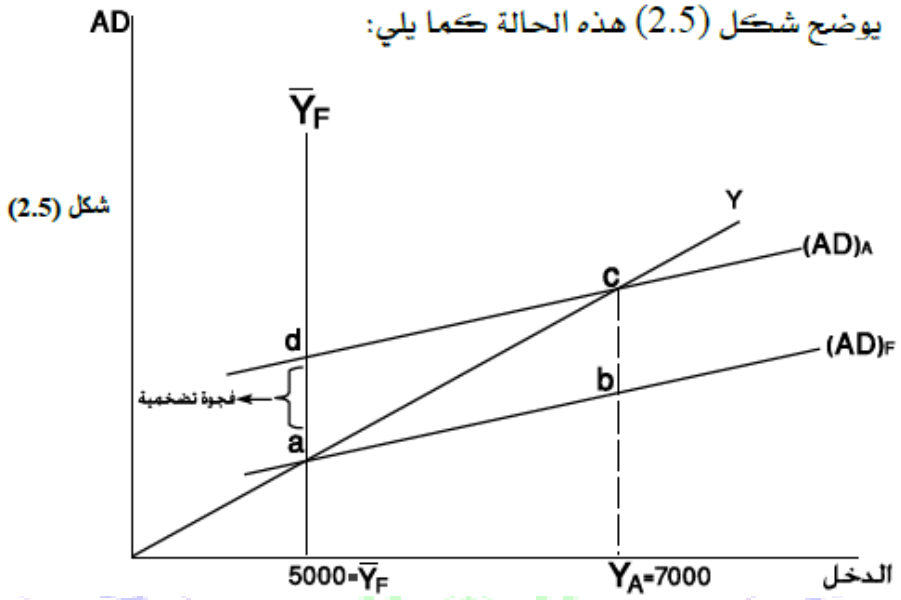


شكل (2.5)

يمثل الخط الرأسي ($Y_FY_F$) مستوى الدخل (الناتج) الكامن عند التشغيل الكامل لعناصر وموارد الإنتاج، حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي المرغوب ($AD_F$) مع خط الدخل عند النقطة (a)، وتمثل النقطة (a) نقطة توازن الدخل المرغوب، ولكن نلاحظ أن منحنى الطلب الكلي الفعلي المحقق ($AD_A$) يتقاطع مع خط الدخل عند النقطة (C) حيث يحدث عندها توازن الدخل الفعلي $Y_A$ = 7000.

أي أننا نلاحظ أن منحنى الطلب الكلي الفعلي ($AD_A$) أكبر من منحنى الطلب الكلي المرغوب ($AD_F$) اللازم لتحقيق مستوى الدخل الكامن ($Y_F$)، ولذلك فقد تحقق توازن فعلي للدخل ($Y_A$) هو أكبر من التوازن المرغوب للدخل ($Y_F$).

أي أن الاقتصاد يواجه فجوة تضخمية مقدارها المسافة الرأسية (ad) أو المسافة الرأسية (cb) مقدارها (2000) مليون دولار في مثالنا هذا، فإذا أراد المجتمع القضاء على الفجوة التضخمية والعودة إلى مستوى دخل التشغيل الكامل عند النقطة (a) على الخط الراسي ($Y_FY_F$) ، فإن على هذا المجتمع أن يغير من نقطة توازن الدخل الفعلي عند النقطة (c) والانتقال إلى نقطة توازن الدخل المرغوب عند النقطة (a).

أي أن دالة الطلب الكلي الفعلي ($AD_A$) في شـكل (5-2) ينبغي أن تنتقل إلى أسـفل حتى تصـل إلى مستوى الطلب الكلي المرغوب ($AD_F$) اللازم للحفاظ على مستوى الدخل الكامن ($Y_F$) عند النقطة (a)، أي أن منحنى الطلب الكلي ينبغي أن ينتقل إلى أسـفل حتى يبلغ المسـتوى ($AD_F$) بدلا عن المسـتوى ($AD_A$)

ولتخفيض الطلب الكلي الفعلي من أجل تحقيق الدخل الكامن، فإن هذا يتطلب تطبيق سـياسـات مالية انكماشـية وسـياسـات نقدية انكماشـية، أي تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضـرائب أو كليهما أو تخفيض عرض النقود.

**ثانيا: دور السياسات المالية في القضاء على اختلالات الاقتصاد الكلي**

عرفنا أن كل توازن للدخل الفعلي قد لا يكون هو التوازن المرغوب والمقبول، وذلك عندما يكون هذا التوازن أقل من التوازن المرغوب للدخل او أكبر منه، أي عندما يكون الدخل الفعلي أقل من الدخل الكامن أو أكبر، حيث يقترن هذا الوضـع باختلالات كلية متمثلة في الفجوة الركودية أو الفجوة التضـخمية/ وفي هاتين الحالتين ينبغي على المجتمع أن يغير من هذه الأوضـاع التوازنية غير المرغوبة بهدف الوصـول إلى مسـتوى التوازن المرغوب للدخل القومي الذي يحقق التشـغيل الكامل للموارد، وبصـورة محددة، فإن الدوافع الأساسية لتغيير توازن الدخل هي:

- القضاء على الفجوة الركودية.
- القضاء على الفجوة التضخمية.
- إحداث تغيير مسـتمر في توازن الدخل من أجل ضـمان نمو اقتصـادي قابل للاسـتمرار ويؤمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

## 1. طبيعة السياسات المالية

تُعرف السياسات المالية: هي مجمل السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بالإنفاق الحكومي والضرائب بهدف التأثير في الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) وتحقيق التوازن المرغوب للدخل بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للمجتمع.

إن التعريف السـابق يشـير إلى عدد من السـمات والخصـائص المتعلقة بدور وطبيعة السـياسـات المالية وأهمها ما يلي:

1) للسياسات المالية أهداف اقتصادية واجتماعية منها:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن أبرز معالم هذا الهدف هو مكافحة البطالة والتضخم.
- تحقيق توازن مرغوب للدخل يمكن من تحقيق نمو اقتصـــادي مرتفع ومرغوب عند التشـــغيل الكامل والكفو لموارد وعناصر الإنتاج في المجتمع.
- تحقيق الاستقرار والعدل الاجتماعي بالتركيز على قضايا إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع

2) ان الهدف الوسيط للسياسات المالية هو التأثير في عناصر الإنفاق الكلي (الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الإنفاق الخارجي).

وبمعنى آخر، إدارة الطلب الكلي الفعلي والسـيطرة على تقلباته وبما يمكن من تحقيق المسـتوى المرغوب للطلب الكلي ($AD_F$) اللازم لتحقيق دخل التشـغيل الكامل الموارد المجتمع، وقد عرفنا سـابقا أن تقلبات الطلب الكلي الفعلي هي التي تسبب انحراف الدخل الفعلي (التوازني) عن مستوى الدخل الكامن والمرغوب في المجتمع، فعندما يكون الطلب الكلي الفعلي أقل من الطلب الكلي المرغوب، يتحقق توازن للدخل الفعلي أقل من الدخل المرغوب، وهذه هي الفجوة الركودية. وعندما يكون الطلب الكلي الفعلي أكبر من الطلب الكلي المرغوب، يتحقق توازن للدخل الفعلي أكبر من الدخل المرغوب وهذه هي الفجوة التضخمية، أي أن قصـــور الطلب الكلي الفعلي ســـبب وجود البطالة، وعندما يكون هنالك فائض في الطلب الكلي الفعلي، فإن هذا يسبب التضخم.

ولذلك فإن الهدف الوسيط للسياسات المالية هو تحفيز الطلب الكلى في حالة قصوره وتحجيمه في حالة الفائض، وبما يمكن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3) إن أدوات السياسة المالية تشمل عنصرين أساسيين هما: الإنفاق الحكومي والضرائب:

- الإنفاق الحكومي ($G_0$) : يشمل مشتريات الحكومة للسلع والخدمات الاستهلاكية والإنفاق على السلع الاسـتثمارية وإنشـاء البنى التحتية والفوقية للاقتصـاد القومي، إضـافة إلى التحويلات والإعانات التي تقدمها الحكومة للأفراد ضمن سياسة إعادة توزيع الدخل.
- أما الضرائب وهي تشكل المصدر الأساسي للإيرادات الحكومية في الدول المتقدمة، فإنها تشمل أنواعا منها:
- الضرائب على الدخول الشخصية.
- الضرائب على المرتبات والأجور والمكافآت.
- ضرائب المبيعات.

- ضرائب على دخول الشركات وأرباحها.
- ضرائب التجارة الخارجية.

4) إن أدوات السياسة المالية التي ذكرناها سابقا، هي في الواقع تمثل أدوات الموازنة العامة للدولة، ولذا فإن الموازنة العامة للدولة تعتبر الأداة الأساسية والرئيسة بيد الحكومة للتأثير في حركة واتجاه الاقتصاد القومي ومعالجة الاختلالات الاقتصـــادية الكلية، وتحقيق الاســـتقرار الاقتصـــادي. ويمكننا التعرف على اتجاه السياسات المالية من خلال فحص حالة الموازنة العامة للدولة:

- فعندما يكون هنالك عجز في الموازنة العامة، أي أن الإنفاق الحكومي أكبر من الإيرادات العامة (الضـريبة مثلا) أو ($G_0 > T_0$)، فإننا نستنتج أن اتجاه السـياسـات المالية هو اتجاه توسـعي، وهي الحالة التي يكون هدف الحكومة هو تحفيز الطلب الكلي الفعلي لمعالجة الفجوة الركودية.
- أما عندما تكون الموازنة العامة في حالة فائض، أي أن الإنفاق الحكومي أقل من الإيرادات العامة أو ($G_0 < T_0$)، فإننا نستنتج أن اتجاه السياسات المالية هو اتجاه انكماشي، أي أن الحكومة تهدف إلى تحجيم الطلب الكلي الفعلي لمعالجة الفجوة التضخمية.
- وهناك حالة توازن الموازنة العامة عندما يكون الإنفاق الحكومي يســـاوي الإيرادات الحكومية أو ($T_0=G_0$) على أن هدف تحقيق توازن الموازنة قد لا يكون هو الهدف المرغوب، لأن هذه الحالة تشير إلى أن دور الموازنة العامة هو دور حيادي ليس له علاقة بإدارة الطلب الكلي والتأثير في تقلباته، وهو ما يعني حياد دور الدولة في النشـاط الاقتصـادي، غير أن كثيرا من الاقتصـاديين (المدرسـة الكينزية وأنصارهم) يفضل حالة عدم توازن الموازنة، وينطلقون في هذا الرأي من مبررات منها:

أن اتجاهات الإنفاق الحكومي واتجاهات السـياسـات الضـريبية ينبغي أن تتحدد وفقا لمتطلبات إدارة الطلب الكلي والســـيطرة على تقلبات الإنفاق الكلي، وليس من مجرد الرغبة في تحقيق توازن الموازنة العامة للدولة.

5) إن كفاءة الســـياســـات المالية وفاعليتها في التأثير في تقلبات الطلب الكلي تعتمد على عدد من العوامل أهمها:

- الاختيار المناسب للوقت الذي تجري فيه التغيرات في السياسات المالية.
- الدراسـة الدقيقة للأثار الجانبية للتغيرات في السـياسـات المالية، التي قد تولد آثار ثانوية في الأسـواق ومنها أســـواق التمويل والإنفاق الاســـتثماري للقطاع الخاص، إضـــافة إلى حجم العبء والتكاليف

الاجتماعية على الأفراد الناجمة عن تغيير نظم وسياسات الضرائب أو تحويل الإنفاق الحكومي من تخصيص معين إلى تخصيص أخر يسيب آثارا ضارة بالفقراء.

**2. دور السياسات المالية في معالجة الفجوة الركودية (تطبيق)**

نفترض الان أن حجم الفجوة الركودية في الدخل = 1000 مليون دولار (مثالنا السابق)، والمطلوب هو زيادة الدخل الفعلي بهذا المقدار من أجل الوصول إلى حجم الدخل الكامن، وهو دخل التوظيف الكامل التي افترضناه سابقا أنه = 5000 مليون دولار. أي أن المطلوب هو أن يتغير الدخل التوازني الفعلي بمقدار 1000 مليون دولار.

عرفنا سابقا أن السياسات المالية الملائمة لزيادة الدخل وغلق الفجوة الركودية هو:

- إما زيادة الإنفاق الحكومي.
- أو تخفيض الضرائب.
- أو كليهما.

ولكن السؤال المهم هو: ما حجم الزيادة في الإنفاق الحكومية؟ أو ما حجم التخفيض في الضرائب اللازمين لزيادة الطلب الكلي، ثم زيادة الدخل بمقدار 1000 مليون ؟ ثم ما شروط نجاح السياسات المالية التوسعية في تحقيق هدف غلق الفجوة الركودية؟

**الحل:**

**أ) زيادة الإنفاق الحكومية**

أن فكرة المضاعف تساعدنا في تحديد حجم التغير في السياسات المالية. وأن معادلة مضاعف الإنفاق الحكومي التي تحصلنا عليها سابقا هي:

$$\frac{\Delta y}{\Delta G0} = \frac{1}{1-a1}$$

$$\Delta y = \left(\frac{1}{1-a1}\right)\Delta G0 \quad \text{او}$$

وبافتراض أن الميل الحدي للاستهلاك ( $a_1$ )= 0.8 وان $\Delta y$ = +1000

وبالتعويض في معادلة المضاعف إذن هي:

$$1000 = \left(\frac{1}{1-0.8}\right)\Delta G0$$

$$1000 = \left(\frac{1}{0.2}\right)\Delta G0$$

$$1000 = 5\,\Delta G0$$

$$\Delta G0 = \frac{1000}{5} = 200$$

أي أن حجم الزيادة في الإنفاق الحكومي ينبغي أن يكون 200 مليون دولار، وهذه الزيادة ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بهذا المقدار، وعن طريق وسيلة المضاعف سيزيد الدخل إلى خمسة أضعاف الزيادة في الإنفاق الحكومي. أي أن مضاعف الإنفاق الحكومي:

$$\frac{1}{1-0.8} = 5$$

إذن لزيادة الدخل بمقدار 1000 مليون لا بد من زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 200 مليون شريطة أن يكون ($a_1$)= 0.8.

أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 200 مليون على التعليم والصحة وتطوير البنية التحتية، كالطرقات والجسور والمباني مثلا سيؤدي إلى فتح فرص عمل جديدة وتشغيل العاطلين، سيؤدي إلى زيادة الدخول، فزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، ومن ثم زيادة الدخل التوازني.

**ب) تخفيض الضرائب:**

بدلا من زيادة الإنفاق الحكومي، قد يفضل صانعو القرار زيادة الطلب الكلي من خلال تحفيز الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، على اعتبار أن الأفراد هم أقدر على التحديد الأفضل للسلع التي ينبغي أن يزيد إنتاجها لذلك يقع الاختيار على سياسة تخفيض الضرائب، حيث يؤدي تخفيض الضرائب إلى زيادة الدخل المتاح للأفراد ثم سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي من خلال دالة الاستهلاك بمقدار يساوي ($a_1\Delta T_0$).

إن زيادة الاستهلاك بهذا المقدار ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بالمقدار نفسه ثم سيؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار متضاعف، أن آلية المضاعف تساعدنا في تحديد حجم التخفيض اللازم في الضرائب، وضروري لزيادة الدخل بمقدار 1000 مليون ومن ثم إغلاق الفجوة الركودية.

معادلة مضاعف الضرائب التي سبق أن تحصلنا عليها هي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T0} = \frac{-a1}{1-a1}$$

$$\Delta Y = \left(\frac{-a1}{1-a1}\right)\Delta T0$$

$$+1000 = \frac{-0.8}{0.2}\Delta T0$$

$$+1000 = -0.4\,\Delta T0$$

$$\Delta T0 = \frac{-1000}{4} = -250$$

أي أنه لزيادة الدخل بمقدار 1000 مليون دولار يتطلب خفض الضرائب بمقدار 250 مليون دولار.

نلاحظ أن خفض الضـــرائب بمقدار 250 مليون دولار يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح بنفس المقدار، ثم زيادة حجم الإنفاق الاســـتهلاكي، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، ثم زيادة الدخل التوازني بمقدار متضاعف = 1000 مليون دولار.

ت) **شروط نجاح السياسات المالية التوسعية لمكافحة الفجوة الركودية (توازن الموازنة أو عجز الموازنة):**

**حالة زيادة الإنفاق الحكومي:**

يشترط لنجاح الإنفاق الحكومي:

**(1)** أن تكون هناك طاقة فائضــة أو موارد عاطلة، وهي الحالة التي تعكس الفجوة الركودية، حيث يؤدي وجود موارد عاطلة إلى إمكانية زيادة العرض الكلي (الناتج / الدخل) من خلال تحفيز الطلب الكلي، وبمعنى آخر، أنه لا توجد قيود على العرض الكلي تمنع الأثر التوسعي للإنفاق الحكومي.

**(2)** أن لا يتم تمويل زيادة الإنفاق الحكومي من خلال زيادة الضـرائب بنفس المقدار لأن زيادة الضـرائب يلغي جزئيا أو كليا أثر زيادة الإنفاق الحكومي على تحفيز الطلب الكلي.

أن زيادة الضرائب تؤدي الى انخفاض الدخل المتاح وتؤدي الى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وتؤدي الى انخفاض الطلب الكلي وهذا يلغي الأثر التوســـعي للإنفاق الحكومي على زيادة الدخل، أي ينبغي أن لا يكون الإنفاق الحكومي بديلا عن الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص:

- أي أن فعالية زيادة الإنفاق الحكومي يتم من خلال خلق عجز الموازنة العامة، وليس من خلال توازن الموازنة. وبمعنى آخر، فإنه لكي تنجح ســياســـة زيادة الإنفاق الحكومي في تحقيق الأثر التوســـعي في الطلب الكلي، ثم زيادة الدخل، فلا بد من إيجاد عجز في الموازنة العامة يقوم على حجم أقل من الضــرائب، وتلكم هي حالة الموازنة العامة المرغوبة التي تضـمن أن لا يكون الإنفاق الحكومي بديلا عن الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص، لأنه كما عرفنا ان زيادة الضرائب تؤدي الى خفض الاستهلاك الخاص وخفض ميل رجال الأعمال نحو الاستثمار.
- ولتوضيع الآثار الناجمة عن معالجة الفجوة الركودية من خلال سياسة الموازنة المتوازنة.

نتذكر أن معادلة مضاعف الموازنة المتوازنة هي:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-a1}\ \Delta G0 - \frac{a1}{1-a1}\ \Delta T0$$

وحيث ان $\Delta T0 = \Delta G0$ (سياسة الميزانية المتوازنة)، فإن:

$$\Delta Y = \frac{1 - a1}{1 - a1} \Delta G0$$

$$1000 = \frac{0.2}{0.2} \Delta G0$$

$$\Delta G0 = \frac{1000}{1} = 1000$$

أي أنه في هذه الحالة يتطلب أن يزيد الإنفاق الحكومي بمقدار أكبر من السابق (1000 مليون) من أجل زيادة الدخل بمقدار 1000 مليون، لأن المضاعف = 1

ولأن $\Delta Y = \Delta G0 = \Delta T0$.

أي أن سياسة الميزانية المتوازنة تؤدي إلى تحمل الحكومة عبئا أكبر من أجل زيادة الدخل، بينما في حالة عجز الموازنة كان الإنفاق الحكومي المطلوب هو 200 مليون دولار فقط، والسبب في زيادة العبء هو أن الإنفاق الحكومي أصبح بديلا عن الإنفاق الاستهلاكي في مكافحة الفجوة الركودية بسبب زيادة الضرائب على القطاع العائلي، ولكن من أين يتم تمويل الإنفاق الحكومي الزائد؟ هذا يتم من خلال:

- الاقتراض من الأفراد أو المصارف من خلال إصدار السندات الحكومية.
- أو إصدار صكوك استثمار حكومية يشارك فيها الأفراد، والشركات الخاصة، والمصارف الاستثمارية.

**حالة تخفيض الضرائب:**

يشترط لنجاح سياسة تخفيض الضرائب أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي حتى لا يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، وهذا يؤدي إلى إلغاء الأثر التوسعي لانخفاض الضرائب. ومرة أخرى، فإن الحفاظ على عجز الموازنة هو الاتجاه المرغوب لنجاح سياسة تخفيض الضرائب.

ولتوضيح ذلك بمثال ماذا يحدث لو تم تخفيض الإنفاق الحكومي بمقدار 250 مليون الذي يساوي حجم التخفيض في الضرائب.

لاحظ أن $\Delta G0 = \Delta T0$، وهذه هي حالة الميزانية المتوازنة.

والآن نرى ما النتائج من خلال إجراء التعويض في معادلة مضاعف الميزانية المتوازنة:

$$\Delta Y = \frac{1 - a1}{1 - a1} \Delta T0$$

$$+1000 = 1\ \Delta T0$$

$$\Delta T0 = \frac{1000}{1} = 1000$$

ومرة أخرى، فإنه لو تم تخفيض الإنفاق الحكومي للحفاظ على توازن الميزانية فإن القضـــاء على الفجوة الركودية وزيادة الدخل بمقدار 1000 مليون يتطلب تخفيضا أكبر في الضرائب يصل إلى 1000 مليون مقارنة بمبلغ 250 مليون في الحالة الســابقة عند افتراض عدم تخفيض الإنفاق الحكومي. وهذا يظهر أن تطبيق سياسة عجز الموازنة (وليس توازن الموازنة) يُعزز من فاعلية تخفيض الضرائب في زيادة الدخل والقضاء على الفجوة الركودية.

**الخلاصة:**

يشــترط لنجاح الأثر التوســعي للإنفاق الحكومي على الدخل هو وجود طاقة فائضــة وموارد عاطلة في الاقتصــاد، إضــافة إلى عدم اللجوء إلى زيادة الضــرائب لتمويل الإنفاق الحكومي الزائد، ويشــترط لنجاح سياسة تخفيض الضرائب لتحفيز الطلب الكلي وزيادة الدخل، أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي، وفي كلتا الحالتين يكون الحفاظ على عجز الموازنة (وليس توازن الموازنة) هو الاتجاه الصـــحيح لتعزيز فاعلية وكفاءة الأثر التوسعي للسياسات المالية في القضاء على الفجوة الركودية.

### 3. دور السياسات المالية معالجة الفجوة التضخمية (تطبيق)

- عرفنا في المثال السابق أن الاقتصاد يعاني من فجوة تضخمية في الفترة الثالثة مقدارها (2000) مليون دولار، وهي الحالة التي تم توضيحها في الشكل السابق (شكل 2-5).
- وســـبب هذه الفجوة وجود طلب كلي فعلي ($AD_A$)(7000) اكبر من الطلب الكلي المرغوب ($AD_F$) اللازم للحفاظ على مستوى ناتج (دخل) التوظيف الكامل عند (5000) مليون دولار.
- وقد ذكرنا سابقا أن إغلاق الفجوة التضخمية يتم بتطبيق سياسات مالية انكماشية من خلال:
  - تخفيض الإنفاق الحكومي من أجل تخفيض الطلب الكلي.
  - أو من خلال تخفيض الإنفاق الاســتهلاكي لأفراد المجتمع من خلال زيادة الضــرائب التي تؤدي إلى تخفيض الدخل المتاح، وبالتالي تخفيض الإنفاق الاستهلاكي فالطلب الكلي.
  - أو من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب بصورة متزامنة.

السؤال الآن هو: ما حجم الانخفاض في الإنفاق الحكومي اللازم لإغلاق الفجوة التضخمية؟ وما حجم الزيادة في الضرائب؟ وأيهما أفضل من وجهة نظر السياسات المالية للحكومة؟

بالاستعانة بمعادلة مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الضرائب الثابتة نجد ما يلي:

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - a1}\ \Delta G$$

$$-2000 = \frac{1}{0.2}\,\Delta G$$
$$-2000 = 5\,\Delta G$$
$$\Delta G = \frac{2000}{5} = -400$$

أي أن حجم الانخفاض في الإنفاق الحكومي اللازم لإغلاق فجوة تضـــخمية مقدارها 2000 مليون دولار هو 400 مليون دولار.

أما حجم الزيادة في الضرائب الثابتة:

$$\Delta Y = \frac{-a1}{1-a1}\,\Delta T0$$
$$-2000 = \frac{-0.8}{0.2}\,\Delta T0$$
$$-2000 = -4\,\Delta T0$$
$$\Delta T0 = \frac{-2000}{-4} = 500$$

أي أنه إذا اختارت الحكومة زيادة الضـــرائب لإغلاق الفجوة التضـــخمية، فإنه ينبغي أن تزيد الضـــرائب بمقدار 500 مليون دولار من أجل إغلاق الفجوة التضخمية التي مقدارها 2000 مليون دولار.

- ويلاحظ من هذه النتائج أن خيار زيادة الضـرائب قد يبدو أفضـل من تخفيض الإنفاق الحكومي. ولكن هذه الأفضـــلية تعتمد على أولويات الســـياســـات المالية وأهدافها وعلى مدى العبء الذي يتحمله أفراد المجتمع من زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق الحكومي.
- لتوضـيح أثر السياسـات المالية الانكماشـية في توازن الدخل بيانيا، نلاحظ الشكل (5-3)، حيث يؤدي تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضـــرائب إلى انتقال دالة الطلب الكلي الفعلي ($AD_A$) إلى دالة الطلب الكلي المرغوب ($AD_F$) لتتقاطع مع دالة العرض الكلى عند النقطة (a)، وهي نقطة توازن الدخل عند مستوى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

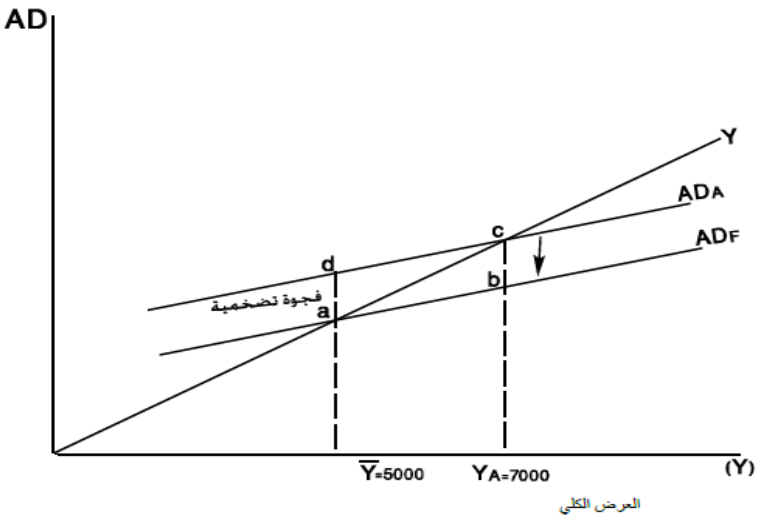


شكل (3.5)

**الخلاصة**

- الدخل الكامن هو ذلك المستوى من الدخل الذي يتحقق عند التوظيف (التشغيل) الكامل لعناصر الإنتاج.
- التوازن المرغوب للدخل يحدث عندما يكون الدخل الفعلي في فترة زمنية معينة قد تحقق عند التشغيل (التوظيف) الكامل لعناصر الإنتاج، وفي هذه الحالة يتطابق كل من مفهوم الدخل الفعلي والدخل الكامن، ويطلق على هذا المستوى من الدخل: دخل التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- يحدث التوازن غير المرغوب للدخل في حالتين هما:

– عندما يكون الدخل الفعلي أقل من الدخل الكامن، و هذه الحالة يعاني الاقتصاد من اختلال كلي يسمى بالفجوة الركودية.

– أو عندما يكون الدخل الفعلي المحقق أكبر من الدخل الكامن، وهذه الحالة تسمى بالفجوة التضخمية.

- الفجوة الركودية هي ذلك الاختلال الذي يكون فيه الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) الفعلي ($AD_A$) أقل من الطلب الكلي المرغوب ($AD_F$) اللازم لتحقيق دخل التوظيف الكامل.
- الفجوة التضخمية هي ذلك الاختلال الذي يكون فيه الطلب الكلي الفعلي ($AD_A$) أكبر من الطلب الكلي المرغوب ($AD_F$) اللازم للحفاظ على مستوى دخل التوظيف الكامل، أي هي تلك الفجوة التي يكون فيها الدخل النقدي الفعلي أكبر من الدخل الكامن الحقيقي (عرض السلع والخدمات).
- القضاء على الفجوة الركودية يتطلب تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية، أي: زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما.

- القضاء على الفجوة التضخمية يتطلب تطبيق سياسات مالية ونقدية انكماشية، أي: تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو كلاهما.
- يشـــترط لنجاح الأثر التوســـعي للإنفاق الحكومي أن تكون هناك موارد عاطلة، وأن لا يتم زيادة الضرائب، ويشترط لنجاح الأثر التوسعي لتخفيض الضرائب أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي.

جامعة تكريت

# الفصل السادس

# النقود والمصارف ودور السياسة النقدية

يهدف هذا الفصل إلى تمكين الطالب من استيعاب المفاهيم الأساسية للنقود والمصارف. إذ يتركز هذا الفصل على مناقشة وعرض طبيعة وظائف النقود وأساليب قياس عرض النقود، إضافة إلى تحليل دور الجهاز المصرفي في التأثير في عرض النقود. كذلك، فإن هذا الفصل يقدم عرضا تحليلية مختصرة لمدارس تحليل الطلب على النقود، وكيفية تحديد التوازن في سوق النقود. وبصورة محددة، فإن موضوعات هذه الوحدة هي:

أولا : طبيعة النقود : المفهوم والوظائف وقياس عرض النقود.

ثانيا : مدارس تحليل الطلب على النقود وتوازن سوق النقود.

ثالثا : الجهاز المصرفي: المكونات والوظائف.

رابعا : السياسات النقدية : المفهوم والأدوات.

خامسا : دور السياسات النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى، فإن الغرض من دراسة النقود والمصارف هو توضيح وبيان علاقة النقود والمصارف بدور السياسات النقدية في معالجة اختلالات الاقتصاد الكلي.

## اولا: طبيعة النقود (المفهوم وأساليب القياس):

لجأ الإنسان إلى استخدام النقود كوسيلة للتبادل بعد تجارب مختلفة مرت بها المجتمعات الإنسانية في ظل نظام المقايضة الذي كان سائدا قبل عصر استخدام النقود. وقد مر استخدام النظام النقدي بمراحل مختلفة بدءا من النظام النقدي السلعي إلى النظام النقدي المعدني ثم إلى النظام النقدي الورقي. وتطورت أنظمة النقد الورقية وتعدد أشكالها ومنها النقود المصرفية ونقود الائتمان كبطاقات الائتمان بأنواعها المختلفة، وأخيرا النقود الإلكترونية. على أن السمة الأساسية التي يتمتع بها النظام النقدي الورقي هي سمة القبول العام في المجتمع، وهي السمة التي تشكل المصدر الرئيس لتعريف النقود.

### 1. تعريف النقود:

تتعدد المداخل المختلفة لتعريف النقود، ولكننا نورد تعريفا للنقود وفقا لمدخل وظائف النقود على النحو الآتي:

((النقود هي أي شـــيء يحظى بالقبول العام لدى أفراد المجتمع وتســـتخدم كوســـيط في المعاملات (المعادلات) ومقياسا للحساب ومخزنا للثروة أو القيم وأداة التسوية المدفوعات الآجلة)).

يبين بشكل واضح هذا التعريف، أن للنقود وظائف أساسية هي ما يلي:

(1) النقود وسيط للمعاملات:

تعتبر هذه الوظيفة هي الوظيفة الأساسية كونها تنبع من قبول الناس لذلك، وهي بذلك تكرس السمة العالية التي يتفوق فيها اســتعمال النقود كبديل عن نظام المقايضـــة الذي اقترن بصـــعوبات وتعقيدات كثيرة في الأزمنة الماضـــية. ومما جعل أداء النقود لوظيفة الوســاطة في المبادلات أو المعاملات بتفوق ونجاح هو توفر عدد من الشروط التي تتمتع بها النقود، وهي:

- الاستقرار النسبي في قيمة النقود.
- قابلية النقود للتجزئة والانقسام والتجانس.
- قابليتها للنقل بسهولة وبأقل تكلفة.
- ثقة الناس بالنقود، وهي ثقة تنبع من ضـمان السـلطات النقدية للوفاء بالنقود، لأن ذلك يعتبر أحد مظاهر سيادة الدولة.
- صعوبة قابلية النقود للتزوير.

(2) النقود مقياس للقيم أو وحدة للحساب:

تستخدم النقود كأداة لحساب قيم السلع والخدمات حيث يمكن استخدام النقود للمقارنة بين أسعار السلع والخدمات بسهولة تامة، وهي الوظيفة التي تفوقت فيها النقود على نظام المقايضة.

(3) النقود مخزن للثروة أو القيمة:

كان الناس في ظل نظام المقايضـــة يواجهون صـــعوبات كبيرة في تخزين ثرواتهم، ويتعرضـــون لمخاطر كبيرة، منها التعرض للسرقة أو لتلف الثروة أو صعوبات النقل والتخزين، غير أن استعمال النقود كمخزن للثروة تغلب على هذه الصـعوبات، وصـار بإمكان الأفراد الادخار والاحتفاظ بثرواتهم في شـكل نقود، أي أن النقود تؤدي وظيفة مخزن للثروة أو مخزن للقيمة بســـهولة تامة، لأنها تتمتع بميزة أنها أصـــل كامل السيولة يتم تحويلها إلى سلع أخرى بتكلفة منخفضة ودون خسائر في قيمتها.

(4) النقود أداة لتسوية المدفوعات الآجلة:

تقوم كثير من الأنشطة الاقتصادية المحلية والخارجية على أساس التسويات الأجلة حيث تتم هذه التسوية من خلال النقود. أي أن وسائل دفع هذه القروض أو المدفوعات الآجلة يتم باستخدام النقود.

## 2. عرض النقود: (المفهوم وأساليب القياس)

إن مفهوم عرض النقود ينصـــرف إلى إجمالي تداول كمية النقود المصـــدرة خلال فترة زمنية معينة أي إجمالي الرصـيد النقدي الذي يتم تداوله في الاقتصـاد خلال فترة محددة من السـنة (نهاية السـنة). أي أن هنالك فرق بين مفهوم كمية النقود، وهي الكمية المصدرة من النقود التي تتحدد بناء على قرار سياسي من السـلطات النقدية في البلد (البنك المركزي)، وبين مفهوم عرض النقود الذي يعني تداول النقود حيث يؤثر في هذا التداول جهات كثيرة وليس البنك المركزي فقط.

وفي معنى أخرى، يطلق على عرض النقود مفهوم إجمالي السيولة المحلية في الاقتصاد أو إجمالي وسائل الدفع في الاقتصاد. ولكن قياس عرض النقود يتم بطريقتين رئيسيتين هما:

**(أ) المقياس الضيق للنقود وغالبا يعطي الرمز (M1)**

إن الأسـاس الفكري لهذا المقياس ينطلق من الدور الوظيفي للنقود كأداة أو وسـيط في التبادل والمعاملات وهي الطريقة التي تعرف بطريقة المعاملات. وبناء على هذه الطريقة فإن عرض النقود يشـــمل البنود الأتية:

- السيولة (النقد) المتداولة بين الأفراد، وتتكون من كافة العملات المعدنية والورقية، ويرمز لها بالرمز (C).
- الودائع الجارية، وتشمل الشيكات البنكية وبطاقات الائتمان والنقود الإلكترونية، ويرمز لها ب (D).

ويلاحظ أن هذين البندين يعكسـان دور النقود كوسـيط في التبادل، أي باختصـار فإن المقياس الضـيق للنقود هو: (M1=C+D).

**(ب) المقياس الواسع للنقود (M2)**

ان الأساس الفكري لهذا المقياس هو التركيز على وظيفة النقود كمخزن للقيمة أو للثروة، ولذلك يُنظر إلى عرض النقود على أنه يشمل كل الأصول المالية التي يمكن تحويلها إلى سيولة أو إلى نقود بدون خسارة في قيمتها الأســـمية ويعرف هذا المقياس بطريقة الســـيولة. وبناء على هذا المقياس، فإن عرض النقود يشمل البنود الأتية:

- النقود بمعناها الضيق (M1).
- كافة الودائع الآجلة، مثل ودائع الادخار + ودائع الأجل + ودائع بالعملة الأجنبية + أي أسـهم وسـندات. ويطلق على ودائع الأجل بأشباه النقود أو (شبه النقود).
- باختصار، فإن المقياس الواسع لعرض النقود هو: (أشباه النقود + M1= M2)

## 3. الجهات المؤثرة في عرض النقود

يمكن القول أن هناك ثلاث جهات رئيســـــة تؤثر في حجم عرض النقود، أو بمعنى أدق تؤثر في تغير عرض النقود، وهي:

**(أ) السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي**

يمارس البنك المركزي تأثيره على عرض النقود من خلال التحكم في القاعدة النقدية (B) إضـــــافة إلى التأثير في مكونات مضاعف النقود ( استنتاج لمضاعف النقود الواسع).

والقاعدة النقدية هي كمية النقود الأساسية التي يصدرها البنك المركزي (B) وتتكون من:

- النقد المتداول بين الأفراد (أوراق البنكنوت) (C).
- الاحتياطيات في الجهاز المصـــرفي (الذي يتكون من البنك المركزي + المصـــارف التجارية التقليدية + المصارف الإسلامية + البنوك المتخصصة) أي أن القاعدة النقدية هي:

B=C+R

حيث :

B = القاعدة النقدية.

C = النقد المتداول.

R = الاحتياطيات في الجهاز المصرفي.

ولذا فإن معادلة عرض النقود يمكن صياغتها على النحو الآتي:

M = m.B

حيث:

M = كمية عرض النقود.

m = مضاعف النقود.

B = القاعدة النقدية.

يلاحظ أن البنك المركزي يؤثر على عرض النقود من خلال التأثير في كل من:

- القاعدة النقدية (B)
- مضاعف النقود (m).

ويمكننا كتابة معادلة عرض النقود بدلالة التغيرات في المعادلة على النحو الاتي:

$$\Delta M = m\,\Delta B$$

$$m = \frac{\Delta M}{\Delta B}$$

او مضاعف النقود = التغير في عرض النقود \ التغير في القاعدة النقدية.

**(ب) الجمهور (أفراد المجتمع):**

يعتمد تأثير الجمهور في عرض النقود على حجم كمية النقود التي يرغبون في الاحتفاظ بها خارج البنوك مقارنة بحجم النقود التي يرغبون في إيداعها في البنوك، أي تعتمد على نسبة السيولة إلى حجم الودائع وعلى نسبة الودائع الآجلة إلى حجم الودائع. لنفترض أن

$$\left(cd = \frac{C}{D}\right)$$

هي نسبة السيولة التي يحتفظ بها الجمهور خارج البنوك وأن

$$\left(td = \frac{T}{D}\right)$$

هي نسبة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع التي يحتفظ بها الجمهور داخل البنوك.

فكلما كانت نسبة السيولة (cd) أقل، (وبالتالي كلما كانت نسبة الودائع الأجلة أكبر (td)) فإن هذا يعني أن الجمهور يرغب في الاحتفاظ بحجم أكبر من النقود داخل البنوك، وهذا يؤدي إلى زيادة قدرة البنوك على الإقراض أو منح الائتمان وهذا يؤدي إلى زيادة قدرتها على خلق النقود وزيادة عرض النقود.

والعكس يحدث لو رغب الجمهور في الاحتفاظ بكميات كبيرة من النقود في صورة سائلة (أي خارج البنوك cd تكون مرتفعة)، فإن هذا يضعف قدرة البنوك في التأثير على عرض النقود.

**(ت) المصارف التجارية:**

تعتمد قدرة المصارف في التأثير على عرض النقود على عدد من العوامل هي:

- مدى تفضيلها للاحتفاظ باحتياطيات فائضة، فكلما احتفظت المصارف التجارية باحتياطيات فائضة كبيرة في خزانتها أو لدى البنك المركزي فإن ذلك يضعف من قدرتها في التأثير على عرض النقود.
- حجم ودائع الجمهور في المصارف التجارية ومدى انتشار عادة التعامل مع المصارف من خلال الشيكات والحوالات والوسائل المصرفية الحديثة.
- مدى رغبة الجمهور في طلب القروض والائتمان من المصارف التجارية. وكلما كان هناك طلب نشط على قروض المصارف التجارية فإنه يزيد من قدرتها في التأثير على عرض النقود.
- سياسة البنك المركزي فيما يتعلق بنسبة الاحتياطي القانوني، فكلما ارتفعت النسبة، ضعف تأثير البنوك في خلق النقود (الائتمان) وبالتالي عرض النقود.

**مضاعف النقود الواسع (المركب) m:**

بعد أن أوضـــحنا كيف يؤثر كل من البنك المركزي والمصـــارف التجارية والجمهور في عرض النقود، نسـتطيع الآن صـياغة مضـاعف النقود الواسـع الذي يعكس تأثير الأطراف الثلاثة السـابقة، وذلك على النحو الآتي:

$$m = \frac{1 + cd}{rd + rt(td) + cd}$$

حيث نسبة السيولة (cd = C/D)

نسبة الودائع الآجلة (td = T/D)

نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية = rd

نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الآجلة = rt

وبالتالي : فإن عرض النقود هو:

$$M = \left(\frac{1 + cd}{rd + rt(td) + cd}\right)B$$

**مثال:**

افترض أنه توفرت لدينا المعلومات الآتية:

- الودائع الجارية 500 مليون دولار.
- السيولة المتداولة = 1000 مليون دولار
- الودائع الآجلة (T) = 2000 مليون دولار
- نسبة الاحتياطي القانوني = rd(0.20)
- نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الآجلة rt = (0.10)

والمطلوب ما يلي:

(1) إيجاد مضاعف النقود

(2) إيجاد حجم عرض النقود

الحل:

$$cd = \frac{C}{D} = \frac{1000}{500} = 2$$

$$td = \frac{T}{D} = \frac{2000}{500} = 4$$

$$m = \frac{1+2}{.20+.10(4)+2} = \frac{3}{2.60} = 1.15$$

أي أن كل دولار زيادة في القاعدة النقدية يؤدي إلى زيادة عرض النقود بمقدار (1.15) دولار

$$M = C + D$$
$$= 1000 + 500 = 1500$$

كذلك فإن القاعدة النقدية (B) هي:

$$B = \frac{M}{m} = \frac{1500}{1.15} = 1304.3$$

وبالتالي فإن عرض النقود هو:

$$M = (1.15)\ [1304.3] =$$

وأخيراً يمكننا توضيح الجهات والعوامل المؤثرة في عرض النقود في شكل (7.1).

شكل(1.6)

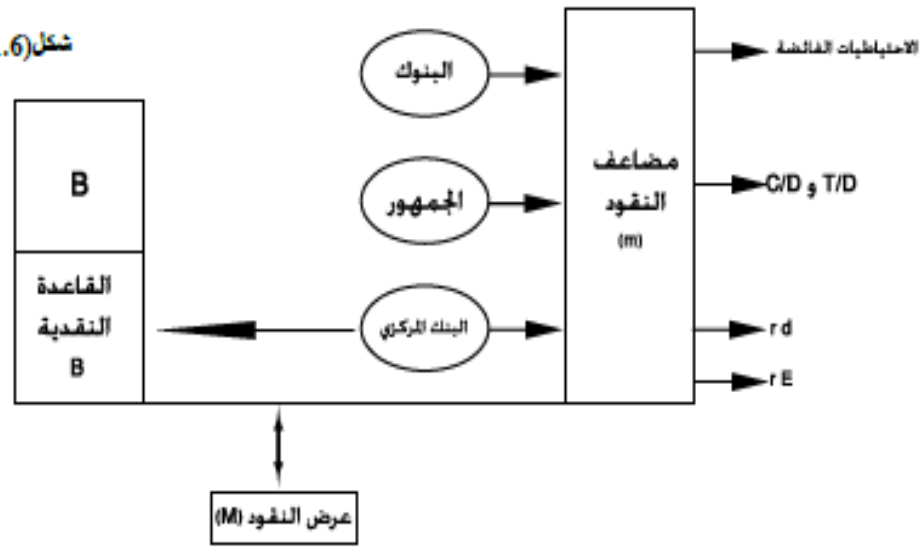

**ثانيا: الطلب على النقود:**

**1. مدارس تحليل الطلب على النقود**

ناقشـــنا ســـابقا عرض النقود والجهات المؤثرة في جانب العرض من النقود، وهي البنك المركزي باعتباره المؤثر الرئيس والمصـارف التجارية التي تسـهم في خلق النقود ثم الجمهور الذين يمارسـون دورا مؤثرا في عرض النقود، وحتى تكتمل الصـــورة في ســوق النقود، فلابد من تقديم عرض تحليلي لجانب الطلب على النقود، لذا يهتم هذا الجانب بدراســـة العوامل المؤثرة في الطلب على النقود وتحليلها. وفي إطار هذا التحليل، نجد أن هناك رؤى مختلفة لمدارس مختلفة في دراســـة وتحليل محددات الطلب على النقود وتحليلها ومن أبرزها ما يلي:

**أولا: المدرسة التقليدية:**

قدمت هذه المدرسـة ما يسـمى بالنظرية الكمية في الطلب على النقود، حيث تركز هذه النظرية على دافع المعاملات في الطلب على النقود، أي أن النقود إنما تطلب بصورة أساسية من أجل التبادل أو كوسيط في المعاملات.

**ثانيا: المدرسة الكينزية في الطلب على النقود:**

قدمت هذه المدرسة ما يسمى بنظرية التفضيل النقدي، وقد ركزت هذه النظرية على ثلاثة دوافع رئيسة في الطلب على النقود وهي:

(أ) دافع المعاملات (التبادل):

حيث النقود تطلب لإتمام المعاملات والتبادل بين الناس. أي أن الناس بحاجة للاحتفاظ بكمية معينة من النقود خلال فترة زمنية من أجل شراء وتبادل السلع والخدمات، ويعتمد هذا النافع على مستوى الدخل.

(ب) دافع الاحتياط والتحوط للمستقبل:

يميل الناس للاحتفاظ بكمية معينة من النقود لمواجهة حالات الطوارئ وحالات الشـدة في المسـتقبل، مثل حالات المرض وحالات البطالة وعدم وجود فرص عمل، وانقطاع الدخل وغيرها من حالات المستقبل غير المتوقعة. ويعتمد هذا الدافع على مسـتوى دخل الأفراد، فكلما زاد الدخل زادت نسـبة النقود التي يحتفظون بها تحوطا للمستقبل.

(ت) دافع المضاربة:

يعتبر دافع المضـاربة من الدوافع التي تميزت بها المدرسـة الكينزية على غيرها (التقليدية مثلا) في تحليل دوافع الطلب على النقود، وفقا لدافع المضـــاربة، فإن الناس يحتفظون أو يطلبون كمية من النقود من أجل

الاستفادة من تغيرات أسعار الفائدة في السوق، ومن الواضح أن كمية النقود المطلوبة وفقا لهذا الدافع تعتمد على سعر الفائدة بصورة رئيسة، وعلى توقع المضاربين لهذا السعر مستقبلا، والعلاقة هنا هي علاقة عكسية، فكلما ارتفع سعر الفائدة، مال الناس للاحتفاظ بكمية أقل من النقود، والعكس إذا انخفض سعر الفائدة.

وباختصار، فإن دالة الطلب على النقود وفقا للمدرسة الكينزية يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$\frac{M^d}{P} = f(i^{(-)}, y^{(+)})$$

حيث $\frac{M^d}{P}$ = الطلب على النقود الحقيقية.

i = سعر الفائدة وعلامة السالب تشير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة وكمية الطلب على النقود.

y = الدخل، ويرتبط بعلاقة طردية مع كمية الطلب على النقود.

وبيانيا، فإن دالة الطلب على النقود يمكن توضيحها في شكل (2-6)

شكل (2.6)

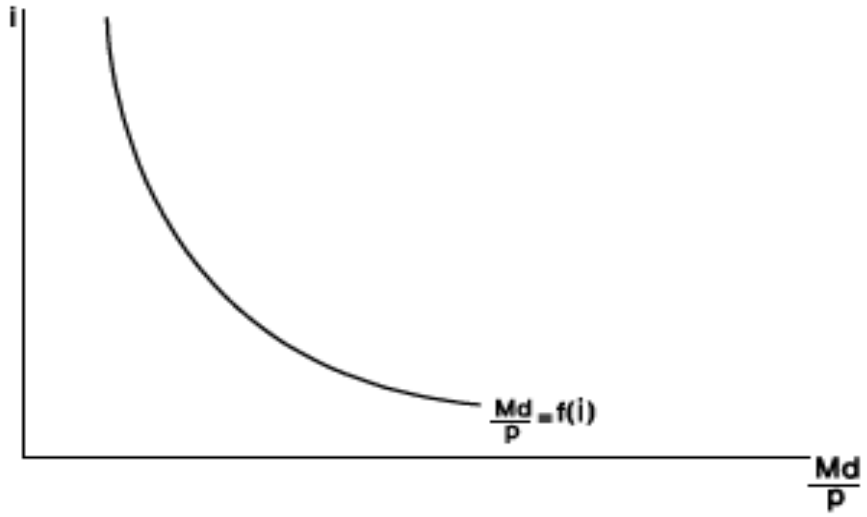


**ثالثا: هنالك مدارس أخرى ونماذج أخرى قامت بدراسة محددات الطلب على النقود وتحليلها ومنها:**

- نموذج ويليام باومل وجيمس توين، وهو النموذج الذي عرف بنموذج المخزون في الطلب على النقود، ويعتبر هذا النموذج امتدادا فصريا للمدرسة الكينزية.
- نموذج المحفظة في الطلب على النقود، و يؤكد على دور النقود كمخزن للقيمة.

- النظرية الحديثة في الطلب على النقود، وهي نظرية المدرســـة النقدية، وقد اهتمت هذه المدرســـة بتحليل الطالب على النقود بأسلوب مماثل في تحليل الطلب على أي سلعة أو أي أصل مالي آخر.

## 2. توازن سوق النقود

يمكننا توضيح توازن سوق النقود بيانيا في شكل (6-3) وفي ظل الافتراضات التالية:

- كمية عرض النقود هو متغير تلقائي مستقل يحدده البنك المركزي. أي ان:

$$\frac{M^s}{P} = \frac{M_0^S}{P}$$

حيث $M_0^S$ = عرض النقود كمتغير ثابت و مستقل.

- الطلب على النقود يحدد وفقا لرؤية المدرسة الكينزية. أي أن:

$$\frac{M^d}{P} = f(i^-, y^+)$$

- إن نقطة التقاطع بين خط عرض النقود ومنحنى الطلب على النقود تحدد ســعر الفائدة التوازني عند كمية معينة توازنيه للنقود. (أنظر شكل 6-3).

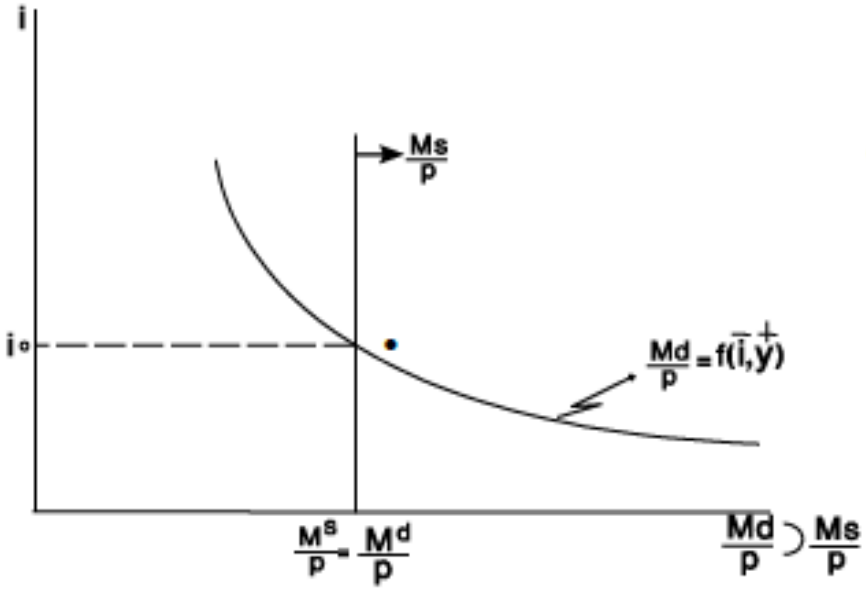


شكل (3.6)

- يلاحظ من شكل (3.6) أن سعر الفائدة التوازني $\left(\bar{i}\right)$ قد تحدد عند كمية التوازن من النقود حيث $\frac{M_o^s}{P}=\frac{M^d}{P}$ .
- ويلاحظ كذلك أنه إذا قرر البنك المركزي زيادة عرض النقود من $\frac{M_o^s}{P}$ إلى $\frac{M_1^s}{P}$ ، فإن هذا يؤدي إلى انتقال منحنى عرض النقود إلى جهة اليمين، مسبباً وجود فائض عرض نقدي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة حتى يستقر عند وضع توازني جديد $(i_1)$. انظر شكل (4.6)

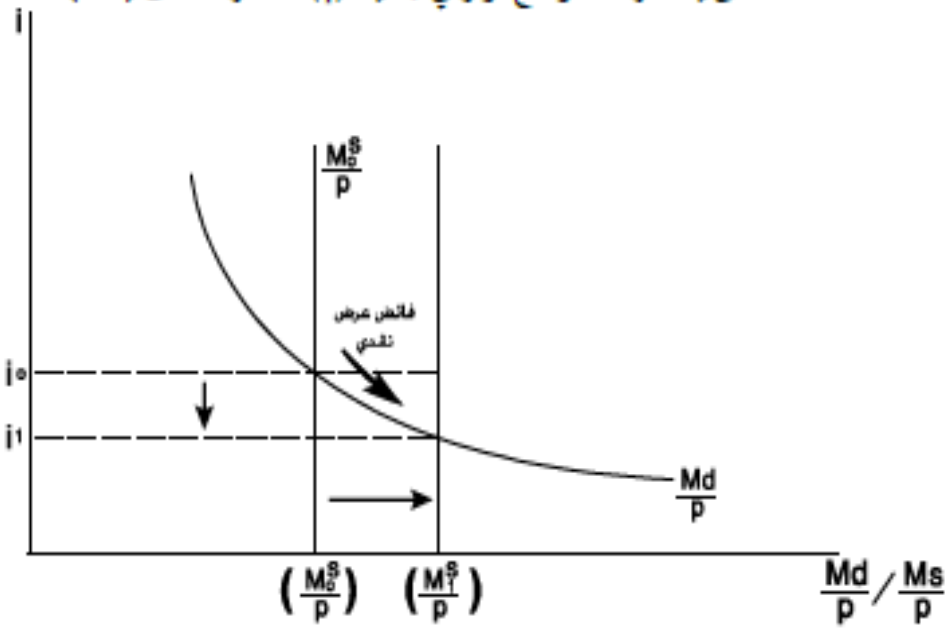


شكل(4.6)

**ثالثا: الجهاز المصرفي**

يتكون الجهاز المصـــــرفي في أي بلد من مجموعة من المصـــــارف أو البنوك الأتية: (البنك المركزي، المصارف التجارية التقليدية، البنوك المتخصصة، المصارف الإسلامية في بعض البلدان).

**أولا: البنك المركزي:**

يمثل البنك المركزي السلطة النقدية لأي بلد، حيث يمارس عددا من المهام والاختصاصات المتعلقة بإدارة السياسة النقدية وتحديد أولوياتها وأهدافها. وفي الغالب، فإن هذه الاختصاصات والمهام تكون محددة في قانون البنك المركزي. وعلى وجه الخصوص فإن أهم وظائف ومهام البنك المركزي هي:

- إصـدار النقود القانونية وفقا لمتطلبات التطور الاقتصـادي وأهداف الحفاظ على اسـتقرار الأسـعار وقيمة العملة الوطنية.
- إدارة السياسة النقدية بشكل سليم ومرغوب من حيث اتخاذ كافة الإجراءات والأدوات اللازمة للإشراف على سـير المصـارف التجارية ونشـاطها وبما يحقق أهداف التشـغيل الكامل للمواد وزيادة النمو الاقتصـادي وتحقيق استقرار الأسعار وتوجيه النشاط الاستثماري بما يحقق تلكم الأهداف.
- إجراء المقاصات والتسويات بين البنوك والمؤسسات المالية.
- تقديم الخدمات المصرفية والائتمانية للحكومة باعتباره بنك الدولة أو بنك الحكومة.
- إدارة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية والقيام بتسوية المدفوعات الدولية للحكومة.

باختصار، فإن أبرز وظائف الصرف أو البنك المركزي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

1) البنك المركزي هو بنك الدولة من حيث أنه يقوم بالآتي:
   - تقديم الخدمات المصرفية والائتمانية للحكومة.
   - إدارة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية وتسوية المدفوعات الدولية
   - المستشار النقدي والمالي للحكومة.
2) البنك المركزي هو بنك البنوك من حيث:
   - إجراء المقاصات والتسويات من البنوك.
   - تقديم القروض للبنوك باعتباره الملاذ الأخير للبنوك التجارية عند الازمات.
3) البنك المركزي هو بنك الإصدار لأنه:

يقوم بإصدار النقود القانونية وفقا لمتطلبات النمو والاستقرار الاقتصادي.

**ثانيا : المصارف التجارية:**

تمارس المصـارف التجارية دور الوسـيط المالي بين المدخرين والمسـتثمرين. وبعبارة أدق، فإنها تقوم بدور المتاجرة في الديون. أي أنها تقوم بعملية إقراض النقود والمسـاهمة في خلق الائتمان، إذ تسـتقبل الودائع من المدخرين، وهم بمثابة المقرضـين للمصـارف مقابل حصـول المودعين على فوائد، وبالمثل فإن المصـارف تقوم بإقراض هذه الأموال أو القروض إلى طالبيها من المسـتثمرين مقابل حصـولها على فوائد تكون أعلى من الفوائد التي تقدمها المصـارف للمودعين، والفرق بين الفائدة المدفوعة للمودعين والفائدة

المقبوضة من المقرضين (المستثمرين) يمثل أرباح المصارف التجارية. وبصورة عامة فإن أهم وظائف المصارف التجارية هي:

- قبول الودائع من الجمهور (المقرضين) بمختلف أشكالها (ودائع تحت الطلب، وودائع لأجال مختلفة).
- تقديم الائتمان (القروض) للمستثمرين وفقا لاعتبارات الربحية والسيولة.
- القيام بكافة المعاملات والخدمات المصرفية المعروفة مثل، خصم الأوراق التجارية والمراسلات مع البنوك والمراسلين وشراء العملات الأجنبية وبيعها وفتح الاعتمادات المستندية وتقديم الاستشارات المالية والاقتصادية للمتعاملين مع البنوك

**ثالثا: المصارف المتخصصة:**

تنشا المصارف المتخصصة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، حيث ينحصر نشاط هذه المصارف في تحقيق أهداف تنموية، مثل المصارف المتخصصة في تمويل الأنشطة الزراعية، والمصارف التي تتخصص في تمويل أنشطة صناعية مختلفة أو مصارف تنمية الصادرات وتختص بتقديم تمويلات لتحفيز النشاط التصديري في البلد. كذلك، فإن المصارف قد تنشا لتحقيق أهداف اجتماعية، مثل: مصرف الإسكان التي تختص بتمويل المشروعات الإسكانية، ومثل مصرف تنمية المشروعات الصغيرة والأصغر ونحوها.

تختلف المصارف المتخصصة عن المصارف التجارية التقليدية في الأوجه التالية:

- ليس من وظائف المصارف المتخصصة قبول ودائع الطلب كما هو الحال عند المصارف التجارية، ولذا فإن نشاط المصارف المتخصصة محددا فيما يتعلق بقبول الودائع وجذب المدخرات.
- تسهم الحكومات بنسب مرتفعة في رأس مال هذه المصارف إضافة إلى ما تحصل عليه هذه المصارف من أرباح وقروض محلية أو خارجية لتعزيز مواردها.
- لذلك، فإن نجاح هذه المصارف في تحقيق أهدافها الاقتصادية يعتمد على مدى مساهمة الحكومات في رأس مالها ومدى ما تحصل عليه من دعم حكومي أو أرباح أو قروض.

**رابعا: المصارف الإسلامية:**

نشأت الحاجة إلى مصارف إسلامية لسببين رئيسين هما:

1) ضـرورة التعامل بأسـاليب تمويل خالية من الربا المحرم في الشـريعة الإسـلامية، وهذا لا توفره المصـارف التجارية التقليدية.

2) إن مفهوم الائتمان هو مفهوم واســـع، فهو لا يعني مجرد القيام بوظيفة إقراض النقود كما هو الحال في المصارف التجارية التقليدية.

إن مفهوم الائتمان عند المصـارف الإسـلامية يتسـع ليشـمل (بالإضـافة إلى إقراض النفود) الإقراض أو المداينات بشـكل واســع، أي أن الائتمان يشــمل القروض النقدية، أو البيوع بالأجل والمرابحة أو الديون السلعية، وبناء على هذا المفهوم الواسع للائتمان، فإن المصارف الإسلامية لديها قدرة على توليد الائتمان بمعناه الشامل، وهي لا تختلف عن المصارف التقليدية إلا في الصيغ والأساليب (الخالية من الربا المحرم شرعا) لتوليد الائتمان، حيث إن هذه الصيغ والأساليب تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة وفقا لقاعدة (الغنم بالغرم) فلا توجد أرباح بدون تحمل المخاطرة، من رب المال والمستثمر.

**رابعا: السياسة النقدية:**

**1. تعريف السياسة النقدية**

هي مجموعة الإجراءات والأدوات والسياسات التي تنفذها السلطات النقدية في إدارة النظام النقدي للتحكم بعملية عرض النقود من أجل تحقيق أهداف اقتصادية متعلقة بالتأثير على الناتج الكلي والأسعار.

يشير التعريف اعلاه إلى جملة من سمات السياسة النقدية وخصائصها ومن أبرزها ما يلي:

1) للسياسة النقدية أهداف نهائية وأهداف وسيطة

- الأهداف النهائية تتمثل في تحقيق مســـتويات مرغوبة من الدخل (الناتج) عند التشـــغيل الكامل للموارد الإنتاجية، أي: ضــمان زيادة الدخل وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصــادي تكون عندها معدلات البطالة في أدناها (انخفاض معدل البطالة).
- إضافة إلى تأمين الاستقرار في الأسعار عند مستويات منخفضة واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية والحفاظ على قيمة العملة الوطنية عند مستويات مرغوبة.
- أما الأهداف الوسيطة التي تتوخاها السياسة النقدية، فإنها تتمثل في تحقيق معدلات نمو مرغوبة للعرض النقدي، وخاصــة عرض النقود بمعناه الضـيق (M1) ويقصـد بمعدل النمو المرغوب للعرض النقدي، ذلك المعدل الذي ينســـجم أو يتلاءم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي من أجل تحقيق استقرار الأسعار.

- كذلك فإن من الأهداف الوسيطة هو تحقيق معدلات مرغوبة لأسعار الفوائد والعائد على رأس المال، وعند ذلك المستوى الذي يحقق ويحفز نمو الناتج الكلي.

ويلاحظ أن الأهداف الوسيطة (التحكم في نمو عرض النقود وأسعار الفوائد) تسمى بأهداف الأداء.

2) إن التحكم في عرض النقود كهدف وسيط (أو هدف أداء) للسياسة النقدية له أهمية كبيرة على النشاط الاقتصادي، وتكمن هذه الأهمية في أن عرض النقود له تأثير في سعر الفائدة، والأخير له تأثير في الاستثمار وبالتالي الطلب الكلي ومن ثم تأثيره على الدخل القومي وفقا لتحليل المدرسة الكينزية. أي أن التغير في عرض النقود يسبب تغيرا في سعر الفائدة، وهذا يسبب تغيرا في حجم الاستثمار الذي يسبب تغير الطلب الكلي ومن ثم التأثير في الدخل فالأسعار.

3) أن السلطات النقدية (البنك المركزي) هي التي تستخدم جملة من أدوات وإجراءات السياسة النقدية من أجل التأثير في عرض النقود كهدف وسيط ومن ثم التأثير في الدخل (الناتج) والأسعار كهدف نهائي. والشكل التالي يوضح العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة والنهائية.

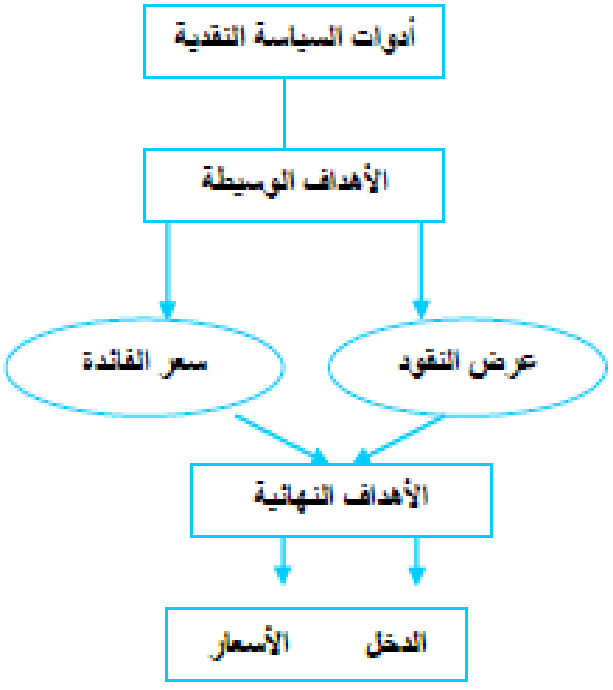


شكل (5.6)

إن أهم أدوات وإجراءات السياسة النقدية هي:

- عمليات السوق المفتوحة.

- سياسة سعر الخصم.
- نسبة الاحتياطي القانوني.
- وسائل الإقناع الأدبي.

4) إن خطة السلطات النقدية في إدارة السياسة النقدية تشتمل على الإجراءات الآتية:

أ- تحديد الهدف النهائي، وليكن مثلا تحديد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (يحدد بقرار سياسي).

ب-تحديد الهدف الوسيط للسياسة النقدية. حيث يقوم البنك المركزي بتحديد معدل النمو المرغوب للعرض النقدي الذي ينسجم مع معدل نمو الناتج المرغوب والمحدد سلفا.

بافتراض أن البنك المركزي اتخذ قرارا بزيادة عرض النقود بنسبة 5% خلال فترة معينة.

ت-يقوم البنك المركزي بتحديد حجم الزيادة المستهدفة في احتياطيات المصارف اللازمة لزيادة عرض النقود بنسبة 5%.

لنفترض أن حجم الزيادة المستهدفة في الاحتياطيات هو 4% مثلا.

ث-يقوم البنك المركزي بتحديد أدوات السياسة النقدية اللازمة لزيادة عرض النقود بتلك النسبة المحددة.

ويلاحظ أن أدوات السياسة النقدية تكون ذات اتجاه توسعي، حيث الهدف منها هو زيادة عرض النقود، وذلك من خلال الأدوات التالية:

- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني.
- شراء الأوراق المالية من خلال عمليات السوق المفتوحة.
- أو زيادة قروض الخصم للمصارف التجارية.

يلاحظ أن تلك الأدوات، سوف تؤدي إلى زيادة قدرة المصارف على توليد الائتمان والإقراض وبالتالي زيادة عرض النقود. وهذا هو الهدف الذي اعتمده البنك منذ البداية. والعكس يحدث إذا قرر البنك تخفيض عرض النقود لأنه سيطبق في هذه الحالة سياسات نقدية ذات توجه انكماشي، أي زيادة سعر الخصم أو بيع الأوراق المالية أو زيادة نسبة الاحتياطي القانوني أو كل هذه الأساليب مجتمعة.

## 2. أدوات وإجراءات السياسة النقدية:

### 1) نسبة الاحتياطي القانوني (rd):

تستهدف سياسة الاحتياطي القانوني التأثير في عرض النقود من خلال التحكم في قدرة المصارف على توليد الائتمان، وتعرف نسبة الاحتياطي القانوني، بأنها النسبة من الودائع لدى المصارف وهذه النسبة يطلبها البنك المركزي كاحتياطي غير قابل للتصرف. $(rd = \frac{R}{D})$

حيث: R = حجم الاحتياطي

D= إجمالي الودائع لدى البنوك

يستخدم البنك المركزي هذه السياسة في اتجاهين مختلفين وفقا لأهداف السياسة النقدية:

**أ) اتجاه زيادة نسبة الاحتياطي**

يسمى هذا الاتجاه بالاتجاه التقييدي أو الاتجاه الانكماشي، حيث يهدف البنك المركزي إلى تقييد عرض النقود من خلال الحد من قدرة المصارف على الإقراض وبالتالي التوسع في الاستثمار، يستعمل هذا الاتجاه عند مكافحة التضخم والقضاء على الفجوة التضخمية. ونلاحظ أنه عندما يتم رفع نسبة الاحتياطي على الودائع، فإن قدرة المصارف التجارية على الإقراض تنخفض، وبالتالي تنخفض قدرتها على توليد الودائع، وهذا يؤدي إلى انخفاض عرض النقود.

**ب) اتجاه تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني**

هذا هو الاتجاه التوسعي، حيث يهدف البنك المركزي إلى زيادة عرض النقود الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة فزيادة الاستثمار، ومن ثم زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة الدخل. يستخدم هذا الاتجاه في حالات الانكماش الاقتصادي إذ يكون الهدف هو القضاء على الفجوة الركودية. أي أنه عندما يتم تخفيض نسبة الاحتياطي على الودائع، تزيد قدرة البنوك على الإقراض ومن ثم تزيد قدرتها في توليد الائتمان وزيادة عرض النقود الذي يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي.

**مثال:**

لتوضح كيف يؤدي تغير نسبة الاحتياطي القانوني إلى تغير في قدرة المصارف على توليد الائتمان، وبالتالي التأثير في عرض النقود، وذلك من خلال فكرة ما يسمي بمضاعف النقود البسيط. ومضاعف النقود البسيط هو:

$$\frac{1}{\text{rd}} = \frac{\Delta D}{\Delta R}$$

حيث:

$\Delta D$ = حجم التغير في الودائع.

$\Delta R$ = حجم التغير في الاحتياطيات

$\frac{1}{\text{rd}}$ = مضاعف النقود البسيط وهو يساوي مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني (rd).

من المعادلة السابقة نستطيع إيجاد حجم التغير في الودائع الناجم عن تغير معين في حجم الاحتياطيات.

$$\Delta D = \frac{1}{rd}\,\Delta R$$

لنفترض الآن أن ($\text{rd} = 0.2$)، وان ($\Delta R = 100$) مليون دولار، وتمثل حجم الوديعة الأصلية في أحد المصارف التجارية مثلا، أي أن حجم التغير في الودائع التي تستطيع المصارف توليدها هو:

$$\Delta D = \frac{1}{0.2}(100)$$

$$\Delta D = 5(100) = 500$$

وهذا يعني أنه عندما تكون نسبة الاحتياطي ($0.2$) فإن مضاعف النقود البسيط = 5، وبالتالي فإن تغيرا مقداره ($100$) مليون دولار في احتياطيات المصارف (اي ودائع أصلية في المصارف مقدارها $100$) يؤدي إلى زيادة حجم الودائع التي تستطيع المصارف توليدها إلى $500$ مليون دولار، أي أنها تضاعفت خمس مرات الزيادة الأصلية في الودائع (الاحتياطيات).

الان لو أن البنك المركزي قام بتخفيض نسبة الاحتياطي إلى $10\%$ هذا الأمر يؤدي إلى زيادة قدرة البنوك على توليد الودائع وبالتالي التأثير على عرض النقود بالزيادة، وفي هذه الحالة نجد ما يلي:

$$\Delta D = \frac{1}{0.1}(100) = 10(100) = 1000\ \$$$

ولذا، فإن تضاعف الودائع عشر مرات الزيادة الأصلية في الودائع يؤدي إلى زيادة قدرة المصارف على الإقراض، وبالتالي زيادة الاستثمار نتيجة زيادة عرض النقود.

**2) سياسة السوق المفتوحة:**

تستهدف عمليات السوق المفتوحة التأثر في عرض النقود، وتتضمن عمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعملية بيع أو شراء الأوراق المالية مثل السندات الحكومية أو أذونات الخزانة، وذلك للأفراد والمصارف والمؤسسات المالية الأخرى. فإذا أراد البنك المركزي زيادة القاعدة النقدية (B)، وبالتالي زيادة عرض النقود، فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية. حيث تزيد حيازة البنك المركزي من هذه السندات، بينما يقوم بدفع قيمتها إلى الأفراد والمصارف، وهذا يؤدي إلى زيادة عرض النقود. أما إذا أراد البنك المركزي

تخفيض عرض النقود، فإنه يلجأ إلى عملية بيع الأوراق المالية، وبهذه العملية تزيد حيازة البنوك والأفراد من هذه الأوراق مقابل انخفاض السيولة النقدية لديهم، وهذا يؤدي إلى انخفاض عرض النقود.

يلاحظ أن مدى نجاح عمليات السوق المفتوحة يتوقف على درجة التطور المالي والاقتصادي. فعندما يتوفر للبلد أسواق مالية متقدمة، تكون هذه السياسة فعالة والعكس إذا كان البلد يعاني من تخلف المؤسسات المالية. ولذلك، فإن هذه السياسة تكون فعالة أكثر في البلدان المتقدمة حيث يتوفر لها مؤسسات مالية متقدمة. وعلى العكس، فإن البلدان النامية تستخدم نسب الاحتياطي القانوني أكثر من عمليات السوق المفتوحة نظرا لتخلف المؤسسات المالية في البلدان النامية.

**3) سياسة سعر الخصم:**

تلجأ المصارف التجارية إلى البنك المركزي للحصول على قروض الخصم عند الضرورة. ويقدم البنك المركزي هذه القروض مقابل سعر يسمي سعر الخصم، ويستخدم البنك المركزي سياسة سعر الخصم للتأثير في عرض النقود من خلال التأثير في قدرة المصارف في توليد الائتمان. فإذا أراد البنك المركزي تقييد عرض النقد، فإنه يلجأ إلى زيادة سعر الخصم الذي يتقاضاه من المصارف، وهذا يحد من قدرة المصارف التجارية على الاقتراض من البنك المركزي، وبالتالي يحد من قدرتها على توليد الائتمان.

والعكس يحدث إذا قرر البنك المركزي زيادة عرض النقود فإنه يلجا إلى تخفيض سعر الخصم من أجل تحفيز المصارف على زيادة اقتراضها من البنك المركزي، وبالتالي زيادة قدرتها على التأثير في عرض النقد. ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن فعالية هذه السياسة في البلدان النامية، محدودة نظرا لعدم حاجة المصارف للاقتراض من البنك المركزي حيث يتوفر لهذه المصارف فوائض نقدية لديها لم تتمكن من توظيفها في عمليات الإقراض والاستثمار بصورة كافية.

**خامسا: دور السياسات النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية**

**1. حالة معالجة الفجوة الركودية**

عرفنا سابقا أن التغير في عرض النقد له أهمية كبيرة والتأثير في سعر الفائدة، ومن ثم التأثير في الاستثمار فالطلب الكلي وبالتالي التأثير في الدخل.

لنفترض الآن أن الاقتصاد يواجه مشكلة الانكماش الاقتصادي، التي تسمى بالفجوة الركودية.

أن السؤال هو: كيف تستخدم السياسة النقدية في معالجة الفجوة الركودية؟

من الواضح أننا بحاجة الآن إلى زيادة عرض النقود باستخدام أدوات السياسة النقدية المذكورة سابقا ولكن بالاتجاه التوسعي، أي من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو شراء الأوراق المالية أو تخفيض سعر الخصم، أو كل هذه الأدوات، إضافة إلى ذلك، فإن البنك المركزي يستطيع مباشرة أن يزيد القاعدة النقدية (أوراق البنكنوت). ولكن لماذا زيادة عرض النقود؟

عرفنا سابقا أن زيادة عرض النقود هو الهدف الوسيط أو هدف الأداء للبنك المركزي من أجل أن ينخفض سعر الفائدة (في ظل اقتصاد حر). وحيث أن سعر الفائدة يرتبط بعلاقة عكسية مع حجم الاستثمار وفقا لتحليل المدرسة الكلاسيكية، فإن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، وحيث إن الاستثمار هو محدد رئيس أو مكون رئيس في دالة الطلب الكلي، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (انتقال دالة الطلب الكلي إلى أعلى).

إن زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل تعتمد على حجم مضاعف الإنفاق الكلي الذي عرفناه سابقا. إذن آلية تأثير التغير في عرض النقود على الدخل التوازني تتم من خلال الية التغير في سعر الفائدة وفقا لتحليل المدرسة الاقتصادية الكينزية.

والشكل البياني التالي يوضح آلية التأثير من خلال الربط بين توازن سوق النقود وتوازن الدخل.

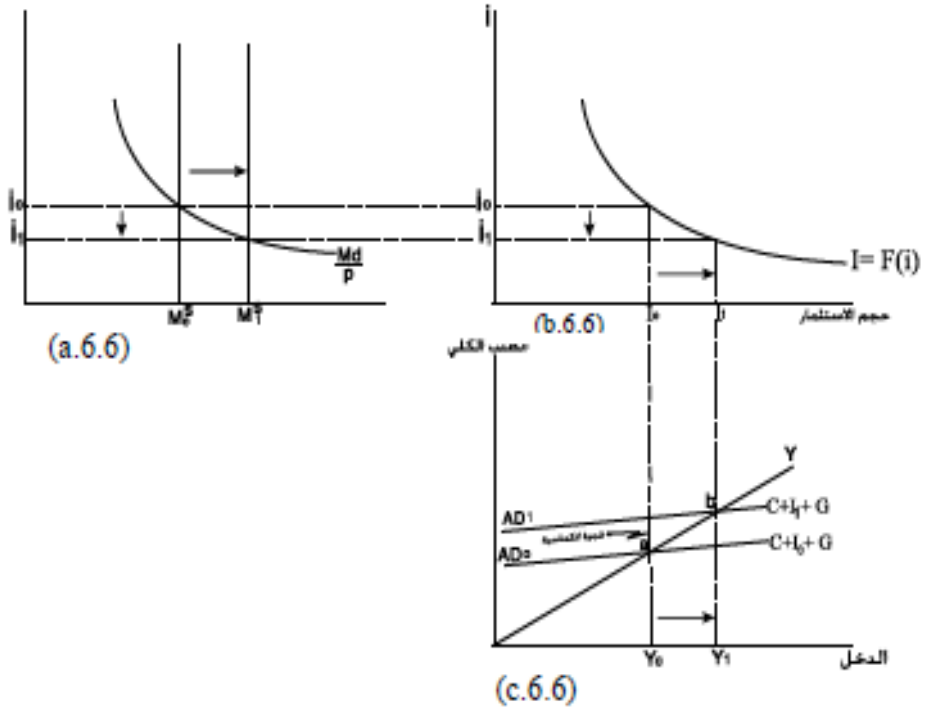


**شكل (6.6) التوضيح البياني لدور السياسة النقدية في معالجة الفجوة الركودية.**

يمثل شكل (a.6.6) توازن سوق النقود الذي يحدد سعر الفائدة التوازني ($i_0$)، بينما يمثل شكل (b.6.6) دالة الاستثمار التي ترتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة، حيث يتحدد حجم الاستثمار ومقداره ($I_o$) عند سعر الفائدة ($i_0$)، أما الرسم (c.6.6) فيمثل توازن الدخل حيث دالة العرض الكلي (y) = دالة الطلب الكلى ( $AD = C + I_0 + G$)والذي يحدد الدخل التوازني الفعلي عند(yo).

لاحظ أن الدخل التوازني (yo) ليس هو دخل التوظيف الكامل (الكامن)، وبالتالي فإن الاقتصاد يواجه فجوة ركوديه يتطلب زيادة الطلب الكلي، أي انتقال دالة الطلب الكلي إلى أعلى ($AD_1 = C + I_1 + G$) من أجل تحقيق الدخل التوازني الكامن ($Y_1$).

عندما يقرر البنك المركزي زيادة عرض النقد إلى ($M_1^s$)، فإن دالة عرض النقود في شكل (a.6.6) تنتقل جهة اليمين، حيث يسبب هذا انخفاض سعر الفائدة إلى ($i_1$).

ومن خلال دالة الاستثمار في الشكل (a.6.6) يزيد حجم الاستثمار على نفس الدالة إلى ($I_1$) عند سعر الفائدة المنخفض ($I_1$). وحيث أن الاستثمار هو جزء من الطلب الكلي، فإن زيادة الاستثمار إلى ($I_1$) تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي إلى انتقال دالة الطلب الكلي الفعلي إلى أعلى. أي تنتقل الدالة من ($AD_0 = C + I_0 + G_0$) إلى ($AD_1 = C + I_1 + G_0$) وذلك في شكل (c.6.6). حيث يزيد الدخل التوازني من ($Y_0$) إلى ($Y_1$) وبالتالي يتم التخلص من الفجوة الركودية، بانتقال نقطة توازن الدخل من النقطة (a) إلى النقطة (b) في شكل (c.6.6).

## 2. حالة معالجة الفجوة التضخمية

لنفترض الان أن الاقتصاد يواجه مشكلة الفجوة التضخمية، هذا يتطلب تطبيق سياسات نقدية انكماشية تستهدف تخفيض عرض النقد. يؤدي انخفاض عرض النقد إلى ارتفاع سعر الفائدة الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار فانخفاض حجم الطلب الكلي، وبالتالي انخفاض الدخل التوازني إلى مستوى دخل التوظيف الكامل، وبذلك يتم القضاء على الفجوة التضخمية. وبيانيا، فإن دالة الطلب الكلي تنتقل إلى أسفل من ($AD_1 = C + I_1 + G$ ) الى ($AD_0 = C + I_0 + G$) كما في الشكل التالي.

وبمعنى آخر، فإن معالجة الفجوة التضخمية باستخدام سياسات نقدية انكماشية إنما هي إجراءات معاكسة الحالة معالجة الفجوة الركودية.

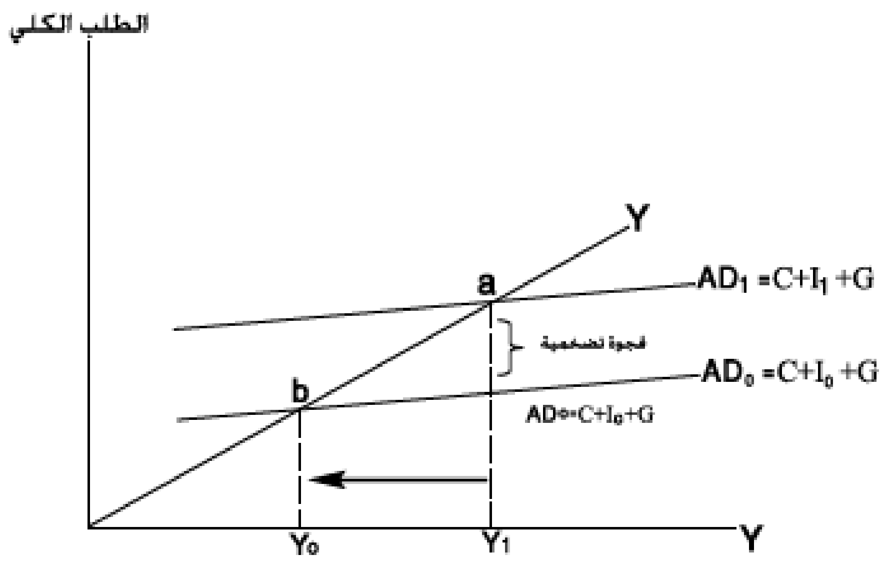


شكل (7.6)

**3. دور السياسات النقدية وفقا للتحليل الكنزي**

| حالات الاختلالات الاقتصادية | عرض النقود | النتائج: سعر الفائدة | حجم الاستثمار | حجم الطلب الكلي | الدخل |
|---|---|---|---|---|---|
| 1) حالة الفجوة الركودية يتطلب: | زيادة عرض النقود | ينخفض | يزيد | يزيد | يزيد |
| 2) حالة الفجوة التضخمية يتطلب: | تخفيض عرض النقود | يزيد | ينخفض | ينخفض | ينخفض |

جامعة تكريت

**4. مدى نجاح السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية**

عرضنا سابقة دور السياسات النقدية في معالجة الفجوة الركودية والنجوة التضخمية وفقا لتحليل المدرسة الكينزية، ولكن فاعلية ونجاح السياسة النقدية يعتمد على شروط ينبغي أن تتحقق، وهي:

1) عند معالجة الفجوة الركودية، فإن زيادة عرض النقود ينبغي أن لا يودي إلى زيادة معدل التضخم، أي أنه يشترط ثبات أو جمود المستوى العام للأسعار أو جموده.

2) إضافة إلى ذلك، فإن العلاقة بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار، ينبغي أن تكون علاقة عكسية قوية. أما إذا كانت ضعيفة، فإن هذا يعني أن انخفاض سعر الفائدة لن يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار وبالتالي لن يحدث الأثر التوسعي المرغوب للسياسة النقدية.

3) وفي حالة معالجة الفجوة التضـــخمية، فإنه يشـــترط أن لا يرتفع معدل البطالة عند تقييد عرض النقد أو تخفيضه.

من الواضح أن عدم توفر تلك الشروط يضعف من فعالية ونجاح السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية، وعندئذ فلا بد من تطبيق متزامن أو متكامل للسياسات النقدية والمالية في أن واحد.

**الخلاصة**

- تعرف النقود بأنها أي شـــيء يحظى بالقبول العام لدى أفراد المجتمع ويســـتخدم كوســـيط في المعاملات ومقياس للحساب ومخزن للقيمة وأداة لتسوية المدفوعات الأجلة.
- للنقود وظائف رئيسة أربعة هي: (وسيط في المعاملات (التبادل)، مقياس للقيم أو وحدة الحساب، مخزن للثروة أو القيمة، النقود أداة التسوية المدفوعات الأجلة.
- عرض النقود يمثل إجمالي السيولة المحلية وإجمالي تداول كمية النقود المصـدرة خلال فترة زمنية معينة، ويقاس عرض النقود بأسلوبين:

أ) مقياس ضيق (M1). أو(M=C+D) حيث C = إجمالي السيولة خارج المصارف (النقد المتداول)، D = إجمالي الودائع في المصارف.

**ب)** مقياس أوسع (M2) أو : (شبه النقود + M2=M1)، حيث شبه النقود = إجمالي الودائع الآجلة + الودائع بالعملة الأجنبية.

- الجهات المؤثرة في عرض النقد هي:

1) البنك المركزي من خلال التأثير في القاعدة النقدية (B) ومضاعف النقد.

2) المصارف التجارية من خلال التأثير توليد الائتمان.

3) الجمهور من خلال التفضيل بين السيولة خارج المصارف والسيولة داخل المصارف.

- ومن أبرز نظريات تحليل الطلب على النقود:

1) النظرية الكمية في الطلب على النقود، وقد ركزت على دور دافع المعاملات في تفسير الطلب على النقود.

2) نظرية التفضيل النقدي التي ركزت على ثلاث دوافع هي:

– دافع المعاملات أو التبادل.

– دافع الاحتياط والتحوط

– دافع المستشارية.

وبناء على ذلك، فإن دالة الطلب على النقود تعتمد على كل من ســـعر الفائدة (علاقة عكســـية) والدخل (علاقة طردية)، او

$$\frac{M^d}{P} = f(i^{(-)}, y^{(+)})$$

- يتوازن سوق النقود عندما تكون الكمية المطلوبة من النقود = الكمية المعروضة

$$\frac{M^d}{P} = \frac{M^s}{P}$$

حيث يتحدد في هذا التوازن سعر الفائدة التوازني

- يتكون الجهاز المصـرفي لأي بلد من: (البنك المركزي، المصـارف التقليدية، المصـارف المتخصـصـة، المصارف الإسلامية).
- السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والأدوات والسياسات التي تنفذها السلطات النقدية في إدارة النظام النقدي للتحكم بعملية عرض النقود كهدف وســـيط من أجل التأثير على الناتج الكلي والأســـعار كهدف نهائي للسياسة النقدية.
- أدوات السياسة النقدية تتكون من:

1) سياسة نسبة الاحتياطي القانوني
2) سياسة السوق المفتوحة
3) سياسة سعر الخصم
4) وسائل الإقناع الأدبي.

- تستخدم السياسات النقدية في معالجة الفجوة الركودية من خلال تطبيق سياسات نقدية توسعية تؤدي إلى زيادة عرض النقود الذي يسبب انخفاض سعر الفائدة، ويودي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الاستثمار فالطلب الكلي، وبالتالي التأثير على الدخل التوازني، حيث يزيد الدخل في هذه الحالة.

- يشترط لنجاح السياسة النقدية التوسعية أن توجد علاقة عكسية قوية بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار، إضافة إلى ثبات المستوى العام للأسعار.
- تستخدم سياسات نقدية انكماشية لمعالجة الفجوة التضخمية، حيث يكون الهدف الوسيط هو تخفيض عرض النقود الذي يسبب ارتفاع سعر الفائدة مما يسبب انخفاض الاستثمار فالطلب الكلي فالدخل.
- ويشترط لنجاح هذه السياسة عدم ارتفاع معدل البطالة عند تخفيض عرض النقود.

جامعة تكريت

# الفصل السابع

# التضخم

يتناول هذا الفصل موضوع التضخم باعتباره أحد مشكلات الاقتصاد الكلي الرئيسية، حيث سيتم التركيز على مفهوم التضخم والنظريات الاقتصادية المفسرة لأسباب التضخم. كما سنتناول أثار التضخم الاقتصادي وأساليب مواجهته. فقد تم تقسيم هذا الفصل الى الموضوعات التالية:

اولا: مفهوم التضخم

ثانيا: اسباب التضخم

ثالثا: اثار التضخم

رابعا: سياسات معالجة التضخم

## أولا: مفهوم التضخم:

### 1. تعريف التضخم

يعرف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية وله صور وأشكال مختلفة. يشير هذا التعريف إلى عدد من القضايا المتعلقة بمفهوم التضخم، وأبرزها ما يلي:

**1)** التضخم ليس مجرد الزيادة المؤقتة أو المتقطعة في الأسعار، أي أن المستوى المرتفع للأسعار لا يعني تضخما، وإنما التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار.

**2)** أن معدل التضخم يحسب وفقا للصيغة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{التغير في المستوى العام للأسعار}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الماضية}} \times 100$$

$$\text{أو} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة الماضية}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الماضية}} \times 100$$

$$\text{أو :} \quad \text{معدل التضخم} = \frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}}$$

حيث:

$P_t$ = المستوى العام للأسعار في السنة الحالية

$P_{t-1}$ = المستوى العام للأسعار في السنة الماضية.

3) التضخم ليس مجرد ارتفاع نسبي في أسعار عدد معين من السلع، كأن ترتفع أسعار السلع الغذائية بينما تنخفض أسعار سلع الملابس أو تظل ثابتة، أي أنه الارتفاع المستمر في كافة السلع والخدمات.

## 2. انواع التضخم واشكاله

هناك أنواع مختلفة للتضخم منها ما يلي:

أ) التضخم الزاحف: عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة أو معتدلة خلال فترة زمنية طويلة، فإن هذا النوع من التضخم يسمى بالتضخم المعتدل أو التضخم الزاحف.

ب) التضخم الجامع: يحدث التضخم الجامح عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات كبيرة ومتسارعة خلال فترة زمنية قصيرة. ويسمى هذا النوع بالتضخم الجامع أو التضخم المفرط أو المتسارع. وعندما يحدث هذا النوع من التضخم فإنه يؤدي إلى اضطراب الاستقرار الاقتصادي، حيث تفقد العملة الوطنية قيمتها وتتصاعد الأسعار وتضعف الثقة بالاقتصاد الكلي. وقد عانت من هذا النوع من التضخم بعض البلدان و أمريكا اللاتينية. وفي أوائل القرن الماضي عرفت ألمانيا التضخم الجامع الذي أدى إلى تدهور كبير في الاقتصاد الألماني.

ت) التضخم المستورد: عندما يعتمد اقتصاد أي دولة على الواردات من السلع والخدمات، فإنها تكون عرضة للتضخم المستورد من الخارج. فعندما تعاني دول العالم الخارجي من ارتفاع الأسعار، فإنها تصدر ذلك التضخم إلى الدول الأخرى المستوردة. أي أن التضخم المستورد هو الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج. وقد يحدث التضخم بسبب ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج المستوردة من الخارج

## 3. قياس التضخم

هناك عدة أساليب لحساب وقياس معدل التضخم، ومن أهمها:

أ- مخفض الناتج المحلي الإجمالي الضمني (GDPD):

يقدم هذا الأسلوب مقياسا شاملا لمعدل التضخم، لأنه يقيس تغيرات الأسعار لكل السلع والخدمات وليس مجرد سلعة معينة من السلع كما هو الحال في أسلوب الرقم القياسي لأسعار المستهلك. إضافة إلى أن هذا الأسلوب يركز على تغيرات أسعار السلع والخدمات المنتجة محلية فقط. وقد عرفنا سابقا طريقة حساب مخفض الناتج المحلي الإجمالي الضمني من خلال الصيغة التالية:

$$GDPD = \frac{\text{قيمة الناتج بالأسعار الجارية}}{\text{قيمة الناتج بالأسعار الثابتة}} \times 100$$

أو:

$$GDPD = \frac{\text{قيمة الناتج المحلي الاسمي}}{\text{قيمة الناتج المحلي الحقيقي}} \times 100$$

ب-الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (CPI):

يتم حساب هذا الرقم من خلال الصيغة التالية:

$$CPi = \frac{\text{سلة السلع في سنة الأساس} \times \text{أسعار السنة الجارية}}{\text{سلة السلع في سنة الأساس} \times \text{أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

حيث سلة السلع تشمل وحدات معينة من الغذاء والملابس والسكن والخدمات الأخرى.

## ثانيا: نظريات تحليل اسباب التضخم

### 1. النظرية النقدية في تفسير التضخم

تنظر هذه المدرسة إلى التضخم باعتباره ظاهرة نقدية، فالتضخم يحدث عندما تطارد نقود كثيرة سلع قليلة. أي أن التضخم يقع عندما تزيد كمية النقود المعروضة بنسبة أكبر من نسبة نمو الناتج الحقيقي.

تستند هذه المدرسة النقدية في تفسيرها لسبب التضخم إلى الرؤية الفكرية للمدرسة الكلاسيكية، حيث قدمت المدرسة الكلاسيكية ما يسمي بمعادلة التبادل (معادلة فيشر) التي يُفسر من خلالها التضخم.

ان معادلة التبادل هي: $MV = PY$

حيث: M = كمية النقود.

V = سرعة دوران النقود.

P = المستوى العام للأسعار.

Y = إجمالي الناتج الحقيقي من السلع والخدمات

MV = إجمالي عرض النقود

PY = إجمالي الطلب على النقود ويساوي الدخل النقدي.

وحيث أن التضخم هو معدل تغير المستوى العام للأسعار، فإن هذا يتطلب إعادة صياغة معادلة التبادل السابقة في صورة معادلات تغير على النحو الآتي:

$$\frac{\Delta M}{M} + \frac{\Delta V}{V} = \frac{\Delta P}{P} + \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث:

$\frac{\Delta M}{M}$ = معدل نمو (تغير) عرض النقود.

$\frac{\Delta V}{V}$ = معدل تغير سرعة دوران النقود.

$\frac{\Delta Y}{Y}$ = معدل نمو الناتج الحقيقي.

$\frac{\Delta P}{P}$ = معدل تغير الأسعار وهو معدل التضخم.

تفترض النظرية النقدية ثبات سرعة دوران النقود، أي أن ($\frac{\Delta V}{V}$) تساوي صفر.

وبالتالي فإن المعادلة السابقة يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$\frac{\Delta P}{P} = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

تدل المعادلة السابقة على أن معدل التضخم يساوي معدل نمو عرض النقود مطروح منه معدل نمو الناتج الحقيقي. وفي مناسبات أخرى، تسمى تلك المعادلة بمعادلة معامل الضغط التضخمي.

وفقا للمعادلة السابقة يحدث التضخم، أي يرتفع معدل التضخم عندما يكون معدل نمو عرض النقود أكبر من معدل نمو الناتج الحقيقي. أي عندما تزيد كمية النقود (M) بنسبة أكبر من زيادة الناتج الحقيقي أي أن التغيرات في عرض النقود هي المصدر الأساسي لحدوث التضخم. وهذا ما ينسجم مع عبارة التضخم ظاهرة نقدية.

**مثال:**

دعنا نفترض أنه توفرت لدينا المعلومات الأتية:

- معدل نمو عرض النقود 15%

- ما معدل التضخم في الحالات الآتية:

(أ) معدل النمو للناتج الحقيقي 5%

(ب) معدل النمو الناتج الحقيقي = صفر %

(ج) معدل النمو الحقيقي للناتج الحقيقي 15%

**الحل:**

(أ) $\frac{\Delta P}{P} = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y} = 15\% - 5\% = 10\%$

(ب) $\frac{\Delta P}{P} = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y} = 15\% - 0\% = 15\%$

(ت) $\frac{\Delta P}{P} = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y} = 15\% - 15\% = 0$

يلاحظ أنه كلما كان معدل نمو عرض النقود أكبر من معدل نمو الناتج الحقيقي، فإن معدل التضـــخم يرتفع مما يؤكد أن التضخم ظاهرة نقدية وفقا للتحليل الاقتصادي الكلاسيكي.

## 2. النظرية الكينزية في تفسير التضخم

تفسر هذه النظرية التضخم سحب الطلب، حيث ينشا التضخم وفقا لتحليل المدرسة الكينزية عندما يرتفع الطلب الكلي الفعلي (ADA) (الإنفاق الكلي) عن الطلب الكلي اللازم ($AD_F$) للحفاظ على مستوى الناتج الكلي عند مســتوى التشــغيل الكامل. أي عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، عندما يكون الناتج عند مســتوى التشــغيل الكامل أو قريب منه مما يســبب ارتفاع المســتوى العام للأســعار. غير أن المدرسة الكينزية تفسر زيادة الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي بالأسباب الأتية:

- زيادة الإنفاق الاســتهلاكي أو الإنفاق الاســتثماري أو الإنفاق الحكومي أو كل عناصــر الإنفاق الكلي.
- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي.
- زيادة العرض النقدي الذي يتسـبب زيادة الإنفاق الكلي. وهنا تتفق المدرسـة الكينزية مع المدرسـة النقدية في دور زيادة عرض النقود على زيادة الطلب الكلي. غير أن المدرســـة الكينزية تعطي

أهمية أكبر لزيادة الطلب الكلي الناجم عن زيادة أحد عناصـــر الإنفاق الكلي المذكورة ســـابقا أو كلها. وفي كل الأحوال السابقة، فإن زيادة الإنفاق الكلي تسبب وجود حالة فائض طلب كلي يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم أو حدوث ما يسمى بالفجوة التضخمية.

خلاصـة الأمر، يحدث التضـخم وفقا لنظرية جذب الطلب عندما يزيد الطلب الكلى بمعدل أسـرع من العرض الكلي.

### 3. النظرية الاحتكارية تفسير التضخم

تُرجع هذه النظرية حدوث التضـــخم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وفي الظاهرة المعروفة بالتضـــخم المدفوع بتكاليف الإنتاج، المؤدية إلى انخفاض العرض الكلي مما يسـبب تصـاعد التضـخم، حيث يُعزى ارتفاع تكاليف الإنتاج إلى وجود قوة احتكارية في أسـواق السـلع وأسـواق عناصـر الإنتاج تسـتطيع رفع أسـعار منتجاتها، لأنها لا تخشـى المنافسـة، فهي تسـيطر على الأسـواق، و تسـيطر على أسـعار السـلع، غير أن ارتفاع أسـعار السـلع يشـجع العمال على المطالبة بزيادة أجورهم لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشـة. وهذا يعطي مبرر آخر للشركات لزيادة أسعار منتجاتها نظرا لارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب زيادة الأجور. الأمر الذي يؤدي إلى الدخول في حلقة مفرغة من زيادة الأســـعار، فزيادة الأجور، ومن ثم زيادة الأســـعار، وبالتالي تصاع معدلات التضخم.

وفي الجانب الآخر، توجد نقابات العمال في أسـواق عناصـر الإنتاج. حيث تقوم النقابات بالمطالبة بزيادة أجور العمال لأسـباب مختلفة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، لأن بند الأجور يمثل نسـبة مرتفعة في تكاليف الإنتاج. وعندما تزيد تكاليف الإنتاج، فإن هذا يعد مبررا للشـركات لزيادة أسـعارها، وبالتالي يؤدي هذا الأمر إلى تصـــاعد معدلات التضـــخم. ومن المعروف أنه عندما تمتلك نقابات العمال قوة احتكارية في سوق العمل، فإنها تنجح في الضغط على أرباب الشركات لزيادة الأجور، ولهذا السبب يُحمل أرباب الشركات نقابات العمال مسئولية حدوث التضخم.

ونلاحظ أنه عندما يكون التضخم مدفوعا بسبب زيادة تكاليف الإنتاج، فإن التضخم يحدث حتى عند حالة عدم التشـــغيل الكامل للموارد. أي أن التضـــخم يحدث في حالة وجود بطالة من عناصـــر الإنتاج ومنها عنصـر العمل، وهذه هي الظاهرة المعروفة بالتضـخم الركودي. أي أن معدل التضـخم يتصـاعد مع وجود ركود اقتصـادي في مسـتوى التشـغيل الكامل وانخفاض معدل النمو الاقتصـادي، وهذه هي المشـكلة التي واجهتها الدول المتقدمة الرأسمالية في عقد السبعينيات من القرن الماضي.

خلاصة الأمر، إن التضخم المدفوع بتكاليف الإنتاج بسبب دور نقابات العمال يسمى التضخم الناجم عن ارتفاع الأجور. أما التضخم الناجم عن سلوك الشركات وأرباب العمل فيسمى بالتضخم الناجم عن زيادة الأرباح.

**4. النظرية الهيكلية في تفسير التضخم**

تحاول هذه النظرية تفسير أسباب التضخم في الدول النامية، حيث ترجع أسباب التضخم إلى جملة من الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصادات الدول النامية، ومن أبرزها ما يلي:

**أ)** اختلالات في الطلب الكلي تتمثل في وجود طلب كلي ضعيف بسبب انخفاض مستويات الدخول للأفراد. الأمر الذي ينعكس على ضعف الادخار والإنفاق الاستهلاكي على السواء.

**ب)** اختلالات في العرض الكلي حيث تعاني الدول النامية من اختناقات كبيرة في إنتاج السلع الاستهلاكية والسلع الصناعية بسبب ضعف هياكل الإنتاج وضعف البنية الأساسية من طرقات وخدمات مياه وكهرباء وغيرها، مما يؤدي إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي للاستجابة السريعة لزيادة الإنتاج. إضافة إلى اختناقات ونقص في السلع الزراعية حيث يؤدي هذا إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالي تصاعد معدلات التضخم.

**ت)** تخلف المؤسسات المالية الوسيطة التي تقوم بدور الوساطة المالية في تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات منتجة، مما يسبب تخلف العرض الكلي عن الطلب الكلي.

**ث)** إتباع سياسة تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي بسبب ضعف مصادر التمويل الأخرى لضعف قاعدة الاقتصاد الوطني المولدة للدخل وضعف هياكل التمويل المالي الأخرى.

**ثالثا: اثار التضخم**

يُحدث التضخم أثارا مختلفة سلبية أو إيجابية لشرائح وفئات المجتمع المختلفة. وبصورة عامة فإن التصاعد المستمر في الأسعار يسبب تدهور مستوى المعيشة لأغلبية أفراد المجتمع وخاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود، ذلك أن معدل التضخم يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للأفراد وانخفاض القيمة الحقيقية للدخول. وبصورة محدودة، فإن التضخم بسبب الآثار التالية:

- يتضـــرر الفقراء وذوي الدخول الثابتة من العجزة والمســـنين والمتقاعدين إضـــافة إلى أصـــحاب المدخرات والدائنين، حيث يؤدي التضخم إلى تأكل الدخول والمدخرات الحقيقية لهذه الفئات، وهذا يسبب تدهورا كبيرا في مستوى المعيشة.
- بينما يستفيد ذوي الدخول غير الثابتة مثل التجار ورجال الأعمال والُمدينين من تصاعد التضخم، حيث يســتفيد رجال الأعمال من ارتفاع أســعار منتجاتهم، وكذلك يســتفيد المدينون، لأن القيمة الحقيقية لديونهم تنخفض بسبب ارتفاع الأسعار. وهذا على عكس الدائنين الذين يتضـررون من تصاعد التضخم لأن القيمة الحقيقية لأموالهم التي أقرضوها للمدينين تنخفض.
- ومن ناحية أخرى يسبب تصاعد التضخم اهتزاز الاستقرار الاقتصادي وإشاعة مناخ غير مشجع للاستثمار مما يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي.
- باختصـار يؤدي تصـاعد التضـخم إلى العبث بعدالة توزيع الدخل، حيث يتضـرر الفقراء وذوي الدخول المحدودة والثابتة والدائنون والمدخرون، بينما يســتفيد أصـــحاب الدخول غير الثابتة من رجال أعمال وتجار. إضـافة إلى العبث بالاسـتقرار الاقتصـادي والتأثير السـلبي على معدل النمو الاقتصـادي، وخاصـة في حالات التضـخم الجامح أو التضـخم المتسـارع الذي يضـعف الثقة بأداء الاقتصاد الكلي بشكل عام.

## رابعا: سياسات مكافحة التضخم

تناولنا في الفصل السابق السياسات الاقتصادية اللازمة لمكافحة الفجوة التضخمية. وبصورة عامة، فإن السياسات الملائمة لمكافحة التضخم هي:

- سياسات مالية انكماشية.
- سياسات نقدية انكماشية.
- مزيج من السياسات المالية والنقدية الانكماشية.

### 1) السياسات المالية الانكماشية:

تستخدم السياسات والإجراءات المالية الانكماشية لمكافحة التضخم، حيث تستهدف تخفيض الإنفاق الكلي (الطلب الكلي الفعلي) إلى مســتوى العرض الكلي عند مســتوى التشــغيل الكامل للموارد. وبمعنى آخر، يســـتهدف تخفيض الطلب الكلي الفعلي إلى مســـتوى الطلب الكلي اللازم للحفاظ على مســـتوى الدخل

الكامن. ويتم هذا من خلال: (تخفيض الإنفاق الحكومي، أو زيادة الضرائب، أو تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب).

**2) السياسات النقدية الانكماشية:**

من أجل تخفيض التضخم ومكافحته يتم استخدام أدوات السياسة النقدية الانكماشية أو التقييدية، حيث تستهدف هذه السياسات تخفيض عرض النقد. فإذا انخفض عرض النقد، فإن هذا يسبب ارتفاع سعر الفائدة وفقا للتحليل الكينزي. وهذا يسبب انخفاض حجم الاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي وبالتالي انخفاض معدل التضخم. ويتم تخفيض عرض النقد من خلال أدوات السياسة النقدية الأتية:

**(أ)** رفع نسبة الاحتياطي القانوني.

**(ب)** رفع سعر إعادة الخصم.

**(ت)** بيع السندات الحكومية من خلال عمليات السوق المفتوحة من أجل سحب السيولة الزائدة لدى الأفراد (النقود الزائدة).

**(ث)** أو مزيج من تلك الأدوات التي تسمى بأدوات السياسة النقدية الانكماشية.

**3) مزيج السياسات المالية والنقدية:**

تستخدم مزيج من السياسات المالية والنقدية الانكماشية لمكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يتم تطبيق السياسات والإجراءات التالية:

(أ) تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.

(ب) زيادة نسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية من أجل تخفيض عرض النقود.

(ت) ومن الواضح أن مزيج السياستين المالية والنقدية الانكماشية يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي إلى مستوى العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد.

(ث) تمنع عملية المزج بين السياستين المالية والنقدية التضارب بينهما في تحقيق أهدافهما في مكافحة التضخم.

فالسياسة المالية الانكماشية تؤدي كما عرفنا إلى انخفاض الإنفاق الكلي. ولكي تنجح هذه السياسة في بقاء الإنفاق الكلي منخفضا، فينبغي أن لا ينخفض سعر الفائدة. وهنا تكمن أهمية استخدام السياسات النقدية الانكماشية في منع سعر الفائدة من الانخفاض، حتى لا يؤدي هذا إلى زيادة حجم الاستثمار،

وبالتالي زيادة الإنفاق الكلي، الأمر الذي يؤدي إلى إبطال أثر السياسات المالية الانكماشية في تخفيض الإنفاق الكلي. لذلك، لا بد من استخدام السياسات النقدية الانكماشية بصورة تكاملية مع السياسات المالية الانكماشية من أجل مكافحة التضخم، وهذا ما يتحقق من خلال عملية المزج بين السياستين المالية والنقدية.

**خامسا: التوضيح البياني لدور السياسات المالية والنقدية في معالجة التضخم**

أ) دور السياسات المالية:

لنفترض في شكل التالي (7-1) أن نقطة توازن الدخل الفعلي هي (a) عند تقاطع منحنى الطلب الكلي ($AD_0 = C_0 + I_0 + G_0$) مع خط الدخل (العرض الكلي). حيث يعاني الاقتصاد من وجود مشكلة التضخم عند النقطة (a). ولتخفيض التضخم، فإن الأمر يتطلب تطبيق سياسات مالية انكماشية مثل:

(1) تخفيض الإنفاق الحكومي من ($G_0$) إلى ($G_1$)، حيث يؤدي هذا إلى انتقال دالة الطلب الكلي إلى أسفل إلى ($AD_1 = C_0 + I_0 + G_1$) وبنقطة توازن جديدة هي (b) وكما في الشكل التالي:

شكل (1.7)

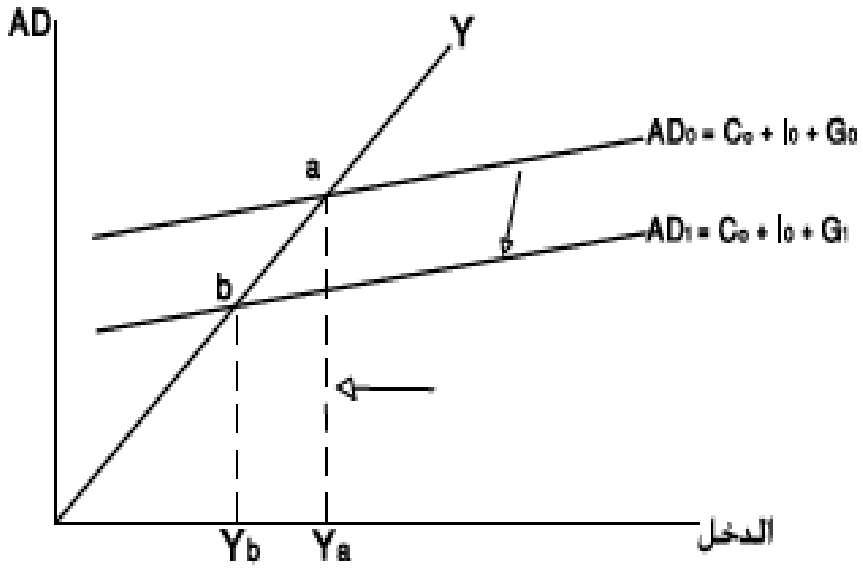


(2) أو زيادة الضرائب ($T_0$) حيث تؤدي إلى تخفيض الدخل المتاح، وبالتالي انخفاض الاستهلاك العائلي بمقدار يساوي ($a_1 . \Delta T_0$) (الميل الحدي للاستهلاك مضروبا في حجم تغير الضرائب) من ($C_0$)

الى ($C_1$)، وهذا الاجراء يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي وانتقال دالة الطلب الكلي الى الاسفل، الى ($AD_1 = C_1 + I_0 + G_0$) وبالتالي انخفاض توازن الدخل، وكما في الشكل التالي(7-2)

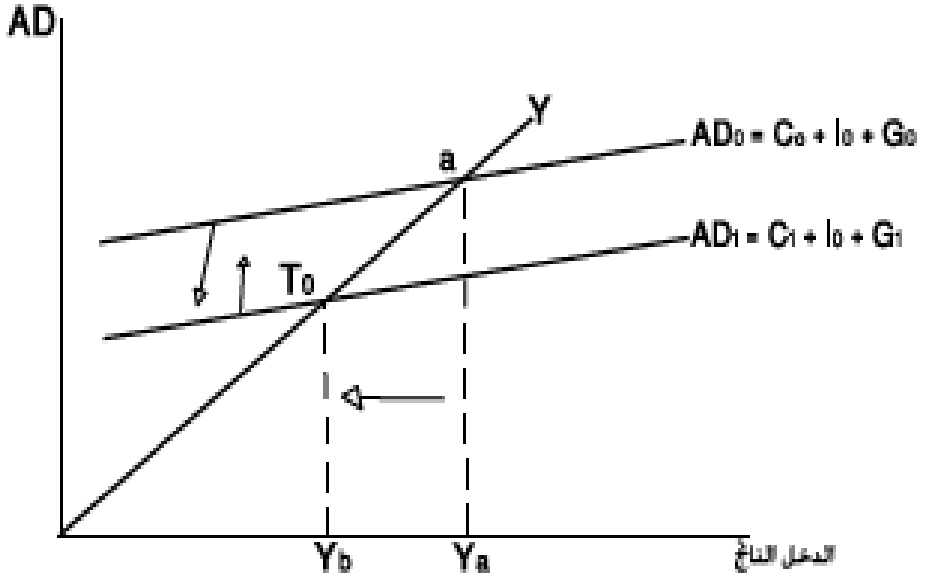


شكل (2.7)

(3) أو زيادة الضرائب على أرباح الشركات ودخل رجال الأعمال، وهذا بسبب انخفاض الأرباح المتوقعة للشركات، مما يسبب انخفاض حجم الاستثمار الخاص من ($I_0$) إلى ($I_1$) . حيث يؤدي هذا إلى انخفاض الطلب الكلي وانتقال دالة الطلب الكلي من ($AD_0 = C_0 + I_0 + G_0$) إلى ( $AD_1 = C_0$ + $I_1 + G_0$) وانخفاض الدخل التوازني. لاحظ هنا أن الأثر وقع على انخفاض الاستثمارات. وكما في الشكل التالي (7-3).

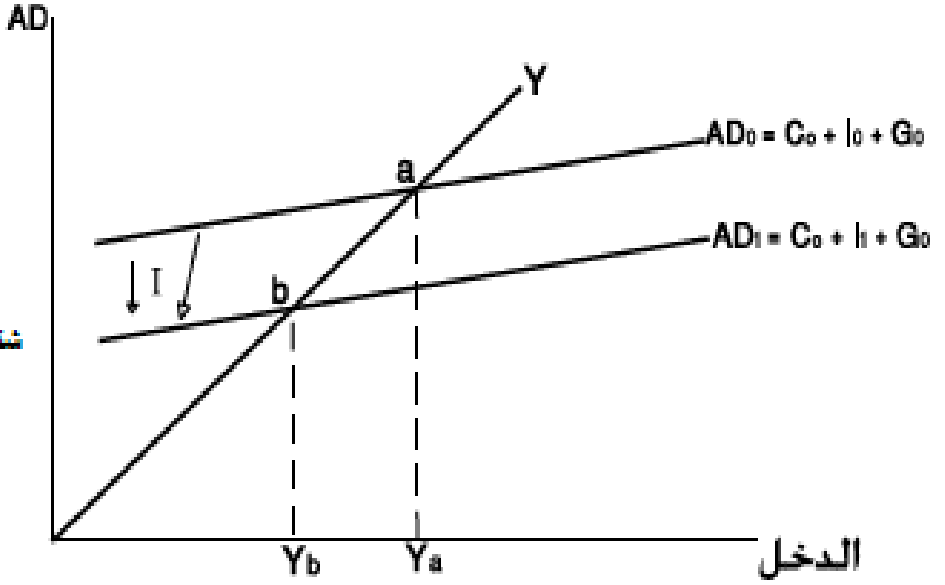


شكل (3.7)

**( ب ) دور السياسات النقدية الانكماشية:**

يتطلب مكافحة التضخم باستخدام السياسات النقدية تخفيض عرض النقود من خلال:

- زيادة نسب الاحتياطي القانوني.
- أو بيع السندات الحكومية.
- أو زيادة سعر إعادة الخصم للبنوك التجارية.
- أو كل تلك الإجراءات.

تودي هذه الإجراءات إلى انخفاض عرض النقود من $M_0$ إلى $(M_1)$. انظر شكل (b.4.7) حيث يرتفع سعر الفائدة من $i_0$ إلى $i_1$ وبالتالي ينخفض الاستثمار من $I_0$ إلى $I_1$ . انظر شكل (c.4.7).

يؤدي انخفاض الاستثمار إلى $(I_1)$ إلى انخفاض الطلب الكلي وانتقال دالة الطلب الكلي إلى أسفل $(AD_1 = C_0 + I_1 + G_0)$ وبالتالي انخفاض الدخل التوازني إلى $(Y_b)$ انظر شكل (a.4.7) .

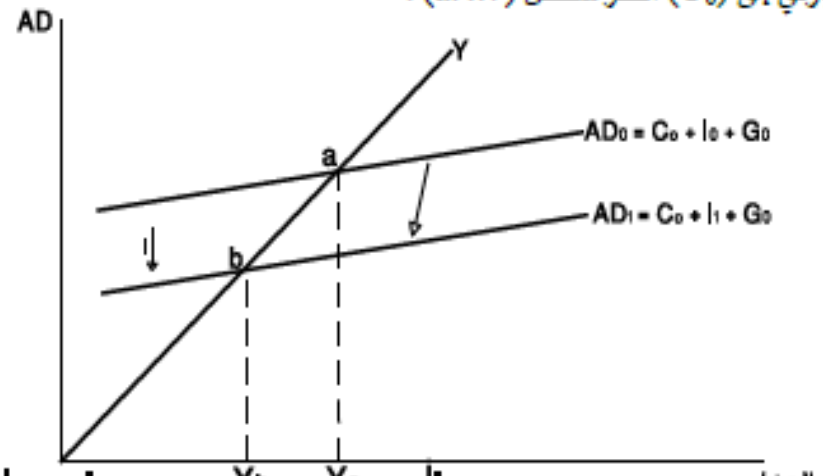


شكل (a.4.7)

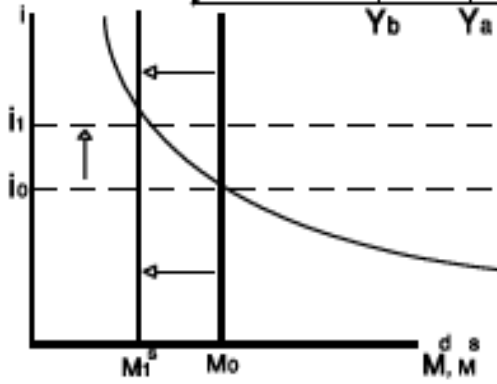


شكل (b.4.7)

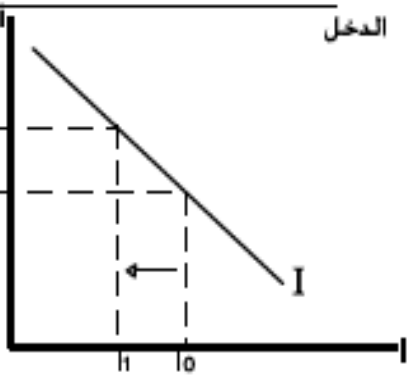


شكل (c.4.7)

**ملاحظة حول الاشكال (7-1) و (7-2)**

تمثل النقطة (a) في الأشـــكال المذكورة نقطة توازن الدخل الفعلي في ظل وجود التضـــخم (الفجوة التضـخمية)، وهي النقطة التي يكون فيها الطلب الكلي الفعلي أكبر من العرض الكلي عند مستوى الدخل الكامن (النقطة b). أو بمعنى آخر، الطلب الكلي الفعلي أكبر من الطلب الكلي اللازم للحفاظ على الدخل الكامن عند النقطة (b).

**الخلاصة**

- التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية طويلة.
- للتضخم صور وأشكال مختلفة منها التضخم الزاحف والتضخم الجامح والتضخم المستورد.
- يقاس التضخم بمخفض الناتج المحلي الضمني أو الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
- هناك مدارس مختلفة تقدم تفسيرات مختلفة الأسباب التضخم، ومنها:

**(1)**نظرية المدرسة النقدية التي تعتبر التضخم ظاهرة نقدية، أي أن الإفراط عرض النقد يسبب زيادة الإنفاق الكلي الذي يسبب ارتفاع التضخم.

**(2)**نظرية المدرســة الكينزية التي ترجع ســبب التضــخم إلى زيادة الإنفاق الكلي الفعلي، مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو الإنفاق الاستهلاكي أو انخفاض الضرائب، حيث يؤدي زيادة الإنفاق الكلي على العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل أو قريب منه إلى ارتفاع معدل التضخم أي أن التحليل الكينزي ينظر إلى التضخم المدفوع بالطلب.

**(3)**النظرية الاحتكارية التي تفسر سبب التضخم بوجود الاحتكارات في سوق السلع واسواق عناصر الإنتاج. فأرباب الشــركات يرفعون أســعار منتجاتهم لأنهم يمتلكون قوة احتكارية في الســوق، ونقابات العمال بالمقابل تتمتع بقوة احتكارية تطالب برفع الأجور، ويؤدي ارتفاع الأجور إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، فارتفاع الأســعار، وبالتالي تصــاعد معدل التضــخم والدخول في حلقة مفرغة من زيادة الأجور فالأسعار فزيادة التضخم. أي أن النظرية الاحتكارية تنظر إلى التضخم المدفوع بالتكاليف.

**(4)**النظرية الهيكلية التي تفسر أسباب التضخم في الدول النامية وترجعه إلى اختلالات هيكلية في الطلب، وفي جانب العرض تعاني منه اقتصاديات الدول النامية.

- للتضخم أثار سلبية على نمط توزيع الدخل وعلى مناخ الاستثمار. حيث يتضرر من التضخم الفقراء وذوي الدخل المحدود والثابت بسبب تدهور القوة الشرائية لدخولهم عند ارتفاع الأسعار، ويتضرر كذلك أصحاب المدخرات والدائنون، بينما يستفيد بالمقابل كل من أرباب الشركات ورجال الأعمال والمدينين.
- ويسبب التضخم فقدان الثقة بمناخ الاستثمار ويؤثر ذلك سلبا في معدل النمو الاقتصادي.
- تستخدم السياسات المالية والنقدية الانكماشية لمكافحة التضخم، مثل تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب، إضافة إلى تخفيض عرض النقود من خلال زيادة نسبة الاحتياطي القانوني وبيع السندات الحكومية.

جامعة تكريت

# الفصل الثامن

# النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

يتناول هذا الفصل دراسة مفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والتنمية الاقتصادية وتحديد طبيعة العلاقة بين هذه المفاهيم الثلاثة، إضافة إلى دراسة محددات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ومناقشة العقبات والتحديات الرئيسة التي تواجه تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

## اولا: مفهوم النمو الاقتصادي

هناك تعريفان للنمو الاقتصادي هما:

1. **التعريف الإجمالي:**

النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج (الدخل) القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة.

2. **التعريف الفردي:**

النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الناتج (الدخل) الفردي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة.

يبين التعريف السابق جملة من الملاحظات أهمها:

1) من الواضح أن التعريف السابق يقدم تعريفا كليا أو إجماليا للنمو الاقتصادي، حيث يحصره في الزيادة في الناتج القومي الإجمالي. أي أنه يقدم مقياسا كليا لنمو الناتج القومي، وهذا المقياس يكون مضللا، لأنه لا يبين بدقة مدى استفادة فئات المجتمع، وأفراده من هذا النمو، أي لا يوضح مستوى المعيشة أو مستوى نمو الدخل الفردي الحقيقي.
2) لا يوضح التعريف السابق أي شيء عن مستوى عدالة توزيع الدخل أو توزيع ثمار النمو الاقتصادي بين الفئات المختلفة في المجتمع، فزيادة النمو الاقتصادي قد يستفيد منه الأغنياء أكثر من الفقراء.
3) كذلك لا يبين التعريف السابق ما إذا كان النمو الاقتصادي يعكس تغير مرغوبا في إمكانات الإنتاج المتاحة للمجتمع، أي لا يبين ما إذا كان مصدر النمو هو نمو متوازن ومرغوب في كل قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي أم لا.

## ثانيا: قياس النمو الاقتصادي

**1. مقياس إجمالي وهو الزيادة في الناتج القومي الإجمالي**

لنفترض أن الناتج القومي هو (Y)

$$\text{إذن معدل النمو} = \frac{\text{الناتج القومي للسنة الحالية} - \text{الناتج القومي للسنة الماضية}}{\text{الناتج القومي للسنة الماضية (2004)}} \times 100$$

$$\text{أو : معدل النمو} = \frac{Y(2005) - Y(2004)}{Y(2004)}$$

وبصورة مختصرة، فإن معدل النمو هو:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\Delta Y}{Y} x100$$

**2. مقياس فردية**

يركز هذا المقياس على نمو الدخل الحقيقي للفرد في المجتمع ويقاس بالصيغة التالية:

أ) الدخل الفردي الحقيقي (متوسط الدخل الفردي) =

الدخل (الناتج) القومي الحقيقي \ عدد السكان

ب) معدل نمو المدخل الفردي الحقيقي = معدل نمو الناتج (الدخل) القومي الحقيقي – معدل النمو السكاني

**ثالثا: محددات النمو الاقتصادي**

يقصد بمحددات النمو الاقتصادي، العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ودرجة تأثير كل محدد أو عامل من هذه العوامل على النمو الاقتصادي. وبمعنى آخر، يقصد بها مصادر النمو الاقتصادي، وبداية فإن النمو الاقتصادي يعتمد على عدد من المصادر أو المحددات الاقتصادية والسكانية والثقافية.

غير أن درجة الاتفاق بين الاقتصاديين حول أهمية ونوعية مصادر النمو الاقتصادي لم يكن دائما كبيرا، حيث تباينت آراء مدارس التحليل الاقتصادي للنمو الاقتصادي، ولكننا نكتفي هنا بعرض رؤية أبرز نماذج النمو الاقتصادي الأتية:

**1.** نموذج (سولو):

يعتبر نموذج سولو في النمو الاقتصادي أحد الإسهامات البارزة للمدرسة الكلاسيكية الجديدة. ترجع هذه المدرسة مصادر النمو الاقتصادي إلى كل من:

- رأس المال العيني أو المادي (K)
- العمل (L)
- مستوى التقدم التقني (T).

يستند هذا النموذج على توصيف محدد وبسيط لدالة الإنتاج التي تبين العلاقة بين الإنتاج (Y) وعناصر الإنتاج (رأس المال، والعمل، ومستوى التقنية)، وذلك على النحو الآتي: $Y = F(K,L,T)$

حيث يمارس مستوى التقنية (T) تأثيرا إيجابيا على عنصري العمل ورأس المال. أي أن التقدم في مستوى التقنية يؤدي إلى تزايد إنتاجية العمل ورأس المال. ومن أجل حساب معدل النمو الاقتصادي (معدل نمو الناتج القومي) فإنه يمكننا صياغة دالة الإنتاج السابقة في صورة تغيرات على النحو الآتي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = y\ \frac{\Delta K}{K} + (1-y)\frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta T}{T}$$

حيث:

$\frac{\Delta Y}{Y}$ = معدل نمو الناتج القومي (معدل النمو الاقتصادي)

$\frac{\Delta K}{K}$ = معدل نمو رأس المال

$\frac{\Delta L}{L}$ = معدل نمو العمل

$\frac{\Delta T}{T}$ = معدل نمو مستوى التقنية

$y$ = نصيب رأس المال من الدخل القومي

$1-y$ = نصيب العمل من الدخل القومي

- تبين المعادلة السابقة أن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على:

- معدل نمو رأس المال مضروبا في نصيبه من الدخل $(y\ \frac{\Delta K}{K})$
- معدل نمو العمل مضروبا في نصيبه من الدخل $((1-y)\frac{\Delta L}{L})$
- معدل تغير مستوى التقنية (تطور التقنية)$(\frac{\Delta T}{T})$.

- وقد أشارت الدراسات التطبيقية إلى أن النمو في عناصر الإنتاج (رأس المال والعمل) يسهمان بحوالي ثلثي معدل نمو الناتج القومي، بينما يسهم التطور التقني بالثالث المتبقي.

- ومما ينبغي التنويه إليه هو أن رأس المال المادي يشمل المعدات والآلات إضافة إلى رأس المال الثابت من طرقات ومطارات وموانئ وسدود التي توفر الخدمات الأساسية لزيادة الإنتاج.

أما مستوى التقنية فهو يشمل الاختراعات وتطور وسائل الإنتاج وأساليب الإدارة ونظم التدريب والتأهيل وكفاءة نظم الاتصالات والمعلومات ونحوها. حيث يؤدي هذا التطور في مستوى التقنية كما ذكرنا سابقا إلى زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى (العمل ورأس المال)

**مصادر أخرى للنمو الاقتصادي**

لم يكن نموذج سولو في صياغته المبسطة مستوعبا لكل مصادر النمو الاقتصادي، فهناك مصادر أخرى غير العمل ورأس المال ومستوى التقنية لها دور مهم في النمو الاقتصادي، ومن أبرزها ما يلي:

- معدل نمو السكان.
- حجم الموارد الطبيعية المتاحة المجتمع ما

**معدل نمو السكان:**

يمارس حجم السكان المناسب تأثيرا ملحوظا على معدل النمو الاقتصادي من جانبين رئيسيين هما:

- في جانب العرض من الاقتصاد، يعتبر السكان مصدر قوة العمل.
- وفي جانب الطلب من الاقتصاد، يشكل حجم السكان المناسب مصدر قوة لسوق كبير يمكن من قيام مؤسسات إنتاجية كبيرة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. حيث يلاحظ أن ضيق السوق والحجم المتدني للطلب على السلع والخدمات يعد من عوائق النمو الاقتصادي التي واجهت بعض المجتمعات.

**حجم الموارد الطبيعية المتاحة:**

مما لاشك فيه أن تمتع أي مجتمع بموارد طبيعية وفيرة من مياه وطاقة وثروات معدنية ونحوها يمكن من إنجاز معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والعكس صحيح في حالة ندرة أو قلة الموارد الطبيعية.

## 2. نموذج التنمية البشرية في النمو الاقتصادي

يركز نموذج التنمية البشرية في النمو الاقتصادي على دور الإنسان ومكانته في عملية النمو الاقتصادي، وهو الشأن الذي لم يلق اهتماما أكبر في نماذج النمو الكلاسيكية، حيث تزايد الاهتمام بنموذج التنمية البشرية منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي، فقد اهتم بعض الاقتصاديين، وكذلك التقارير العالمية

للتنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة، بدور العنصر البشري في نماذج النمو والتنمية الاقتصادية باعتباره غاية التنمية والنمو ووسيلتها.

وفي الواقع فإن نموذج التنمية البشرية جاء رد فعل لفشل تجارب التنمية الاقتصادية التي سادت على صعيد الفكر الاقتصادي والممارسة العملية في العقود الثمانية من القرن الماضي، حيث لم تنجح تلك النماذج في تلبية حاجات الإنسان المادية والروحية ولم تحقق النمو العادل والمنصف.

**مفهوم التنمية البشرية:**

أكدت التقارير العالمية للتنمية البشرية على دور العنصر البشري كمحدد أساسي للنمو الاقتصادي، وبالتالي فإن التنمية البشرية تعرف بانها تنمية للإنسان وبالإنسان ومن أجل الإنسان.

أي أن الإنسان هو صانع التنمية وهو غايتها كما أنه مشارك فيها. فالتنمية البشرية إذن ما هي إلا جهد واعي باتجاه تحقيق كرامة الإنسان باعتباره أفضل مخلوق في هذا الكون، وهي تنمية شاملة لكل جوانب حياة الإنسان المادية والروحية والثقافية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية. وهذا المفهوم يقترب من مفهوم التنمية الاقتصادية، ولكن مع جعل الإنسان هو المحور المركزي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

**دليل التنمية البشرية:**

أدى الاهتمام بمفهوم التنمية البشرية إلى تحديد دليل للتنمية البشرية يقوم على ثلاثة أبعاد هي:

- الحياة الطويلة الصحية للإنسان
- مستوى المعرفة للإنسان
- مستوى المعيشة اللائقة بالإنسان

وقد تم اختيار ثلاث متغيرات لتمثيل هذه الأبعاد الثلاثة هي:

- متوسط العمر المتوقع
- مستوى التحصيل التعليمي
- مستوى الدخل الفردي

مما تقدم يتبين أن العنصر البشري هو محدد أو مصدر أساسي للنمو الاقتصادي وفقا للنظريات الحديثة في النمو الاقتصادي. ويشير دليل التنمية البشرية إلى أن الاهتمام بالإنسان باعتباره صانع التنمية ووسيلتها ومشارك فيها يضمن إنجاز معدل نمو مرتفع وقابل للاستدامة.

يتحقق الاستثمار في البشر من خلال التعليم وبرامج التدريب والتأهيل، لأن هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وبالتالي معدل النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الفردي الحقيقي، ومن ثم تحقيق مستوى المعيشة اللائق بالإنسان، وهذا يتطلب الحرص في أن يكون النمو الاقتصادي نمونا يؤدي إلى فتح أو توليد فرص عمل للناس مع ضمان عدالة توزيع النمو.

- يؤدي تحسين المستوى المعيشي وزيادة الدخل الفردي إلى تحسن الرعاية الصحية وزيادة الاهتمام بالاستثمار في العنصر البشري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.
- باختصار يركز نموذج التنمية البشرية في النمو الاقتصادي على دور الاستثمار في البشر من خلال التعلم والتدريب والتأهيل والرعاية الصحية كمحدد أساسي للنمو الاقتصادي.

**رابعا: التحفظات على المفهوم التقليدي للنمو الاقتصادي**

أظهرت تجارب كثير من بلدان العالم مظاهر فشل خطيرة في عملية النمو الاقتصادي بمفهومه التقليدي، الذي يركز على مجرد الزيادة المادية في الناتج (الدخل القومي)، أو مجرد الزيادة في متوسط الدخل الفردي. وقد أكدت هذه التحفظات التقارير العالمية للتنمية البشرية، فليس كافيا تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ما لم يكن هناك اهتمام أكبر بهيكل صحيح للنمو وبتوعية هذا النمو من أجل ضمان تعزيز التنمية البشرية والحد من الفقر وحماية البيئة وتحقيق استدامة النمو (القابلية للاستمرار)، لذلك تؤكد الدراسات الحديثة للنمو على أهمية تجنب إخفاقات عملية النمو بمفهومها التقليدي. ومن أبرز هذه الإخفاقات أو التحفظات ما يلي:

**1- تجنب النمو العقيم:**

وهو النمو الذي يؤدي إلى زيادة الناتج القومي، ولكنه لا يولد فرص عمل للناس، فهذا النوع من النمو يعتبر نموا عقيما وغير مولد لفرص العمل، فهو يعني بالنسبة للبلدان النامية أن يعمل ملايين من الناس ولساعات طويلة في أعمال منخفضة كباعة متجولين أو في أعمال زراعية بسيطة والحصول على دخل منخفض.

**2- تجنب النمو غير المنصف أو العادل:**

وهو ذلك النوع من النمو الذي يستفيد منه الأغنياء دون الفقراء، حيث تسوء حالة الفقراء أكثر وأكثر بينما يستفيد من ثمار النمو الأغنياء أكثر فاكثر. وتشير الإحصاءات إلى أن الناتج القومي العالمي ارتفع بنسبة 40% خلال الفترة 1970 - 1985 لكن عدد الفقراء ارتفع بنسبة 17%

**3- تجنب النمو المكبوت:**

وهو ذلك النوع من النمو الذي يقوم على رجل واحد فقط، اي يقوم على النمو المادي أو الاقتصادي دون أن يكون مقترنا بتنمية سياسية مرتفعة تمكن الناس من المشاركة السياسية الحقيقية في صناعة الخيارات والقرارات. أن الناس بحاجة اليوم إلى كل من النمو الاقتصادي والنمو السياسي وفقا لعملية ديمقراطية راسخة ومتطورة، فالنمو الاقتصادي القائم على نظم سياسية استبدادية لا يكون قابلا للاستمرار ولا يكون منصف وعادلا أيضا. وكذلك، فإن النمو المكبوت القائم على مشاركة الرجل الاقتصادي دون النساء يكون عرضة للخطر.

**4- تجنب النمو بلا مستقبل**

وهو ذلك النوع من النمو الذي يكون متحيزا لصالح الجيل الحاضر على حساب الجيل القادم (جيل المستقبل)، وبمعنى آخر، تجنب النمو الذي يؤدي إلى تدمير الغابات وتلوث الأنهار وتدمير التنوع البيولوجي واستنزاف الموارد الطبيعية. فإذا حصل هذا فماذا بقي إذن للجيل القادم؟

خلاصة الأمر الذي أكدت عليها التقارير العالمية للتنمية البشرية (التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام 1996):

- أن التنمية التي تديم التفاوتات الموجودة الآن ليست تنمية مستدامة، ولا هي تنمية تستحق الاستدامة.
- أن التحفظات السابقة تقودنا إلى التركيز على أهمية القضيتين الأساسيتين التاليتين:
- المفهوم الإنساني للتنمية البشرية، وقد قدمنا سابقا صورة عامة لمفهوم وأبعاد التنمية البشرية وأثر ذلك في النمو الاقتصادي.
- المفهوم الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**<u>خامسا: مفهوم التنمية الشاملة</u>**

تعرف التنمية الشاملة بأنها جملة التغيرات البنيوية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأخلاقية في المجتمع التي تستهدف تحقيق سعادة وكرامة الإنسان.

- يلاحظ أن هذا التعريف ينسجم مع تعريف التنمية البشرية مع إعادة تركيز الآخر على الدور المحوري للإنسان كصانع للتنمية ووسيلتها أو مشارك فيها.
- إن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية هي أجزاء أساسية في منظومة التنمية الشاملة. وهو مفهوم يتجاوز مفهوم النمو الاقتصادي الضيق الذي يركز فقط على مجرد الزيادة الكمية في الناتج القومي أو الدخل الفردي.

- وعليه فإن منهج التنمية الشاملة هو المنهج الأسلم والملائم لحاجات الدول النامية التي تحتاج إلى تغيير البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في ظل خصوصيات وثقافات هذه المجتمعات.
- إن النمو الاقتصادي وان كان يختلف في المفهوم مع مفهوم التنمية الشاملة، إلا أنه يظل أحد المؤشرات الرئيسة في قياس مدى النجاح أو الإخفاق في عملية التنمية الشاملة ولكنه ليس كافيا لوحده.
- إن غاية التنمية الشاملة هو تحقيق سعادة وكرامة الإنسان وهو البعد الأساسي لمفهوم التنمية البشرية.

فالتنمية الشاملة والتنمية البشرية تعني ما يلي:

- دخل مناسب للفرد
- مستوى معيشة لائق بالإنسان
- مسكن مناسب
- خدمات صحية وتعليمية ملائمة للإنسان
- مشاركة سياسية حقيقية في صناعة القرارات
- توزيع عادل للدخل والثروة
- مشاركة واسعة للمرأة
- تنمية مستدامة تضمن حق الأجيال القادمة في التمتع بمستوى معيشي لائق
- تنمية تحافظ على البيئة والثروة وتمنع التلوث والفساد في الحياة بكل صوره وأشكاله.

## سادسا: عوائق التنمية والنمو الاقتصادي

تعاني الدول النامية من العديد من العقبات والصعوبات التي تشكل قيودا على التنمية والنمو الاقتصادي من أهمها:

### 1) ضعف الادخار:

إن نسبة الادخار في الدول النامية منخفضة بسبب انخفاض الدخل الفردي الذي يوجه معظمه للاستهلاك، ونحن نعلم أن الادخار يشكل المصدر الأساسي للاستثمار وتكوين رأس المال. فإذا كان الادخار ضعيفا، فإن الاستثمار يكون ضعيفا، وهذا يحد من عملية النمو الاقتصادي ويجعله بطيئا وضعيفا.

**2) ضعف مناخ الاستثمار:**

يؤدي ضعف مناخ الاستثمار إلى إبطاء حركة الاستثمارات الخاصة في البلد وضعف تدفق رأس المال من الخارج وهروب رأس المال الخاص المحلي إلى الخارج. إضافة إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وهذا الأمر يحد من وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي ويضعف عملية تكوين رأس المال. ويرجع ضعف مناخ الاستثمار إلى عدد من الأسباب منها:

- ضعف البنية الأساسية التحتية من طرقات وموانئ ومطارات وسدود وخدمات عامة واتصالات.
- عدم الاستقرار السياسي ونشوء الصراعات المسلحة والعنيفة.
- الفساد وغياب الإدارة الاقتصادية الكفاءة والحكم الرشيد وضعف دور القضاء في حماية حقوق الملكية.
- عدم استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل الأسعار وموازين المدفوعات والموازنة العامة للدولة.

**3) قلة الموارد الطبيعية أو ندرتها:**

عندما تعاني دولة ما من قلة الموارد الطبيعية أو تنوعها، فإن هذا يحد من إمكانات النمو السريعة، إضافة إلى ذلك فإن الدولة قد تتخصص في إنتاج سلعة أو سلعتين وخاصة السلع الأولية أو الاستراتيجية مثل النفط، فيما يظل مستقبل النمو رهين بالتطورات الاقتصادية العالمية التي تؤثر في حركة أسعار السلع الأولية.

**4) ضعف تأهيل العنصر البشري:**

تعاني بعض الدول النامية من انتشار الأمية وارتفاع نسبة الأمية (مثال: دول أفريقيا وبعض دول الشرق الأوسط) إضافة إلى ضعف برامج التأهيل والتدريب والتعليم. وهو الأمر الذي يسبب ضعف إنتاجية عنصر العمل ، وبالتالي ضعف وتيرة التنمية والنمو.

جامعة تكريت

## اشتقاق معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل بدلالة معادلة الادخار:

$S + T_0 = I_0 + G_0$ ..... 1

$S = - a_0 + (1-a_1)yd$ ..... 2

$- a_0 + (1-a_1)yd + T_0 = I_0 + G_0$ .... 3

$Yd = Y - T_0$

$- a_0 + (1-a_1)(Y - T_0) + T_0 = I_0 + G_0$ .....4

$- a_0 + (1-a_1)Y - (1-a_1)T_0 + T_0 = I_0 + G_0$ .....5

$- a_0 + (1-a_1)Y - T_0 + a_1T_0 + T_0 = I_0 + G_0$ .....6

$- a_0 + (1-a_1)Y + a_1T_0 = I_0 + G_0$ ..... 7

$(1-a_1)Y = a_0 - a_1T_0 + I_0 + G_0$ .....8

$Y = (1-a_1) \setminus (a_0 - a_1T_0 + I_0 + G_0)$ ....9

$Y = (1-a_1) \setminus 1 \{(a_0 - a_1T_0 + I_0 + G_0)\}$ ....10

$$\frac{(1-a1)Y}{1} = \frac{a0 - a1T0 + I0 + G0}{1}$$

$$y = \frac{a0 - a1T0 + I0 + G0}{(1-a1)}$$

$$y = \frac{1}{(1-a1)}(a0 - a1T0 + I0 + G0)$$

*1/2 = 0.5*

*1/1 – 0.5= 1 / 0.5 = 2*

## اشتقاق معادلة أسلوب الانفاق الكلى:

$C = a_0 + a_1 y_d$

$Y_d = Y - T$

$C = a_0 + a_1 ( Y - T )$

$T = t_0$

$C = a_0 + a_1 ( Y - t_0 )$

$C = a_0 + a_1 Y - a_1 t_0$

$C = ( a_0 - a_1 t_0 ) + a_1 y$ ..... (7)

$AD = ( a_0 - a_1 t_0 ) + a_1 y + I_0 + G_0$ .... (8)

$AD = a_0 - a_1 t_0 + I_0 + G_0 + a_1 y$ .... (8)

$Y = a_0 - a_1 t_0 + I_0 + G_0 + a_1 y$

$( Y - a_1 Y ) = a_0 - a_1 t_0 + I_0 + G_0$

$Y ( 1 - a_1 ) = a_0 - a_1 t_0 + I_0 + G_0$

$Y = 1/ ( 1 - a_1 ) \{ a_0 - a_1 t_0 + I_0 + G_0 \}$

$$\frac{Y ( 1 - a1 )}{1} = \frac{a0 - a1\, t0 + I0 + G0}{1}$$

$$Y = \frac{(a0 - a1\, t0 + I0 + G0)}{1 - a1}$$